



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الناشئة

دراسة قياسية باستخدام نموذج الجاذبية (2004-2018)

تحت إشراف

الدكتور: لطفي مخزومي

إعداد الطلبة

الصادق بلول

طارق غربي

عبد الرزاق ليفة

لجنة المناقشة

رئيسا

أستاذ - جامعة الوادي

د. هشام لبزة

مشرفا ومقررا

أستاذ محاضر أ - جامعة الوادي

د. لطفي مخزومي

ممتحنا

أستاذ محاضر أ - جامعة الوادي

د. عقبة عبد اللاوي

السنة الجامعية: 2021/2020

الأهداء

إلى من أورثني الطموح وزرع بقلبي حب العلم...فخري واعتزازي...أبي العزيز

إلى رمز العطاء...نور حياتي ...أمي الغالية

إلى زينة الحياة وبهجتها...أبنائي

إلى أحبتي وعزوتي...أخوتي وأخواتي

إلى كل من قدّم لي يد المساعدة، وزرع الأمل، وشجعني من قريب أو بعيد

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء

اليكم جميعا أهدي هذا العمل

الصادق

الاهداء

إلى من أورثني الطموح وزرع بقلبي حب العلم...فخري واعتزازي...أبي العزيز

إلى رمز العطاء...نور حياتي...أمي الغالية

إلى من ساندتني وشجعتني...زوجتي

إلى زينة الحياة وبهجتها...أبنائي

إلى أحبتي وعزوتي...أخوتي وأخواتي

إلى كل من قدّم لي يد المساعدة، وزرع الأمل، وشجعني من قريب أو بعيد

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء

اليكم جميعا أهدي هذا العمل

طارق

الاهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي الذي لم يخل عني يوماً بشيء

إلى أمي التي زودتني بالحنان والمحبة

أقول لهم: أنتم وهبتماني الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة

وإلى إخوتي وأسرتي جميعاً

ثم إلى كل من علمني حرفاً أصبح سناً بركة يضيء الطريق أمامي

اليكم جميعاً أهدي هذا العمل

عبد الرزاق

شكر

نحمد الله عز وجل حمدا كثيرا مباركا فيه على جزيل عطائه وفضله علينا أن وفقنا لإتمام هذا البحث،
ونسأله تعالى أن ينفعنا به، راجين منه عز وجل التوفيق والسداد في باقي مشوارنا البحثي. من هذا المنبر
تقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى:

المشرف الدكتور لطفي محزومي، على توجيهاته ونصائحه القيمة والذي كان نعم العون لنا حتى تمكنا من
إخراج هذا البحث في صورته النهائية، اعترافا وتقديرا لجميل صبره وحسن تواضعه راجين من المولى عز
وجل أن يزيده رفعة في الدنيا والآخرة.

السادة أعضاء اللجنة الكرام لقبولهم مناقشة وإثراء هذه المذكرة.

من قدم يد المساعدة وساهم في تذليل الصعوبات طيلة أطوار إنجاز هذا العمل:
الدكتورة سعاد جرمون جزاها الله عنا خير الجزاء .

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والامتنان لكل من تعلمنا على أيديهم طوال مسيرتنا العلمية...

شكرا لكم وجزاكم الله عنا خير.

الصادق، طارق، عبد الرزاق

المخلص

المخلص

حاولنا من خلال هذه المذكرة الإجابة عن الإشكالية المطروحة والتي تتمحور حول قياس أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في سبع دول ناشئة، وقد اعتمدت الدراسة مجموعة من مؤشرات الفساد المتمثلة في: مؤشر مدركات الفساد و السيطرة على الفساد و الحوكمة الرشيدة، أما فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية فقد تم اختيار مؤشرات التالية: نصيب الفرد من الناتج المحلي و سعر الصرف و التضخم، بالإضافة لمؤشر المسافة و الانفتاح التجاري و مؤشر تكلفة بداية الأعمال، و بالاعتماد على نموذج الجاذبية حيث تم الاستعانة ببرنامج stata16، لقياس أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر، و قد استخدمنا عدة نماذج قياسية بداية بالتقليدية وصولاً إلى نموذج PPML و PPMLHDFE حيث أظهرت النتائج التالية:

الفساد لا يساعد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الناشئة، بينما يساعد الفساد في تدفق الاستثمارات المباشرة خارج هاته الدول، بينما محاولة السيطرة على الفساد في هاته الدول و سن القوانين و فرض سلطة القضاء والشفافية، سوف تعيق تدفق هاته الاستثمارات إلى الدول الناشئة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الفساد، الدول الناشئة.

الترميز الاقتصادي (JEL): F21,D73,O1,C5.

We have tried through this thesis research to answer to the problem that lies in measuring the impact of corruption on foreign direct investment in seven emerging countries, the study adopted a set of corruption indicators: The Corruption perceptions Index, the Corruption Control Index, and the good Governance Index. With regard to economic development, the following indicators have been selected: Per capita GDP, exchange rate and inflation, as well as distance index, trade openness index and start-up business index, Based on the gravity model, A program has been used stata 16, To measure the impact of corruption on foreign direct investment, We have used many standard models starting with traditional to PPML & PPMLHDFE model, the results obtained however lead to the following conclusions :

Corruption does not help the flow of foreign direct investment in emerging countries, Corruption helps direct investment flow out of these countries, while trying to control corruption in these countries, enact laws and impose judicial authority and transparency, it will slow down the flow of these investments to emerging countries.

Keywords: foreign direct investment, corruption, emerging countries.

Economic coding (JEL): F21, D73, O1, C5.

المفردات

الفهرس	
	الإهداء
	الشكر
	الملخص
	الفهرس
	فهرس الجداول والأشكال
	قائمة الرموز والاختصارات
أ-ج	المقدمة
الفصل الأول	
أدبيات نظرية وتطبيقية حول الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر	
7	تمهيد الفصل الأول
8	المبحث الأول: أدبيات نظرية حول الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر والدول الناشئة
8	المطلب الأول: ماهية الفساد
8	أولا: مفهوم الفساد
9	ثانيا: تعاريف عامة للفساد
10	ثالثا: أنواع الفساد
14	رابعا: مظاهر الفساد
16	المطلب الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
16	أولا: تحديد المفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
17	ثانيا: تعاريف عامة للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
20	ثالثا: أهم النظريات المفسرة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
28	رابعا: أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
33	خامسا: أهداف وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
35	سادسا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
40	المطلب الثالث: ماهية الدول الناشئة
40	أولا: تعريف الدول الناشئة وخصائصها
44	ثانيا: معايير تصنيف الدول الناشئة
48	المبحث الثاني: أدبيات تطبيقية حول الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر
48	المطلب الأول: الدراسات السابقة
60	المطلب الثاني: العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة
63	خلاصة الفصل

64	الفصل الثاني دراسة قياسية لأثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الناشئة للفترة (2004-2018)
65	تمهيد الفصل
66	المبحث الأول: الطريقة والأدوات
66	المطلب الأول: نموذج الجاذبية
66	أولا: الإطار النظري لنموذج الجاذبية
67	ثانيا: مفهوم نماذج الجاذبية
67	ثالثا: معادلة الجاذبية
67	رابعا: معادلة الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر
68	خامسا: تقديرات نماذج الجاذبية بين التحديات وأفضل الممارسات
69	سادسا: المنهجيات الإحصائية المستخدمة لتقدير نماذج الدراسة
75	المطلب الثاني: منهجية تقدير مؤشرات الدراسة
75	أولا: متغيرات النموذج
77	ثانيا: المتغيرات الكمية المستقلة
82	ثالثا: المتغيرات المستقلة الوهمية
84	المبحث الثاني: تقدير النماذج ومناقشة تحليل النتائج
84	المطلب الأول: تقدير النماذج
84	أولا: النموذج الاقتصادي
84	ثانيا: تقدير نموذج الجاذبية البديهي (Intuitive Gravity Model)
88	ثالثا: تقدير نموذج الجاذبية الهيكلي (Structural Gravity Model)
99	المطلب الثاني تحليل النتائج
99	أولا: التحليل الاقتصادي لنتائج تقدير نموذج (PPMLHDFE)
100	ثانيا: التحليل الاقتصادي لنتائج تقدير نموذج (PPML)
102	خلاصة الفصل
104	الخاتمة
111	المراجع
114	الملاحق

فهرس الجداول

والأشكال

الصفحة	فهرس الجداول	رقم الجدول
27	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب J.h dunning	الجدول (1-1)
28	أشكال دخول الأسواق الأجنبية حسب الميزات المتوفرة	الجدول (2-1)
42	تصنيف البنك الدولي على أساس نصيب الفرد من الناتج المحلي سنة 2019	الجدول (3-1)
43	معدلات النمو في بعض الدول الناشئة ودول متقدمة بين سنتي 2007 و 2018	الجدول (4-1)
47	تصنيف الدول حسب معايير (Financial Times) تايمز في سنة 2019	الجدول (5-1)
76	مؤشر الاستثمار البيئي لكل دولة وباقي الدول للسنة الأولى والأخيرة محل الدراسة	الجدول (1-2)
78	مؤشر مدركات الفساد للدول محل الدراسة	الجدول (2-2)
79	مؤشر الحوكمة الرشيدة للدول محل الدراسة	الجدول (3-2)
80	مؤشر السيطرة على الفساد للدول محل الدراسة	الجدول (4-2)
83	عرض متغيرات الدراسة القياسية	الجدول (5-2)
85	مصفوفة الارتباطات لمتغيرات الدراسة	الجدول (6-2)
86	تقديرات OLS لنموذج الجاذبية التقليدي	الجدول (7-2)
86	اختبار الفرضية القائلة بأن كلا معاملي الناتج المحلي الإجمالي الفردي مساويان للوحدة	الجدول (8-2)
87	اختبار فرضية أن crp_i , crp_j , gvr_i , gvr_j , cpi_i , cpi_j معاملات صفيرية	الجدول (9-2)
88	اختبار فرضية أن $gatt_o$, $gatt_d$, fta_wto معاملات صفيرية	الجدول (10-2)
89	اختبار Ramsey's RESET لتوصيف النموذج	الجدول (11-2)
90	تقدير نموذج الجاذبية للتأثيرات الثابتة، مستمر مضيف	الجدول (12-2)
91	تقدير نموذج الجاذبية للتأثيرات الثابتة باتجاهين وفق منهجية Guimaraes & Portugal (2009)	الجدول (13-2)
93	تقدير نموذج الجاذبية للتأثيرات الثابتة باتجاهين، وفق منهجية Guimaraes & Portugal (2010)	الجدول (14-2)
95	تقدير نموذج الجاذبية بدون التأثيرات الثابتة وفق منهجية Baier and Bergstrand (2009)	الجدول (15-2)
97	تقدير نموذج الجاذبية شبه الإمكان الأعظم بواسون PPML	الجدول (16-2)
98	تقدير نموذج الجاذبية شبه الإمكان الأعظم بواسون PPMLHDFE	الجدول (17-2)

فهرس الاشكال

14	مخطط يوضح أنواع الفساد	الشكل (1-1)
14	أشكال الفساد وفقا للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	الشكل (2-1)
23	مراحل دورة حياة المنتج الدولي	الشكل (3-1)
35	الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية وحسب المجموعة الاقتصادية 2007-2018	الشكل (4-1)
38	التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر، أعلى 20 إقتصادا مضيفا، 2017 و2018	الشكل (5-1)
39	التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر، أعلى 20 إقتصادا أصليا، 2017 و2018	الشكل (6-1)
71	طريقة المربعات الصغرى	الشكل (1-2)

قائمة الرموز والاختصارات

الاختصار	الإسم الكامل بالانجليزية	الإسم الكامل بالعربية
FDI	Foreign Direct Investment	الاستثمار الأجنبي المباشر
UN	United Nations	منظمة الأمم المتحدة
OAU	Organisation of African Unity	منظمة الوحدة الإفريقية
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
TI	Transparency International	الشفافية الدولية
IBRD-IDA	International Bank for Reconstruction and Development	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
UNCTAD	United Nations Conference on Trade and Development	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
IFC	International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية
UNDP	United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
LICs	Low Income Countries	دول منخفضة الدخل
LLDCs	Least Developed Countries	الدول الأقل تقدما
MICs	Lower Middle-Income Countries	دول متوسطة الدخل
NICs	Newly Industrialized Countries	الدول حديثة التصنيع
MSCI	Morgan Stanley Capital International	مؤشر مورغان سانتلي العالمي
MSCI EAFE	Morgan Stanley Capital Europe, Australasia And the Far East	مؤشر مورغان سانتلي للأسواق المتقدمة
MSCI FMI	MSCI Frontier Markets Index	مؤشر مورغان سانتلي للأسواق المبتدئة والحدودية
MSCI EMI	MSCI Emerging Markets Index	مؤشر مورغان سانتلي للأسواق الناشئة

المقدمة

المقدمة

لقد شهد العالم أحداثا و تغيرات اقتصادية و سياسية كبيرة جدا وخاصة في التسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة، وفي ظل ظهور العولمة و تعدد أشكالها و مصادرها التي جعلت من العالم قرية صغيرة و التحول نحو آلية السوق و سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على حركة السلع و الخدمات و توسع انفتاح الأسواق و زيادة حجم التدفقات المالية بين الدول حيث يعتبر الكثيرون الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) أحد المتغيرات المؤثرة و المهمة في البلدان و نموها و مؤشر تطورها، حيث يرجع المتخصصون هذا الاهتمام إلى العديد من العوامل التي أدت زيادة حجم التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة تمويلا حقيقيا وليس مجرد سد لفجوة آلية كغيره من القروض والمنح حيث يلعب دورا هاما في تقوية مشاريع الانتاج المحلية ويشجع الصناعة ويرفع من مستوى كفاءة العمالة المحلية وبالتالي فإن تلك الإسهامات سوف تؤدي إلى زيادة رأس المال الثابت المحلي وحجم الناتج المحلي وأيضا يحسن من الموازين التجارية وموازن المدفوعات.

لقد حدد خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاجراءات التي يجب على الدول الناشئة اتخاذها من أجل تحسين مناخ الاستثمار حيث تم ضبط هذه القواعد بناء على الممارسات الجيدة للدول الأعضاء في المنظمة وتقوم على ثلاثة قواعد وهي ضرورة التقييم الدوري والمستمر لآثار السياسات المتخذة على تطوير المناخ الاستثماري وضمان ترقية الاستثمار وضرورة انسجام السياسات المتعلقة بترقية الاستثمار.

ويلعب مناخ الاستثمار دورا كبيرا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ولعل الفساد من بين أهم العوامل التي يأخذها المستثمر الأجنبي في الحسبان عند اتخاذ قرار الاستثمار في بلد أجنبي لأن هناك اعتقاد واسع أن الفساد من أهم معوقات التي تقف أمام التنمية الاقتصادية، فقد تطرقت العديد من الدراسات إلى أن الفساد يؤثر بشكل سلبي على مختلف نواحي الحياة، إذ يعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية والتنمية البشرية ويقوض من الديمقراطية وحكم القانون ويشوه الأسواق.

ونظرا للأهمية البالغة لمعرفة كيفية استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تعددت الدراسات والبحوث في هذا الميدان بحيث يعتبر نموذج الجاذبية أحد الأساليب المستخدمة في هذه الدراسات لقياس التدفقات البينية،

كما أنه يساعد في إعطاء نتائج توجيهية تساعد المحللين الاقتصاديين على تصنيف وإعطاء رؤية واضحة وعلى هذا الأساس في هذه الدراسة سنعين للقيام بإبراز أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الناشئة على ضوء دراسة قياسية باستعمال نموذج الجاذبية من خلال طرح الإشكالية التالية:

1. المشكلة الرئيسية:

إلى أي مدى يؤثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الناشئة؟
ومن خلال الإشكالية الرئيسية السابقة اشتقت الأسئلة الفرعية التالية:

2. الأسئلة الفرعية:

- ◆ ما مدى تأثير الفساد في الدول المضيفة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟
 - ◆ هل يساعد الفساد في الدول المصدرة على تدفق الاستثمارات المباشرة إلى الخارج؟
 - ◆ ما مدى تأثير السيطرة على الفساد في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة؟
 - ◆ ما مدى تأثير الحوكمة الرشيدة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة؟
- وللإجابة على التساؤلات السابقة نطرح الفرضيات الآتية.

3. فرضيات الدراسة:

- ◆ يؤثر الفساد بشكل سلبي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة؛
- ◆ الفساد من العوامل المشجعة لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المصدرة؛
- ◆ تساهم السيطرة على الفساد في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة؛
- ◆ تساهم الحوكمة الرشيدة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة.

4. مبررات اختيار الموضوع:

- ◆ ارتباط الموضوع بالتخصص والرغبة الشخصية في دراسته؛
- ◆ حاجة البلدان الناشئة للاستثمار الأجنبي المباشر وتفشي الفساد في بعض بلدانها؛
- ◆ الاهتمام المتزايد نحو الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الناشئة خاصة، وجذبه ثم اندماج إلى السوق العالمية؛
- ◆ أهمية الموضوع ونقص الدراسات التي تناولته خصوصاً باللغة العربية، والقياسية منها وخاصة باستعمال نموذج الجاذبية.

5. أهداف الدراسة وأهميتها:

5-1 أهداف الدراسة:

يمكن القول إن هذه الدراسة تهدف إلى تحليل أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر وكما تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ◆ محاولة الاطلاع على ما هو جديد فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر والفساد؛
- ◆ تحديد الطريقة والنوعية والمدى الذي يؤثر به الفساد على الاستثمار الأجنبي مباشر.

5-2 أهمية الدراسة:

تمّ تناول موضوع أثر الفساد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا للاعتبارات الآتية:

- ◆ أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في إمكانية الانفتاح الاقتصادي من خلال المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية ونقل الخبرات والمعرفة، وتوطين التكنولوجيا وتوفير مصادر تمويل جديدة بالعمللة الصعبة وخلق فرص عمل إضافية والمساهمة في نمو الاقتصاد الوطني وتنمية الصادرات وتحسين وضعية الميزان التجاري؛
- ◆ إن الفساد لا يعتبر بأي حال من الأحوال قضية جديدة، إلا أن زيادة حجمه واتساع دائرته وتشابك وترابط آلياته بفعل الاندماج العالمي على جميع المستويات وتداعيات العولمة أصبح يهدد مسيرة التنمية من خلال سوء تسيير الأموال المتاحة بالإضافة إلى التأثير على العدالة التوزيعية وتشويه النتائج المستهدفة للسياسات التنموية، حيث أصبح الفساد من أهم المشاكل التي تترك مخططتي وصناع السياسات الاقتصادية.

6. الإطار الزمني والمكاني:

6-1 الإطار الزمني:

تشمل الدراسة الفترة الممتدة من العام 2004 إلى 2018، وقد تم اختيار هذه المدة لحدثة الفترة وللتقلبات الاقتصادية والمالية العالمية لهذه الفترة نذكر منها أزمة الرهن العقاري 2008، والتي أثرت على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونهاية عند سنة 2018 لأخذ بعين الاعتبار توفر الإحصائيات المستعملة في الدراسة.

6-1 الإطار المكاني:

أما مكانيا فقد تم اختيار 07 دول من الدول الناشئة وهي "الصين، روسيا، تركيا، جنوب افريقيا، المكسيك، البرازيل، الأرجنتين" إذ اعتمدنا في اختيارنا لهذه الدول على التنوع في مستوى الدخل وتموضع هذه الدول على سلم الفساد العالمي وتوفر البيانات البيئية.

7. المنهج والأدوات المستخدمة:

بما تملّيه متطلبات البحث العلمي، وتباعاً لما تناولناه ضمن الدراسة، كانت الحاجة ضرورية لاعتماد مجموعة من عدة مناهج بحثية، من أهمها:

7-1 المنهج التاريخي:

وهو الذي يستخدم للحصول على المعرفة باستخدام الماضي، وتجلّى ذلك من خلال عرض الجوانب التاريخية من خلال النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

7-2 المنهج الوصفي:

ويعتمد على وصف الظاهرة وتحليل عناصرها، للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها. وكان حضوره متعدد المواطن، لاعتبار أننا ملزمين بوصف شامل لكل متغير يتضمنه البحث، منه مثلاً استعراض " الإطار النظري " سواء بالمفاهيم النظرية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر أو ما تعلق بالفساد ومؤثراته.

7-3 المنهج التقويي:

ويبرز المنهج من خلال تمييز أهم الجوانب الناتجة عن أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دراسات سبقت هاته الدراسة، ومقارنتها بالدراسة الحالية واستنباط القيم منها للخروج بنتائج جيدة.

7-4 المنهج التحليلي:

وذلك من خلال الاعتماد على الدراسة الميدانية بهدف تحديد وقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة، باستخدام أدوات التحليل الإحصائي والعددي والبياني، والقياس الاقتصادي، من أجل خدمة الأهداف العامة للدراسة، وربط الإطار النظري للدراسة بالواقع التطبيقي لها.

8. صعوبات الدراسة:

خلال إعدادنا للمذكرة واجهتنا بعض الصعوبات فيما تعلق بشق الدراسة التطبيقية، خاصة الجانب المتعلق باستخلاص البيانات والإحصائيات المرتبطة بالمتغيرات المستقلة والتابعة والإحصائيات البنينة بين الدول المضيفة والمستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر.

9. محتوى البحث:

تم الاستعانة بمنهجية " IMRAD " للإجابة على إشكالية الدراسة، وقد قسمنا المذكرة إلى فصلين،
الفصل

الأول جاء تحت عنوان " أدبيات نظرية وتطبيقية حول الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر"، ويندرج تحته مبحثين، المبحث الأول بعنوان " أدبيات نظرية حول الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر"، أما المبحث الثاني فعنوانه " أدبيات تطبيقية حول الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر"، ليوضح العلاقة بين إشكالية البحث والتراث العلمي، ويندرج تحته الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر والفساد، إلى جانب نقاط التقاطع والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فخصصناه للدراسة الميدانية (القياسية)، حيث أدرجنا في المبحث الأول منه الطريقة والأدوات والذي كان تحت عنوان "الطريقة و الأدوات"، وفي المبحث الثاني تناولنا النتائج والمناقشة والذي كان تحت عنوان " تقدير النماذج ومناقشة تحليل النتائج".

الفصل الأول

"أدبيات نظرية وتطبيقية حول

الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر"

تمهيد

نظرا للتغيرات الحديثة والتطورات المتسارعة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، وفي إطار ما يعرف بالعولمة أضحت العلاقات الاقتصادية بين الدول من المواضيع الهامة وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى الظواهر الاقتصادية التي تجلت بوضوح مع مطلع القرن العشرين وازدادت أهميته بعد الحرب العالمية الثانية نظرا لتطور العلاقات الاقتصادية، باعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول خصوصا تلك الدول التي تعاني عجز في تمويل استثماراتها كما يمكن كلا الدولتين، الدولة المضيفة والدولة الأم من الاستفادة من تدفقات هذا الاستثمار.

غير أن هناك عوامل مؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من بينها ظاهرة الفساد والتي تتفشى في أغلب دول العالم على غرار الدول الناشئة، فالرشوة وتضارب المصالح والصفقات غير المشروعة شكلت عبئا كبيرا على الاقتصاديات وشوهرتها وعرقلت مختلف السياسات التنموية المنتهجة.

وفي هذا الفصل سنتطرق للأدبيات النظرية والتطبيقية حول الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال

مبحثين

المبحث الأول: أدبيات نظرية حول الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر والدول الناشئة.

المبحث الثاني: أدبيات تطبيقية حول الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: أدبيات نظرية حول الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر والدول الناشئة.

يعد الفساد ظاهرة عالمية شديدة الانتشار والتعقيد ليست وليد اليوم، لكن تضاعف حجمه واتساع دائرته وتشابك وترابط آلياته بفعل زيادة الاندماج العالمي على جميع المستويات وتداعيات العولمة أصبح بذلك إحدى العوامل المؤثرة على منحى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يعتبر أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها ومؤشر على انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي وزيادة التحول نحو آلية السوق.

المطلب الأول: ماهية الفساد

أولاً: مفهوم الفساد

يمكن اعتبار الفساد ظاهرة قديمة وعالمية، كما أنه يحدد بشكل أو بآخر وبدرجات متفاوتة في كل المجتمعات، كما أنه ارتبط بوجود الدول والأنظمة السياسية، ولا تكاد تخلو منه أي دولة باختلاف درجات تطورها الاقتصادي والاجتماعي، لكن الإشكال المطروح حالياً هو حجم الفساد واتساع دائرته وتشابك حلقاته وترابط آلياته، فقد أصبح الفساد يهدد بالتخلف الاقتصادي.

◆ تعريف الفساد من زاوية الاقتصاد

يتعلق الفساد الاقتصادي بالممارسات الاستغلالية للاحتكارات الاقتصادية وقطاعات الأعمال لصالح النخب، وتحقيق المصالح الاقتصادية الخاصة على حساب مصلحة المجتمع، بشكل لا يتوافق مع القيمة المضافة التي تسهم بها المجهودات الجماعية، ويتم ذلك نتيجة غياب المراقبة وضعف الضوابط والقواعد الحاكمة، وينجم الفساد الاقتصادي عن تركيز السلطة الاقتصادية في كيانات احتكارية تمتلك حجماً واسعاً في عملية اتخاذ القرارات، كما يقصد بالفساد الاقتصادي، فساد الأجهزة الاقتصادية في الدولة التي تقود بالضرورة إلى إفساد كل الحقوق والمؤسسات الأخرى، وقد جاء أحد تعريفات الفساد منصب على هذا الجانب، حيث قيل إن قبول الرشوة المتأني عن الوضع الاقتصادي، خاصة في الدول النامية حيث تقوم هناك سياسات اقتصادية مرتجلة لا تراعي أي قدر من التوازن أو العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية والثروات بين فئات الناس، الأمر الذي يؤدي إلى قيام تباين طبقي واختلال في معدلات التدخل بين شرائح المجتمع، ونجد هنا أن الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها بعض المجتمعات، التي تنجم عن الحروب أو نتيجة اختلاسات ضخمة، تؤدي إلى ظهور ما يعرف بالأسواق السوداء والتهريب والاتجار بالممنوعات وتبادل العملات وتبييض الأموال والتزوير وهذه من مظاهر الفساد الخطر.¹

¹ عمر حمدان الحضرمي، ظاهرة الفساد (الخطورة والتحدّي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً)، منشورات عمادة البحث العلمي، الأردن، 2014، ص: 23.

ثانيا: تعريف عامة للفساد

1.تعريف الفساد من منظور المنظمات الدولية

1-1 تعريف منظمة الأمم المتحدة (UN) للفساد

إن الفساد ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية معقدة تؤثر على جميع البلدان. يقوض الفساد المؤسسات الديمقراطية ويبطئ التنمية الاقتصادية ويساهم في عدم الاستقرار الحكومي. يهاجم الفساد أساس المؤسسات الديمقراطية عن طريق تشويه العمليات الانتخابية، وإفساد سيادة القانون، وخلق مستنقع بيروقراطية، والسبب الوحيد لوجودها هو التماس الرشاوى، وتعطل التنمية الاقتصادية بسبب عدم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وكثيراً ما تجد الشركات الصغيرة داخل البلد أنه من المستحيل التغلب على "تكاليف بدء التشغيل" المطلوبة بسبب الفساد".¹

1-2 تعريف منظمة الوحدة الإفريقية (OAU) للفساد:

تعد منظمة الوحدة الإفريقية من أوائل المنظمات السبابة في مجال مكافحة الفساد، حيث سعت بالمصادقة على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته بمابوتو* في 11 جويلية 2003، غير أن هذه الاتفاقية لم تعرف الفساد، بل التزمت فقط بالإشارة إلى صوره ومظاهره فقط، حيث نصت المادة الأولى منها على أنه يقصد بالفساد "الأعمال أو الممارسات بما فيها الجرائم ذات الصلة التي تجرمها الاتفاقية"، والمشار إليها في المادة 04.²

1-3 تعريف صندوق النقد الدولي (IMF) للفساد:

أما الصندوق النقد الدولي (IMF) فله مفهومه الخاص للفساد والذي يرى فيه: " بأنه إساءة استخدام الوظائف العامة لتحقيق مكاسب خاصة"³ ويرى أن الفساد هو إساءة استعمال الوظيفة العامة من أجل الكسب الخاص.

1-4 تعريف منظمة الشفافية الدولية (TI) للفساد:

¹ Unodc , <https://www.unodc.org/unodc/en/corruption/index.html> , accessed.Mars2020

* الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي اعتمدت اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد في الدورة العادية الثانية للمؤتمر المعقودة في مابوتو بموزمبيق في 11 يوليو 2003. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في 5 أغسطس 2006، بعد ثلاثين يوماً من إيداع صك التصديق الخامس عشر (رقم 15)، وقد صدقت حتى الآن ثمانية وثلاثون دولة على الاتفاقية وهي دول أطراف فيها وتقوم مبادئ الاتفاقية على احترام المبادئ والمؤسسات الديمقراطية، والمشاركة الشعبية، وسيادة القانون، والحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان والشعوب وفقاً للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وسائر صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة، والشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة، وتعزيز العدالة الاجتماعية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتوازنة، إدانة ورفض أفعال الفساد والجرائم ذات الصلة والإفلات من العقاب

² حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2013: ص24.

³ Imf، <https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2018/eng/spotlight/reducing-corruption/> accessed.Mars2020

بشكل عام هو " إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة"، يمكن تصنيف الفساد على أنه فساد كبير وفساد صغير وسياسي، اعتمادًا على مبالغ الأموال المفقودة والقطاع الذي يحدث فيه.¹

2. تعريف الفساد من منظور اقتصاديين عالميين

من بين هذه التعاريف نجد تعريف كل من:

1-2 تعريف جونسون (Johnston) للفساد

يعرفه على أنه: "إساءة استخدام الأدوار أو الوظائف العامة أو الموارد العامة بغرض المنفعة الخاصة"².

2-2 تعريف صامويل هنتغون (Samuel Huntington) للفساد

يعرف الفساد بأنه "سلوك يتضمن انحراف المسؤولين العامين وانتهاكهم للأسس التي يقوم عليها النظام السياسي بغية تحقيق مصالحهم الخاصة"³.

ثالثا: أنواع الفساد

لقد تعددت أنواع الفساد بحيث أصبح من الصعب تحليلها وذكرها في إطار واحد بالرغم من أن معظمها تتم في مناطق التماس بين حالات اجتماعية متميزة، كما أن نتائج كل نوع لا تقل أهمية وخطورة على نوع آخر، لذا سنبين بعض أنواع الفساد والتي تبقى محددة بطبيعة الرؤية التي تعالج منها الفساد.

1 الفساد من حيث الحجم.

1-1 الفساد الصغير

وهو عبارة عن فساد أفقي تعنى به فساد الدرجات الوظيفية الدنيا، وهو الذي يقوم به الفرد وحده دون تناسق وتعاون مع الآخرين والفساد الصغير هو الفساد الذي يشمل آلية دفع الرشاوى، كما يشمل وضع اليد على المال العام، مثل تقديم الرشاوى من أجل تسريع الإجراءات.⁴

1-2 الفساد الكبير

هو الفساد العمودي، والذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة،

¹ Transparency, <https://www.transparency.org/what-is-corruption> accessed.Mars2020

² وارث محمد، الفساد وأثره على الفقر إشارة إلى حالة الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، المجلد 05، العدد الثامن، 2013، ص: 80.

³ وارث محمد، المرجع نفسه.

⁴ محمد ناصر بساقلية، التعاون الدولي على محاربة الفساد في المعاملات التجارية الدولية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بن عكنون، الجزائر، السنة الجامعية 2012/2011، ص: 14.

ويعتبر الفساد الكبير أكثر خطورة نتيجة لتكاليفه الوخيمة للدول والوصف الأصح لهذا النوع من الفساد أنه : "اقتناص للدولة فلا يوجد مبرر له على الإطلاق من حيث الحاجة إلى دخل إضافي في مواجهة متطلبات الحياة".¹

2 الفساد من حيث النطاق

2-1 الفساد المحلي

يوجد داخل البلد الواحد وهو الأكثر انتشارا في المجتمعات، والذي يتمثل أساسا في استغلال الوظيفة العامة لأغراض شخصية، وهو الفساد الذي يمس بالمنشآت الاقتصادية والإدارية وهو لا يتعدى الحدود الدولية الخارجية.

2-2 الفساد الدولي

الفساد الدولي هو عكس الفساد المحلي، وهو الفساد الذي يتعدى نطاق مساحة الدولة الواحدة مما يعطيه تسمية الفساد العبر الوطني وهو يأخذ نطاقا علميا واسعا وما يطلق عليه بالعمولة وذلك بفتح المعابر بين الدول، ويعد من أخطر الأنواع وذلك لربط المؤسسات الاقتصادية للدول داخل وخارج البلاد بالكيانات السياسية للحصول على منافع اقتصادية ومصالح ذاتية، وبهذا يصعب الحد منه مثل الجريمة المنظمة.²

3 الفساد حسب انتماء الأفراد المنخرطين فيه:

3-1 فساد القطاع العام

وهو الفساد المستشري في الإدارة الحكومية وجميع الهيئات العمومية التي تتبعها، وهو من أكبر معوقات التنمية، وفيه يتم استغلال المنصب العام لأجل الأغراض والمصالح الشخصية.³

3-2 فساد القطاع الخاص

ويعني استغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير على مجريات السياسة العامة للدولة، باستعمال مختلف الوسائل من رشوة وهدايا، وهذا لأجل تحقيق مصلحة شخصية كالإعفاء من الضريبة، والحصول على إعانة وقد أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية في هذا الشأن أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمال غير مشروعة ثم تليها الشركات الفرنسية ثم الصينية ثم الألمانية.⁴

¹ محمد ناصر بساقلية، مرجع سابق: ص 14.

² رضا هميسي، دور المجتمع المدني في الوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها، مجلة دفاتر السياسة والقانون. جامعة ورقلة، المجلد 1، العدد 1، 2009: ص 249.

³ عطاء الله خليل، مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2009، ص 340.

⁴ عطاء الله خليل، المرجع نفسه.

4 الفساد من حيث مجال النشاط

يعتبر هذا المعيار من أهم المعايير التي تم الاستناد عليها لتحديد أنواع الفساد على الإطلاق، ويقسم الفساد تبعاً لهذا المعيار إلى ما يلي:

4-1 الفساد الأخلاقي

هو ذلك الفساد الذي يؤدي بالمرء إلى الانحطاط في سلوكياته بصورة تجعله لا يحكم عقله، الذي ميزه الله به عن غيره من المخلوقات، فيستسلم لنزواته ورغباته فينحط بذلك إلى أدنى الدرجات والمرتبات، وينتج عن ذلك انتشار الرذيلة والفاحشة، والسلوكيات المخالفة للآداب.¹

4-2 الفساد الثقافي

ويقصد به خروج أي جماعة عن الثوابت العامة لدى الأمة، مما يفكك هويتها وإرثها الثقافي، وهو عكس الأنواع الأخرى إذ يصعب الإجماع على إدانته أو سن تشريعات تجرمه لتحصنه وراء حرية الرأي والتعبير والإبداع.²

4-3 الفساد الاجتماعي

هو الخلل الذي يصيب المؤسسات الاجتماعية التي أوكّل لها المجتمع تربية الفرد وتنشئته، كالأُسرة والمدرسة والجامعات ومؤسسات العمل، كما أن التنشئة الفاسدة تؤدي حتماً إلى فساد اجتماعي مستقبلي، يتمثل في عدم تقبله الولاء الوظيفي، وعدم احترام الرؤساء وعدم تنفيذ الأوامر والإخلال بالأمن العام.³

4-4 الفساد القضائي

وهو الانحراف الذي يصيب الهيئات القضائية، مما يؤدي إلى ضياع الحقوق وتفشي الظلم، ومن أبرز صوره: المحسوبية والواسطة، وقبول الهدايا والرشاوى، وشهادة الزور، والفساد القضائي بهذا الشكل هو من أخطر ما يهلك الحكومات والشعوب، لأن القضاء هو السلطة التي يعول التي يعول عليها الناس لإعادة حقوقهم المهضومة.⁴

4-5 الفساد السياسي

يعرف بأنه استغلال سيء لمنصب العام أو الموارد العمومية، تمييزاً له من فساد القطاع الخاص، فهو سلوك

¹ سعيد بن محمد بن فهد الزهريري القحطاني، إجراءات الوقائية من جريمة الرشوة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف، الرياض، 2005، ص 66.

² حاحه عبد العالي، مرجع سابق: ص 28.

³ سعيد بن محمد بن فهد الزهريري القحطاني، مرجع سابق: ص 67.

⁴ حاحه عبد العالي، مرجع سابق: ص 29.

يأتيه صاحب المنصب (السلطات الثلاثة: التنفيذية والتشريعية والقضائية، هيئات وطنية وإدارية وطنية محلية)، إنه استخدام غير مشروع للموارد العمومية السياسية المتاحة، التي تشمل الثروة والدخل واستخدام وسائل الإكراه، والوظائف وغيرها من طرف من يشغل ذلك المنصب أو يراقب تلك الموارد، لخدمة أهداف خاصة فردية أو عائلية جماعية أو حزبية، وجلب منافع شخصية قد تكون مالية، أو زيادة النفوذ أو اكتساب السلطة بطرق معينة، حيث تعدد ممارسات الفساد السياسي، وتمثل الأشكال المعبرة عنه والمؤثرات الدالة عليه. تصرفات تخالف التشريع الوطني، والقانون الدولي، وتتناقض مع القيم الأخلاقية وتعارض قيم النزاهة والشفافية.¹

4-6 الفساد الاقتصادي

ويتعلق هذا النوع من الفساد بالممارسات المنحرفة والاستغلالية للاحتكارات الاقتصادية وقطاعات الأعمال، التي تستهدف تحقيق منافع اقتصادية خاصة على حساب مصلحة المجتمع بما لا يتناسب مع القيمة المضافة التي تسهم بها، وتحدث هذه الممارسات نتيجة غياب الرقابة أو نتيجة ضعف الضوابط والقواعد الحاكمة والمنظمة للمناخ الاقتصادي. أو هو الحصول على منافع مادية وأرباح عن طريق أعمال منافية للقيم والأخلاق والقانون، كالغش التجاري والتلاعب في الأسعار من خلال افتعال أزمات في الأسواق والرشاوى التي تمنحها الشركات الأجنبية، تهريب الأموال، الفساد الجمركي، التهريب الجمركي.²

4-7 الفساد المالي

ويتمثل في مجمل الانحرافات المالية، ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية وتختلف صور الفساد المالي من غسل الأموال والتهرب الضريبي، تزيف العملة النقدية وغيرها.³

4-8 الفساد الإداري

يتمثل هذا النوع من الفساد حسب رأي البعض في استغلال صغار الموظفين العموميين لوظائفهم في تحقيق منافع خاصة وفي رأي البعض الآخر، هو ذلك النوع من الفساد الذي يمس الإدارة من حيث، الإهمال واللامبالاة والمحسوبية وتعطيل المصالح والابتزاز والتحايل والتجاوزات الإدارية لمصالح ذاتية للموظف.⁴

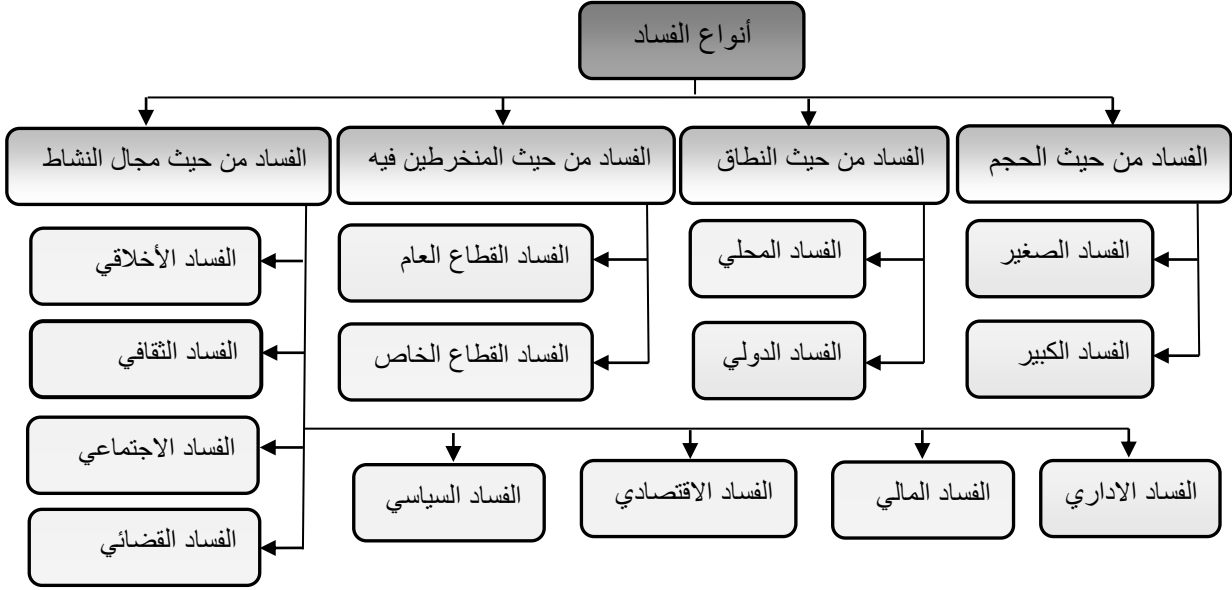
¹ حمد حليم الإمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر (الأسباب والآثار والإصلاح)، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2011: ص. 18-19.

² حاحة عبد العالي، مرجع سابق: ص 29.

³ موسى بودهان، مرجع سابق: ص 26.

⁴ موسى بودهان، المرجع نفسه.

الشكل (1-1): مخطط يوضح أنواع الفساد

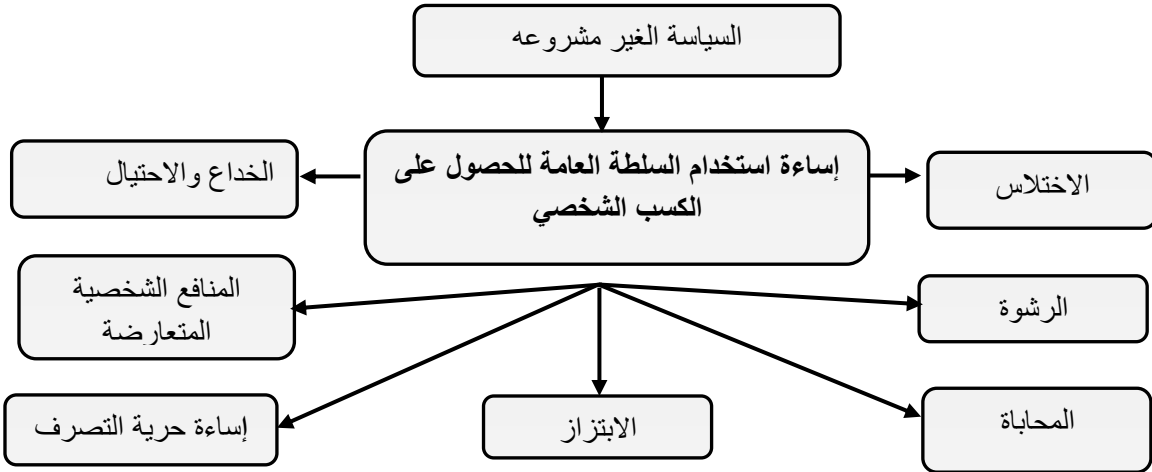


المصدر: من إعداد الطلبة بناء على ما سبق

رابعاً: مظاهر الفساد

يتخذ الفساد أشكالاً متعددة لعلها تبدأ بإساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، ومن ذلك المنطلق يتم قبول الرشوة واختلاس الأموال الابتزاز والاحتيال والمحابة وغيرها من الممارسات التي تسبب الضرر على المجتمع وعلى الاقتصاد بشكل أو بآخر. وفي دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لخصت فيه أهم مظاهر الفساد (أشكال الفساد في المخطط التالي)

الشكل رقم (2-1): يمثل أشكال الفساد وفقاً للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة



المصدر: يوسف يوسف حسن، الفساد الإداري والاقتصادي والكسب الغير المشروع وطرق مكافحته، دار التعلم الجامعي، الإسكندرية، 2014،

ص9

1. الرشوة

تعتبر الرشوة أهم تعبير عن الفساد المالي حيث أنها تلحق الدوائر الإدارية ودوائر الخدمات على كل المستويات، ولا يكاد يخلو بحث أو دراسة أو مقال أو تحليل لظاهرة الفساد إلا أسهب في تحليل مسبباتها ونتائجها وهناك جمعيات غير حكومية اقترن اسمها بمحاربة الرشوة. وفي البلاد العربية يقترن انتشار الرشوة بكل من نوعي الفساد الكبير والفساد الصغير¹

2. الاختلاس

إن نسبة اختلاس الأموال العامة من قبل الموظفين في الحكومة لا بأس بها، وفي غياب يكاد يكون كامل وشامل للرقابة الفعالة " يصبح همهم الأول ملئ جيوهم بالمال العام، دون اعتبار للحالة الاقتصادية للدولة أو الوضع المالي العام للميزانية " ومن صور هذا الاختلاس أن بعض المشاريع المفترض لها أن تنتهي في زمن معين لا تنتهي أبداً، وأن مشاريع أخرى قيمتها محدودة ومعروفة توضع لها ميزانية هائلة.²

3. التهرب الضريبي (الجبائي)

ونعني به تهرب الأفراد والمؤسسات من دفع الأقساط الضريبية بعدم التصريح بالأرباح التي عادة ما تنجز عن النشاطات غير المصرح بها (أو بالتصريح الكاذب)، وهو المظهر الأكثر شيوعاً لدى القطاع الخاص (وكما يحصل التهرب الجبائي في محيطه الطبيعي في السوق الغير الرسمية (الاقتصاد الموازي*)، فهو يغديه أيضاً ويراكم رأس المال داخله مما يفقد الحكومة القدرة على مراقبة الكتلة النقدية من جهة، ويفوت عليها فرصة تمويل الخزينة بالشكل الملائم.³

4. الحباية

وهو أسلوب يتم من خلاله تموقع الفرد واحتلاله مكانة اجتماعية، فيمنح الفرص والامتيازات للأقارب والأصدقاء على حساب الأشخاص ذوي الكفاءة والجدارة.

1 موسى بودهان، مرجع سابق: ص28.

2 موسى بودهان، المرجع نفسه..

* يقصد بالاقتصاد الموازي كافة الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد أو المنشآت ولكن لا يتم إحصاؤها بشكل رسمي ولا تعرف الحكومات قيمتها الفعلية ولا تدخل في حسابات الدخل القومي ولا تخضع للنظام الضريبي ولا للرسوم ولا للنظام الإداري والتنظيمي وينقسم إلى نوعين، الأول يمثل أنشطة اقتصادية مشروعة نظيفة والثاني يمثل أنشطة اقتصادية غير مشروعة وغير نظيفة والتي تتعارض مع القوانين داخل الدولة كتجارة المخدرات والسلع المسروقة.

3 يوسف يوسف حسن، الفساد الإداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته، دار التعلم الجامعي، الإسكندرية، 2014: ص86.

5. غسيل الأموال

تعد عملية غسيل الأموال من الآفات الخطيرة والحاضنة للفساد المالي والاقتصادي والاجتماعي وهي جريمة قانونية وشرعية، وكسب محرم يجب أن تتكاثف كل الجهود من أجل إيقافه كما تصنف هذه الظاهرة بأنها أخطر ظواهر عصر الاقتصاد الرقمي.

6. التزوير

ويعتبر هذا الشكل من الفساد حيلة سياسية قذرة وهي جريمة تتضمن نوع من الخداع والمكر وهو شكل أوسع من الرشوة والاختلاس، ذلك أن موظفي الدولة يعملون من خلال شبكة موسعة ومنظمة تعمل على الاتجار بمختلف السلع والخدمات.¹

7. الابتزاز

ويكون بالمال أو بوسائل ومواد أخرى تستعمل للإكراه الجسدي والتهديد بالقوة، وهو أسلوب عادة ما تلجأ إليه المافيا خاصة في دول مثل إيطاليا وروسيا، وذلك من خلال التأثير الذي تمارسه على الموظفين الكبار في الدولة بالقيام بمجموعة من الاغتيالات التي تستهدفهم وزرع الرعب في نفوسهم لأجل تحقيق مصالح معينة.²

8. المحسوبية

وهي توزيع الموارد اعتبارا للعلاقات الحميمة التي تجمع المسؤول بالأصدقاء وهو من أكثر الأشكال الشائعة في الأنظمة الأبوية الجديدة وذلك من خلال انتشار قاعدة الزبون المفضل وهذا الشكل يشبه إلى حد ما المحاباة، إلا أن الفرق يكمن في أن هذه الأخيرة أي المحاباة تكون أكثر انغلاقا على المافيا أو الأطراف الأخرى.³

المطلب الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

أولا: تحديد المفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة أساسية وفعالة في تحريك الأنشطة الاقتصادية لأي بلد في العالم وباعتباره شكل من أشكال التدفقات المالية الخاصة سوى المتوسطة أو الطويلة الأجل وفيما يلي سنتطرق إلى ماهية الاستثمار

¹ موسى بودهان، مرجع سابق: ص 28.

² يوسف يوسف حسن، مرجع سابق: ص 87..

³ يوسف يوسف حسن، مرجع نفسه.

◆ التعريف الاقتصادي للاستثمار:

من الناحية الاقتصادية للاستثمار هو استخدام جزء من المدخرات أو كلها لتكوين طاقات إنتاجية جديدة بغية القيام بعمليات إنتاج سلع أو خدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية المتوفرة¹ وقد اختلف الاقتصاديون في تعريف موحد فمنهم من يرى أنه عبارة عن الإضافة الجديدة من رأس مال الدولة المتاح المتكون من المنتجات الإنتاجية أو الرأس مالية، وذهب آخرون في تعريفه إلى أنه توجيه الأموال إلى استخدامات بغية إشباع حاجيات اقتصادية² وقد عرفه كينز بأنه " هو الزيادة في التجهيزات الرأس مالية وتكون هذه الزيادة في رأس المال الثابت ورأس المال المتداول"³

كما يعرف أيضا "على أنه هو النشاط الذي يترتب عن استخدامه خلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول جديدة تكون أكثر كفاءة وأكبر طاقة إنتاجية".⁴

ثانيا: تعاريف عامة للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

وردت عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر لمنظمات دولية وكذلك لاقتصاديين وسنذكر بعض هاته التعاريف

1. تعاريف المنظمات الدولية:

1- 1 تعريف البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD-IDA) للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات⁵

¹ حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000: ص 37.

² موسى بودهان، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها، دار مدني، الجزائر، 2006: ص 10.

³ شوام بوشامة، تقييم واختيار الاستثمارات، الطبعة الأولى، دار الغرب، وهران، الجزائر، 2003: ص 28.

⁴ مبارك سلوس، التفسير المالي للجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001: ص 115.

⁵ - Albankaldawli, <https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD>, accessed.Mars2020

1-2 تعريف الأونكتاد (UNCTAD) للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) هو استثمار تقوم به مؤسسة مقيمة في اقتصاد واحد (مستثمر مباشر أو مؤسسة أم) بهدف تأسيس مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة استثمار مباشرة أو شركة تابعة أجنبية). تعني الفائدة الدائمة وجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر ودرجة كبيرة من التأثير على إدارة المشروع. إن ملكية 10٪ أو أكثر من القوة التصويتية لمؤسسة استثمار مباشر من قبل مستثمر مباشر هي دليل على هذه العلاقة.

تتكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أساسي من ثلاث مكونات:

- ◆ اقتناء أو التخلص من رأس المال. يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر معاملة حقوق الملكية الأولية التي تلي الحد الأدنى البالغ 10٪ وجميع المعاملات المالية التالية والمراكز بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر؛
- ◆ إعادة استثمار الأرباح التي لا يتم توزيعها كأرباح؛
- ◆ الدين بين الشركات.¹

1 3- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن فئة من الاستثمارات عبر الحدود التي يؤسس فيها المستثمر المقيم في اقتصاد ما مصلحة دائمة ودرجة كبيرة من التأثير على مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. ملكية 10 في المائة أو أكثر من قوة التصويت في مؤسسة في اقتصاد ما من قبل مستثمر في اقتصاد آخر دليل على هذه العلاقة. الاستثمار الأجنبي المباشر هو عنصر رئيسي في التكامل الاقتصادي الدولي لأنه يخلق روابط مستقرة وطويلة الأمد بين الاقتصادات. الاستثمار الأجنبي المباشر هو قناة مهمة لنقل التكنولوجيا بين البلدان، ويشجع التجارة الدولية من خلال الوصول إلى الأسواق الأجنبية، ويمكن أن يكون وسيلة هامة للتنمية الاقتصادية. المؤشرات المشمولة في هذه المجموعة هي قيم داخلية وخارجية للأسهم والتدفقات والدخل.²

1-4 تعريف منظمة التجارة العالمية (WTO) للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

ترى هذه المنظمة أن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) يمكن أن يتحقق المستثمر ينتمي إلى دولة معينة—الدولة الأم — أصلاً إنتاجياً في دولة أخرى —الدولة المضيفة، نلاحظ من التعاريف السابقة أنها تشترك في نقاط:

¹ unctadstat, <https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/summary.aspx?ReportId=96740>, accessed.Mars2020.

² oecd, <https://data.oecd.org/fdi/fdi-flows.htm>, accessed. Mars2020.

- ◆ توظيف الأموال ولا تتمتع هذه الأموال أو المستثمر بھوية الدولة المستقطبة للاستثمار
- ◆ يكون الاستثمار في منشآت أو عمليات إنتاجية، ويحقق منافع على المدى البعيد لكل من المستثمر والدولة المستقطبة¹

2. تعاريف الاقتصاديين الدوليين

2-1 تعريف الاقتصادي أبو قحف للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

"يرى بأن الاستثمار بأنه تملك المستثمر الأجنبي بكل أو جزء من للاستثمارات في مشروع معين، بالإضافة إلى قيام هذا الأخير بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر المحلي للدولة المضيفة في حالة الاستثمار المشترك، أما في حالة الملكية المطلقة أو الكاملة فإن السيطرة تكون كاملة والتنظيم والتسيير في إدارة المشروع الاستثماري، وزيادة عن ذلك يكون المستثمر بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية وعامل الخبر التقنية إلى الدولة المضيفة"²

2-2 تعريف الاقتصادي رايون برنارد (Raymond Bernard) لـ: (FDI)

"فقد اعتبره وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وذلك عن طريق مساهمة رأس مال الشركة في شركة أخرى عن طريق إنشاء فرع لها في بلد المضيف أي خارج البلد الأصلي في البلد الأم، أو قيام مؤسسة أجنبية جديدة رفقة شركاء أجانب في بلد آخر"³

ومن الاستعراض السابق لمفاهيم الاستثمار الأجنبي نجد أنها تتفق على النقاط التالية:

- ◆ يمثل الاستثمار المباشر انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية والموارد الاقتصادية الى خارج البلد، وذلك بهدف توظيفها في موجودات رأس مالية ثابتة.

كما يمكن استخلاص مفهوم شامل للاستثمار الأجنبي المباشر من وجهات نظر مختلفة "الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن تلك المشروعات التي يقيمها ويمتلكها ويسيرها المستثمر الأجنبي داخل البلد المضيف، إما باكتسابه الملكية الكاملة للمشروع، أو لاشتراكه في رأسمال المشروع، وذلك بهدف المشاركة الفعالة بنصيب يبرز له حق في الإدارة على موارده المالية الخاصة بالإضافة إلى الموارد غير المالية كالمؤهلات

¹ wto, https://www.wto.org/english/tratop_e/invest_e/invest_e.htm, accessed.Mars2020.

² عبد السلام أبوقحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998: ص13.

³ Raymond Bernard, *Economie Financière Internationale*, Éditions PUF, Paris, 1971 : p 91 .

التكنولوجية و التسويقية زيادة على الخبرة الفنية في جميع المجالات. ويكون الغرض من وراء هذا المشروع هو تحقيق أرباح وعوائد تكاليف الاستثمار "

ثالثا: أهم النظريات المفسرة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من أنواع الاستثمار بشكل عام والاستثمار الدولي بشكل خاص، كما يعتبر من بين المواضيع التي نالت العديد من الدراسات النظرية والميدانية من طرف المدارس الاقتصادية والمختصين، وقد واجه هؤلاء العديد من الصعوبات من أجل تحديد أبعاده المختلفة، نظرا لتشعب موضوعاته من جهة وتعدد جوانبه من جهة ثانية، وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من النظريات التي حاولت كل واحدة منها تحليل وتفسير دوافعه. وسوف نتناول أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال تقسيمها إلى قسمين رئيسيين. القسم الأول النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر والقسم الثاني النظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

1. النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

تعددت المحاولات النظرية التقليدية لتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وخلصت هذه المحاولات إلى وضع أطروحات مختلفة هدفها تحديد دوافع قيامه وتدفقه من دولة لأخرى، ويمكن عرض الطرح النظري التقليدي لتفسير قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في عدة نظريات أهمها:

1-1 النظرية الكلاسيكية

تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق الحقيقية في تحليل وتطور نظريات التبادل الدولي، حيث تفترض في تحليلها توفر عدة عوامل تتمثل أهمها في عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتوفير المنافسة الكاملة في الأسواق، بالإضافة إلى عدم وجود أي قيود أو حواجز تعيق تحركات رؤوس الأموال، ويعتبر كل من آدم سميث (ADEM SMITH) و دافيد ريكاردو (D. RICARDO) و جون ستوارت ميل (J.S.MILL) وغيرهم أهم روادها، لقد بين آدم سميث (ADEM SMITH) مزايا التخصص وتقسيم العمل على المعاملات التي تتم بين دولة معينة وباقي دول العالم وأكد على ضرورة تخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة*. وفي المقابل يتم استيراد سلع أخرى من باقي الدول التي تتمتع في إنتاجها بمزايا مطلقة، حيث يقول :

* الميزة المطلقة هي قدرة الفرد أو الشركة أو الدولة على إنتاج السلع والخدمات بأفضل طريقة ممكنة من خلال استخدام أقل حد من الموارد الداخلة في الإنتاج، وتتمتع دولة م بميزة مطلقة عندما تستطيع إنتاج سلعة ما بأعلى كفاءة مقارنة مع دولة أخرى، والكفاءة هنا تكون باستخدام أقل كمية من المدخلات أو أقل تكلفة أو أعلى جودة.

¹ أنه بإمكان دولة ما أن توفر لنا سلع أرخص مما لو نتجها في بلداننا، هذا ما يدفعنا لشراؤها وتصدير سلع أخرى نتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة"، وهذا ما يفسر قيام التجارة الخارجية بين الدول. ويرى أن تقسيم العمل يتوقف على سعة السوق التي تحقق مجالا واسعا لحركة العرض والطلب من جهة، ومقدار رأس المال الذي يحقق مجالا للتوسع في العملية الإنتاجية من جهة ثانية، وهما عاملان ليس داخل البلد فحسب، بل أيضا في مجال التبادل الدولي.²

أما دافيد ريكاردو (D. RICARDO) فقد قدم تفسير مفاده أن التخصص المبني على مبدأ الميزة النسبية* هو أساس قيام التبادل الدولي، وهو أيضا وسيلة لتعظيم المنافع، حيث تخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلع التي يمكن إنتاجها بتكاليف منخفضة نسبيا واستيراد السلع التي يمكن إنتاجها بتكاليف مرتفعة نسبيا، فعناصر الإنتاج لا يمكن أن تنتقل من دولة إلى أخرى ولكن يمكن للدولة أن تخصص من خلال تحويل الموارد داخليا لإنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية³. غير أن دافيد ريكاردو (D. RICARDO) لم يوضح أسباب اختلاف الميزة النسبية بين الدول، تاركا المجال للعديد من الدراسات التي استمرت في البحث عن تلك الأسباب.

وفي هذا الشأن يرى هيكشر أولين (Ohlin) و (Heckscher) أن الاختلاف في التكاليف بين الدول يرجع إلى التفاوت في وفرة عناصر الإنتاج المختلفة في كل منها، هذا التفاوت قد يفرض اختلاف في أثمان عناصر الإنتاج وبالتالي في أثمان المنتجات⁴

أي أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتم في شكل تحركات رؤوس الأموال بين الدول تتم استجابة للفروق في عناصر التكلفة ووفرة عوامل الإنتاج، إذن حسب هذه النظرية فإن التخصص في إنتاج وتصدير أي سلعة في دولة معينة يرتبط بمدى توفر العنصر الداخل في إنتاج تلك السلعة في تلك الدولة، والمؤسسات الأجنبية التي

¹ Adam Smith, *Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations*, Traduire par Jean-Marie Tremblay, 1776

² بلقاسم أحمد، نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة وهران، السنة الدراسية 2012-2013: ص.ص 108.109.

* بسبب أن مفهوم الميزة المطلقة لا يأخذ التكلفة في اعتباره، من المهم أن يكون هناك معيار آخر لا يتجاوز التكاليف الاقتصادية. ومن هنا يظهر مفهوم الميزة النسبية، والذي يشير إلى أن الدولة بإمكانها إنتاج سلعة أو خدمة معينة بتكلفة أقل من تكلفة إنتاج نفس السلعة في دول أخرى (المقصود بالتكلفة هنا هي تكلفة الفرصة البديلة). أي دولة عادة ما تفضل التركيز على إنتاج السلع والخدمات التي تناسب مواردها، وهذا ما يسمى بالتخصص. وبالنظر إلى محدودية الموارد، فإن اختيار الدولة للسلعة أو الخدمة التي تركز عليها يتأثر إلى حد كبير بميزتها النسبية

³ David Ricardo, *On the Principles of Political Economy and Taxation*, Batoche books, canada, 1871: p 85-103.

⁴ دلال بن سميحة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013: ص.15.

تنتج منتجات تعتمد على عنصر العمل، مثلاً تستثمر في الدول التي تنخفض بها تكلفة العمالة وهكذا، بالرغم من الأفكار التي طرحتها هذه النظرية والتي ساهمت إلى حد بعيد في تفسير قيام التبادل الدولي

1-2 النظرية النيو كلاسيكية

تعتبر النظرية النيو كلاسيكية أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما هي إلا تحركات لرؤوس الأموال بين الدول، وتنشأ هذه التحركات نتيجة الاختلافات في أسعار الفائدة بين الدول، حيث تتحرك رؤوس الأموال من الدول ذات العائد المنخفض إلى الدول ذات العائد المرتفع مع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة، ويرجع اختلاف سعر الفائدة بين الدول إلى مسألة وفرة أو ندرة رأس المال في تلك الدول، بمعنى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه من البلدان التي تتسم بوفرة رأس المال أين تكون الإنتاجية الحدية له منخفضة إلى البلدان التي تتسم بندرتها حيث تكون إنتاجيته الحدية مرتفعة .

2. النظريات الحديثة المفسرة الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن عرض الطرح النظري الحديث لتفسير قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في عدة نظريات أهمها:

1-2 نظرية عدم كمال الأسواق

تم عرض هذه النظرية من طرف الاقتصادي الكندي ستيفان هيمير (Stephane Hymer) سنة 1960، والذي يرى بأن المحددات الأساسية لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر هي¹

♦ عدم وجود منافسة في أسواق الدول الأم لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر؛

المزايا التي تمتلكها مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاط معين فتتميز سوق الدولة الأم باحتكار القلة من جهة وامتلاك مؤسساتها مزايا في صناعة معينة من جهة ثانية، كلها من أهم الأسباب التي تدفع المؤسسات للاستثمار في دول غير دولها الأصلية.

وكتكملة لتفسيره، قام الاقتصادي كينج ذي برجر (Kind le berger) سنة 1969 بتحديد النقائص الخاصة بأسواق الدول المضيفة والمتمثلة في² عدة نقاط:

¹ Vintila Denisia, *Foreign Direct Investment Theories: An Overview of the Main FDI Theories*, European Journal of Interdisciplinary Studies, Volume 2, Issue 2, December 2010: p107.

² فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005: ص 71 .

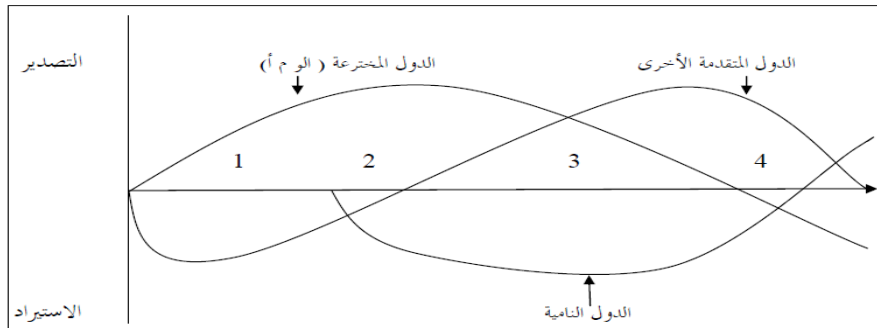
- ◆ عدم كمال السوق من حيث التنوع في السلع والمنتجات؛
 - ◆ عدم كمال السوق من حيث عوامل الإنتاج الخاصة بالاستحواذ على التكنولوجيا وطرق التسيير والتنظيم وغيرها؛
 - ◆ نقائص متعلقة باقتصاديات الحجم؛
 - ◆ السياسات والإجراءات الحكومية الخاصة بالإنتاج والتصدير.
- وترى النظرية أن اندفاع الشركات المحلية نحو الاستثمار في الخارج مرهون بتوفر شرطين أساسيين هما
- * تغطية كل التكاليف والمخاطر الناتجة عن الاستثمار في الأسواق الدولية، ويكون ذلك بالتعظيم المستمر للأرباح مقارنة بالشركات المحلية العاملة في أسواق دولها؛
 - * امتلاك هذه الشركات لمزايا لا تمتلكها الشركات المحلية في دولها الأصلية تمكنها من العمل والمنافسة في الأسواق الخارجية. أما المزايا الواجب توفرها في الشركات الأجنبية للعمل والمنافسة في غير أسواق دولها الأصلية

2-2 نظرية دورة حياة المنتج

ظهرت هذه النظرية على يد ريموند فرنون (Vernon Raymond) سنة 1966، والذي أعطى أول تفسير لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية العاملة في مجال الصناعات التحويلية للاستثمار في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية حيث يرى صاحب النظرية أن هناك أربع مراحل لدورة حياة المنتجات هي: الابتكار، التوسع، النضج، والانخفاض هذه المراحل يمكن عرضها في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1): مراحل دورة حياة المنتج الدولي

الشكل رقم (3-1) مراحل دورة حياة المنتج الدولي



المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 401.

من خلال الشكل يمكن التمييز بين المراحل التالية¹

أ. مرحلة الابتكار :

في هذه المرحلة يطرح المنتج في السوق من طرف الشركات العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية الدول المخترعة، ونظرا لشروط الابتكار التي تتمتع بها الشركات الأمريكية من قدرات تكنولوجية وتسويقية ويد عاملة مؤهلة وقدرة على تغطية نفقات البحث والتطوير، تقوم هذه الشركات بطرح وبيع منتجات جديدة في السوق

ب. مرحلة التوسع الحقيقي :

في هذه المرحلة تسعى الشركات الأمريكية المخترعة إلى تعظيم أرباحها في أسرع وقت ممكن من خلال توسيع عمليات التصدير لأسواق الدول المتقدمة الأخرى وأسواق بعض الدول النامية ذات الدخل المرتفع، كل هذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج من جهة وتقليل التكاليف والتحكم في الأسعار التي تسمح لها بتغطية نفقات التسويق من جهة ثانية.

ج. مرحلة النضج:

في هذه المرحلة تستطيع الدول المتقدمة الأخرى امتلاك التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج ما يجعلها قادرة على إنتاج المنتج محليا والتوقف عن استيراده من الدول المخترعة، إلا أن صادرات هذه الأخيرة تعرف نوعا من الاستقرار نتيجة لزيادة الطلب على المنتج من طرف الدول النامية ذات الدخل المتوسط.

د. مرحلة شيوخ التكنولوجيا :

إن قيام كل من الدول المتقدمة والدول المخترعة بتصدير المنتج إلى الدول النامية يؤدي إلى اشتداد حدة المنافسة بينهما، وفي ظل توفر عناصر الإنتاج بتكاليف منخفضة في الدول النامية مقارنة مع باقي الدول تندفع الشركات في الدول المخترعة إلى توطين إنتاجها في الدول النامية عن طريق الاستثمار المباشر أو منح التراخيص أو غيرها، ما يجعل الدول النامية قادرة على إنتاج المنتج بأسعار منخفضة وتصديره إلى كل من الدول المتقدمة والدول المخترعة، وبالرغم من أن نظرية دورة حياة المنتج لريموند فرنون (Vernon Raymond) قد قدمت تفسير ديناميكي يأخذ بعين الاعتبار عامل المكان والزمان والتباين التكنولوجي لأسباب قيام التبادل الدول والاستثمار.²

¹ فارس فضيل، مرجع سابق: ص. 74-75.

² أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة بين تركيا وكوريا الجنوبية ومصر، الدار الجامعية، مصر، 2005: ص20.

2-3 نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية:

و تنسب هذه النظرية إلى كل بيكلي (Buckley) و ريقمان (Rugman) و دانينق (Dunning)، وقامت هذه النظرية بتطوير فكرة الأصول أو المزايا المعنوية التي جاء بها كافي (Caves) في محاولة للوصول إلى تفسير دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يتحقق من خلال قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية¹

حسب أصحاب هذه النظرية تتمثل المزايا الاحتكارية في براءات الاختراع والعلامات التجارية والخبرات الفنية والإدارية والتكنولوجيا الحديثة وغيرها، وهي مزايا احتكارية تمتلكها الشركات، ومن خلال الاستخدام الداخلي لها وفي ظل عدم كمال الأسواق، يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تتخطى الحواجز والقيود التي تفرضها الدول والحكومات المضيفة على أسواقها، ومن جهة أخرى فإن الاستخدام الداخلي لهذه المزايا يمكن أن تحول دون دخول منافسين جدد للعمل في هذه الأسواق، وعليه ترى هذه النظرية أن ضرورة احتفاظ الشركات متعددة الجنسيات بالأصول المتمثلة في الخبرة والمعرفة والابتكارات يعتبر الدافع للاستثمار في الخارج بدل القيام بعمليات التصدير أو منح التراخيص لشركات أخرى في الدول المضيفة.

2-4 نظرية عدم كمال أسواق رأس المال

تنسب هذه النظرية إلى ألبير (Alber) والذي يرى بأن الشركات تنتقل من بلدانها الأصلية ذات العملة القوية للاستثمار في البلدان ذات العملة الضعيفة، فالشركات في الدولة الأم تكون أكثر قدرة على تعظيم عوائدها بسعر أعلى من الشركات العاملة في الدولة المضيفة، لأنها تستطيع الاقتراض بسعر فائدة أقل من أسواق رأس المال الدولية، فكلما ازدادت قوة عملة الدولة كلما انخفضت أسعار الفائدة بتلك الدولة.²

2-5 نظرية توزيع المخاطر

تنسب هذه النظرية إلى كوهين (COHIN) والذي يرى أن دافع الشركات للاستثمار في الخارج هو زيادة الأرباح التي تتحقق من خلال تخفيض حجم المخاطر، وتخفيض حجم المخاطر يتم عن طريق إستراتيجية التنويع في الأنشطة الاستثمارية بين دول غير متشابهة وغير مرتبطة ببعضها البعض، حيث تختلف عوائد الاستثمار وفقاً للبيئة

¹ صفوت عبد السلام عوض الله، دراسة للآثار المحتملة لاتفاقية الترمز على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، 2004: ص 76.

² رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007: ص 46.

الاستثمارية، وقد أكد لكليج سنة 1989 من خلال دراسته أن استمرار نمو الشركات الأجنبية يعود أساسا إلى التوزيع الدولي للمخاطر¹

2-6 نظرية المنظمة

ترى هذه النظرية أن قيام الشركات بتجسيد استثمارات في الخارج قد يرجع إلى تصرفات أو قرارات مسيري هذه الشركات، أو إلى إستراتيجية الشركات نفسها في المدى المتوسط والبعيد.

أ. التفسير المبني على تسيير الشركة:

اعتبر بنروس بأن نمو الشركة يتحقق باستغلال منتجات جديدة أو غزو أسواق خارجية جديدة، لكن التوسع في دولة مضيفة ينظر إليه من خلال التملك الكامل بنسبة % 100 أو خلق شركة جديدة، ويبرر دور كبار المسيرين من ناحيتين، الأولى تتمثل في قدراتهم العلمية والتسعيرية ومدى إدراكهم لمختلف فرص ومخاطر الاستثمار في الأسواق الأجنبية، وبراعتهم في إيجاد الحلول المناسبة لتجنب تلك المخاطر، أما الناحية الثانية فتكمن في الميل النفسية والخيارات الذاتية لهؤلاء المسيرين ومن ثم رغبتهم في تدويل نشاط الشركات التي يديرونها أو الاكتفاء بالإنتاج المحلي.²

ب. التفسير المبني على إستراتيجية الشركة:

يعتبر أهاروني (A.Aharoni) من رواد هذه النظرية حيث يرى اندفاع الشركة للاستثمار بالخارج يكون كرد فعل لمنبهات خارجية وأخرى داخلية، أما المنبهات الخارجية فتتمثل في الخوف من فقدان السوق نتيجة اشتداد حدة المنافسة بين الشركات، وتتمثل المنبهات الداخلية في رغبة الشركة بتجسيد استثمارات خارج بلدانها وتدويل الإنتاج، وقد تتبنى الشركة إستراتيجية دفاعية تمكنها من المحافظة على الحصة السوقية، أو إستراتيجية هجومية في حالة امتلاكها للتكنولوجيا اللازمة تمكنها من التوطن في الخارج.

2-7 النظرية الإلكتيكية:

¹ رضا عبد السلام، نفس مرجع: ص. 47-48.

² عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/ 2008، ص. 84-85 .

ظهرت هذه النظرية لأول مرة سنة 1976 من قبل الاقتصادي دانينج (J.h dunning) الذي قدمها في ندوة أقيمت في مدينة ستوكهولم حول التخصص الدولي للنشاط الاقتصادي، وقد جاءت للرد عن الدور المتنامي للشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي¹، وسميت أيضا بالنظرية الانتقائية لأنها تفسر كيفية الانتقال بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير والتراخيص كأهم ثلاث منافذ لاقتحام الأسواق الخارجية. لقد ركز (J.h dunning) في تحليله على نموذج (OLI) والذي بين فيه مختلف المزايا التي إن توفرت لدى مؤسسة معينة فيمكنها الاستثمار في الأسواق الأجنبية، ويمكن تلخيص هذه المزايا في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب J.h dunning

الاختبار بين الاستثمار الأجنبي المباشر، أو التصدير أو الترخيص			
طرق دخول الأسواق	مزايا الشركة (O)	مزايا التدويل (I)	مزايا الموقع (L)
الاستثمار الأجنبي المباشر	نعم	نعم	نعم
التصدير	نعم	نعم	لا
الترخيص	نعم	لا	لا

Source: John Dunning, Influence in International Business, journal of strategic management education, Senate Hall academic publishing, 2011, p 11

حسب (J.h dunning) يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كأفضل أسلوب لدخول أسواق الدول المضيفة بالنسبة، للمؤسسات التي تمتلك مزايا خاصة (O) ومزايا التدويل (I) والتوطن (L)، وفي حالة امتلاكها لمزايا خاصة (O)، ومزايا التدويل (I) فالتصدير هو الأسلوب الأفضل لدخول هذه الأسواق، أما إذا امتلكت ميزات خاصة (O) فقط فعليها بيع التراخيص لمؤسسات أخرى تعمل في الأسواق الأجنبية، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

¹ Annie Tortian, International Investment Agreements and Their Impact on Foreign Direct Investment: Evidence from Four Emerging Central European Countries. Economics and Finance. Université Panthéon-Sorbonne - Paris I, 2007: p152.

الجدول رقم (1-2): أشكال دخول الأسواق الأجنبية حسب الميزات المتوفرة

مزايا مرتبطة بالتدويل (International advantage)	مزايا مرتبطة بالبلد المضيف (Location. Advantage)	مزايا خاصة (Ownership. Advantage)
- تخفيض تكاليف المعاملات	- مزايا السوق	- القدرة على الوصول إلى الأسواق والمنتجات
- تدنيه تكاليف سعر الصرف	- الموارد المالية	- وعوامل الإنتاج
- حماية المهارات الإدارية	- جودة المدخلات (الطبيعة، العمل ...)	- التقدم التكنولوجي، الخبرات والمهارات
- الرقابة على الإنتاج من حيث الكمية والجودة	- تكاليف النقل والاتصالات	- الإدارية
- الرقابة على المبيعات	- توفر البنية التحتية	- تنوع الإنتاج
- الحد من حالة عدم اليقين	- عوائق التجارة الخارجية	- تنوع المخاطر
	- القرب من الأسواق	- وفورات الحجم
	- سياسات الاستثمار والتخفيضات	- القدرة على تمييز المنتجات (مراقبة)
	- الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي	- (العلامات)
	- والسياسي	- العلامة التجارية للشركة الأم
	- معدل النمو للبلد المضيف	- القدرة على الاندماج والاستحواذ

Source: John Dunning: international production and multinational enterprise, London,1981, p32

رابعاً: أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

1. الاستثمار المشترك:

1-1 مفهومه:

يعرفه كولدي بأنه: " أحد المشروعات الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضاً إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية... إلخ"¹

ويرى تير باسترا: " إن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية يمارس حق كافي في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة عليه "²

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بان الاستثمار المشترك ينطوي على الخصائص التالية:³

¹ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق: ص 48.

² مؤسسة التمويل الدولية، الاستثمار الأجنبي المباشر الدروس المستفادة من الخبرات العلمية، صندوق النقد الدولي، رقم 5 واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 1997: ص 9.

³ مصطفى باكر، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج أعدده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر، مصر، 2004: ص. 18-19.

- ◆ الاتفاق بين مستثمران (محلي وأجنبي) يكون طويل الأجل، من أجل ممارسة عملية إنتاجية وهذا داخل البلد المضيف؛
 - ◆ المستثمر الوطني قد يكون شخصية تنتمي إلى القطاع العام أو الخاص؛
 - ◆ إن قيام المستثمر الأجنبي بشراء جزء من شركة وطنية موجودة تؤدي إلى تحويل هذه الشركة من شركة وطنية إلى شركة استثمار أجنبي؛
 - ◆ لا يشترط المشاركة في تقديم حصة من رأس المال من طرف المستثمرين (وطني وأجنبي) أي:
 - * قد تكون المشاركة في تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة؛
 - * قد تتمثل المشاركة في تقديم جزء من رأس المال أو كله على أن يقدم الشريك الأم التكنولوجيا؛
 - * قد تتمثل المشاركة في تقديم المعلومات أو طرق تسويقية أو أسواق جديدة؛
- في جميع الحالات السالفة الذكر لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار المشترك الأحقية في إدارة المشروع وهذا شرط ضروري وعنصر حاسم في التفرقة بين الاستثمار المباشر وغير المباشر.

1-2 مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدولة المضيفة

◆ المزايا

وتتمثل هذه المزايا فيما يلي:

- * يلعب هذا النوع من الاستثمار دور بارزا في زيادة رؤوس الأموال الأجنبية وتطوير التكنولوجيا وتوفير مناصب شغل جديدة، وتحسين ميزان المدفوعات عن طريق التقليل من الواردات والزيادة في الصادرات؛
- * تكوين المديرين الوطنيين وخلق علاقات اقتصادية بين الأنشطة الاقتصادية والخدمية في الدول المضيفة؛
- * ضمان المصالح الوطنية في توجيه سياسات الاستثمار وهذا نتيجة الاشتراك في إدارة المشروع وذلك عندما تتعارض سياسات الشركة مع سياسات المصالح الوطنية؛
- * زيادة عوائد الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية وهذا نتيجة لدراسات الجدوى التي يقوم بها المستثمر الأجنبي قبل القيام بأي استثمار، بالإضافة إلى توفير جو ملائم لتحقيق هذه الأرباح من التكنولوجيا المتقدمة والإدارة الفعالة.

◆ العيوب

- * يشترط لتحقيق المزايا السابقة أن يوفر لدى الاقتصاد الوطني القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة

في رسم وتوجيه السياسات الاستثمارية للمشروع؛

- * إن توقع صغر حجم رأس المال الوطني يؤثر على صغر حجم المشاريع المشتركة، وهذا الأمر يتسبب في عدم تحقيق الأهداف المرجوة من الدول المضيفة مثلاً: زيادة فرص التوظيف، نقل التكنولوجيا... الخ؛
- * إن تحقيق الدول المضيفة الأهداف المنشودة في توفير العملات الأجنبية . وتحسين ميزان المدفوعات في المشروعات المشتركة هي أقل بكثير مقارنة مع مشروعات الاستثمار المملوكة ملكية مطلقة للاستثمار الأجنبي.¹

1-3 مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي (FDI)

◆ المزايا

- * في حالة نجاح الاستثمار المشترك يساهم في زيادة فرص استثمارية وهذا بموافقة الدول المضيفة، وذلك من خلال إنشاء مشروعات مملوكة له بالكامل؛
- * إن الاستثمار المشترك أكثر الاستثمارات انتشاراً وتفضيلاً من طرف المستثمر الأجنبي وهذا في حالة عدم سماح الدول المضيفة للمستثمر الأجنبي بتملكه لمشروعات استثمارية بالكامل وخاصة في بعض المجالات الاقتصادية، كالزراعة أو البترول... الخ. وهذا لما يتيح من أرباح إضافية إذا ما قورنت بأنواع من الاستثمار غير المباشر؛
- * يفضل هذا النوع من الاستثمار من طرف شركات متعددة الجنسيات وهذا في حالة نقص المعلومات التسويقية أو الموارد (المالية أو البشرية) بهدف استغلال أمثل للسوق الأجنبية؛
- * الاستثمار المشترك يساعد على التعرف على الأسواق المحلية وإنشاء قنوات للتوزيع وتوفير المواد الأولية للشركة الأم؛
- * يساعد على تخفيض المخاطر الغير تجارية التي تحيط بالمشروع مثل التأمين والمصادرة وتقليل الخسائر التجارية التي يمكن التعرض لها؛
- * الاستثمار المشترك يتفاد القيود الجمركية للدولة المضيفة وهذا من خلال القيام بالعملية الإنتاجية مباشرة على أراضيها بدلا من التصدير وذلك لتسهيل عملية غزو أسواقها؛

¹ محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفاس، الأردن، 2005: ص39.

* الاستثمار المشترك يساعد شركات متعددة الجنسيات في حل المشكلات المتعلقة باللغة والعلاقات العمالية، وغيرها من المشكلات التي تواجه هذه الشركة وهذا بالاعتماد على الطرق الوطنية.

◆ العيوب

* احتمال اختلاف المصالح الوطنية وأهداف المستثمر الأجنبي وهذا خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني في تقديم نسبة معينة من رأس المال في المشروع وذلك ما قد لا يتفق مع أهداف المستثمر المرتقبة خاصة في الرقابة والإدارة؛

* قد يقصي الطرف الوطني الطرف الأجنبي من المشروع الاستثماري بعد فترة زمنية مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر الغير تجاري، وهذا ما يتعارض مع أهداف المستثمر الأجنبي والمتمثلة في البقاء والنمو والاستثمار في السوق المحلية؛

* إن عدم التكافؤ في القدرات المالية والفنية بين المستثمر الوطني والأجنبي قد يؤثر سلبا على تحقيق أهداف المشروع الاستثماري طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل؛

* من المحتمل وضع شروط وقيود على التوظيف والتصدير وتحويل الأرباح من الداخل إلى الخارج (شركة الأم) وهذا إن كان الطرف الوطني متمثل في الحكومة.¹

2. الشركات المتعددة الجنسيات (MNCs)

لا يوجد هناك معيار واحد لتعريف هذه الشركات (MNCs)، حيث يوجد العديد من التعاريف والتسميات لهذا النوع من الشركات على أنها الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من دولة واحدة.

فلقد عرفها جورج دانيق "George Dunning" على أنها: "تلك المشروعات التي تملك أو تسيطر على وحدات

إنتاجية في دولتين على الأقل² ويشير ماتيوس " Mathuiz " على أنها المؤسسات التي تسيطر على عدد معين من

الوحدات الإنتاجية -عشرة على الأقل- في عدد معين من الدول -سنة دول على الأقل - وتحقق نسبة هامة من

إنتاجها 25% على الأقل خارج دولة الأم³

¹ عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003: ص 18-20.

² محمد السيد السعيد، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، القاهرة، مصر، 1978: ص 19.

³ حسام الدين عيسى، الشركات متعددة القوميات، بدون سنة النشر، ص 36.

وعرفها علي ظاهر الطفيلي " بأنها شركات يؤسسها أفراد أو مساهمين وتتمتع بشكل قانوني محدد في عقد التأسيس في دولة ماء تسمى دولة المقر أي يوجد فيها المركز الرئيسي للشركة، ويتم تأسيس وإنشاء الشركة تبعاً لقانونها الوطني وتأخذ جنسية هذه الدولة، وتخضع لجميع قوانين دولة المقر أو لقوانين الدولة المضيفة لنشاطها وفروعها والشركات التابعة"¹

1-2 مزايا التي تحدثها الشركات متعددة الجنسية (MNCs) في الدول المضيفة

- ◆ زيادة الإنتاج وهذا نتيجة لانتقال رأس المال من الدول الأم إلى الدول المضيفة؛
- ◆ زيادة الأجور وهذا نتيجة عنصر إعادة توزيع الأرباح المحققة؛
- ◆ خلق فرص عمل إضافية وهذا لما تتمتع به من كبر حجم هذه الشركات؛
- ◆ زيادة الصادرات عن طريق المنتجات التي تنتجها هذه الشركات؛
- ◆ زيادة الإيرادات الضريبية وهذا عن طريق الضريبة التي تفرضها على المشاريع التي تقوم بها هذه الشركات الأجنبية؛

تحقيق وفورات الحجم الاقتصادية وهذا من خلال صناعة معينة التي تتطلب التكنولوجيا المتطورة، وخاصة في حالة عدم قدرة الشركات المحلية في جمع رأس المال اللازم لقيام هذا المشروع، أو من ناحية أخرى لما يتطلب من تكنولوجيا عالية؛

- ◆ تزويد الدول المضيفة بالمهارات التقنية والإدارية والتكنولوجيا الجديدة، حيث نجد في الدول المضيفة ضعف هذه القدرات والتي يمكن اكتسابها من خلال إدخال العنصر البشري في هذه الشركات؛
- ◆ إضعاف قوة الاحتكار المحلي، تكون هذه الحالة في قلة المنافسة بين شركات معينة في الدول المضيفة نتيجة لقلة الشركات المحلية، ولكن بعد دخول الشركات الأجنبية فإنها تظهر منافسة وبالتالي تخفيض الأسعار وزيادة الإنتاج.

2-2 عيوب التي تحدثها الشركات متعددة الجنسية (MNCs) في الدول المضيفة

- ◆ تأثير معدل التبادل التجاري للدول المضيفة، حيث كما انه معروف أن معدل التبادل التجاري يساوي أسعار السلع المصدرة على سعر أسعار السلع المستوردة لتلك الدولة ففي حالة إذا استثمر المستثمر

¹ علي ظاهر الطفيلي، السياسة الاقتصادية الدولية وظائفها ومنظمتها، مؤسسة دار الكتاب الحديثة، بيروت، لبنان، 1987: ص165.

الأجنبي في سلع تصديرية وكانت الدولة المضيفة مصدرة لهذه السلعة، سوف يؤدي إلى تخفيض سعر السلعة المصدرة ومع بقاء أسعار الواردات ثابتة على حالها سوف يؤدي إلى تدهور معدل التبادل التجاري؛

◆ نقصان الاستثمار المحلي حيث غالبا ما تقوم الشركات الأجنبية بتمويل جزء من مشاريعها عن طريق البنوك المحلية وإن هذه الطريقة سوف تؤدي إلى ارتفاع نسبة الفائدة، مما يستلزم تقليص الاستثمارات المحلية، وهذا بالإضافة إلى أن الممولين المحليين يفضلون تقديم قروضهم للشركات الأجنبية على الشركات المحلية وهذا لعامل المخاطرة في استرداد هذه القروض، حيث يكون هذا العامل المخاطرة أقل في الشركات الأجنبية مقارنة مع الشركات المحلية؛

◆ تأسيس الاحتكار المحلي على عكس إضعاف قوة الاحتكار المحلي (شركات متعددة الجنسية قد تعرض منتجاتها بأسعار تقل عن أسعار السلع المنافسة التي تنتجها الشركة المحلية، وهذا الانخفاض في الأسعار ناتج عن التكنولوجيا المتطورة التي تكتسبها شركات متعددة الجنسيات (MNCs).¹

خامسا: أهداف وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

1. أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن من بين أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر هو لعب دور المسرع، أي تسريع النمو الاقتصادي والتحول الاقتصادي، ومن بين هذه الأهداف ما يلي:

- ◆ المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع (قيمة الموجودات)، وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أقلها مخاطرة والتنويع في مجالات الاستثمار لكيلا تنخفض قيمة موجوداته مع مرور الزمن بحكم ارتفاع الأسعار وتقلبات السوق لان المستثمر يحافظ على رأس ماله الأصلي ويجنبه الخسارة؛
- ◆ البحث عن الموقع والتمركز بالقرب من مصادر المواد الخام أو المواد الأولية، ذلك تعظيما لأرباحه وتقليلا لتكاليف الإنتاج، فللمنافسة العالمية بين المستثمرين الأجانب أصبحت تفرض عليها السيطرة على المصادر والمواد الخام أو الأولية حيث يتسنى لها السيطرة على الأسواق الدولية؛
- ◆ الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة، فتكلفة الأيدي العاملة في الدول الأصلية للمستثمرين باهظة مما يجعل هذه الشركات تفضل الاستقرار في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات.²

¹ علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007: ص26.

² محي الدين يعقوب أبو اهل، تقييم إهمال البنك الاستثمارية، دار النفائس، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011: ص75.

2. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بدور مهم في مواجهة العديد من التحديات الاقتصادية التي تواجه البلدان على اختلاف مستوياتها وهيكلها الإنتاجية من خلال تأثيراته المتعددة على العديد من المجالات الاقتصادية، ويرى بعض مؤيديه انه يسهم في رفع معدلات النمو في الاقتصاد من خلال تأثيراته الإيجابية المتعددة على الإنتاج ومختلف القطاعات. وفيما يلي أبرز المنافع التي يمكن أن تعود على الاقتصاديات من استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

◆ فتح المجال لدخول عدد كبير من رجال الأعمال من مختلف الدول والقطاعات بما يؤدي لسد العجز في عنصر

التنظيم الذي يقوم بدور محوري في عملية التنمية؛

◆ توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على الموارد المالية أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية وخصوصا للاقتصاديات التي تعاني من فجوات تمويلية ناجمة عن ضعف الادخار المحلي وعدم قدرته على مواكبة الاحتياجات التمويلية المتزايدة للمشروعات، لاسيما وانه يعد بديلا أقل كلفة وعبئا مقارنة بالاستدانة الخارجية التي تثقل كاهل الاقتصاديات النامية؛

◆ يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع القاعدة الانتاجية والخدمية للاقتصاد وعدم الاعتماد على موارد محدودة للدخل؛

◆ المساعدة في إدخال أنشطة جديدة ومتطورة تسهم في ملء الفراغات في سلاسل الإمداد وكذلك تحسين القدرات الانتاجية والتصديرية الشاملة للاقتصاد؛

◆ يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر لإنشاء المزيد من المشروعات وبالتالي المساهمة في توفير المزيد من فرص العمل ومواجهة تحديات البطالة؛

◆ المساعدة في تحسين كفاءة عنصر العمل ورفع إنتاجيته من خلال تنمية وتدريب الكوادر البشرية وتأهيلها للتعامل مع نظم الإنتاج والإدارة والتسويق الحديثة؛

◆ يسهم في حصول الدولة المستقبلية على التكنولوجيا الحديثة التي تعد أهم العناصر اللازمة لتسريع التنمية واختصار زمن النمو والتطور في مختلف القطاعات؛

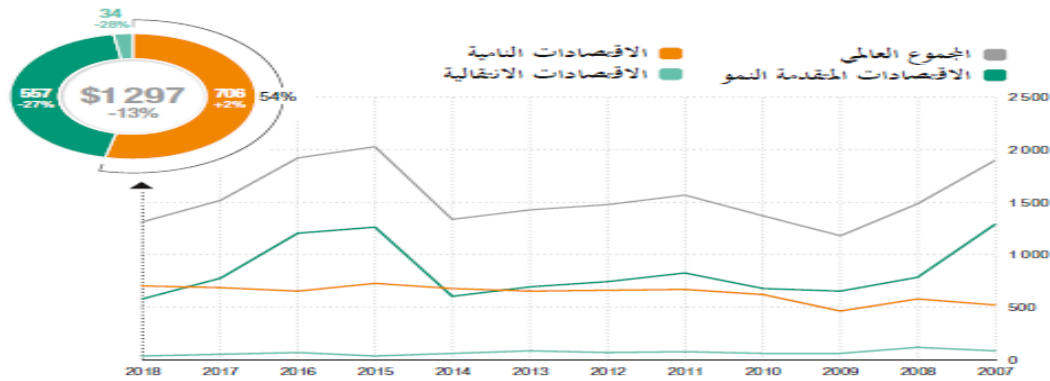
◆ تسويق الاقتصاد المحلي بشكل عام في مختلف قطاعاته وفتح أسواق جديدة للمنتجات المحلية الصناعية والخدمية لاستخدام نظم وقدرات تسويقية متطورة؛

- ◆ تطبيق نظم ادارية متطورة وفعالة في مختلف قطاعات الاقتصاد والمجتمع بشكل عام بما يعزز من فرص الاستغلال الأمثل للموارد والذي يعد التحدي الأبرز للاقتصاديات النامية؛
- ◆ إدكاء المنافسة بين الشركات والمؤسسات وما ينتج عن هذا التنافس من منافع تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية المنتجات والخدمات؛
- ◆ قد يسهم في تحسين مؤشرات الأداء الخارجي للاقتصاد ولاسيما ميزان المدفوعات والميزان التجارة في السلع والخدمات وخصوصا إذا ما تركزت الاستثمارات في الأنشطة الموجهة للتصدير أو لتلبية الطلب المحلي من المنتجات والخدمات التي يتم استيرادها في الوقت الحالي وقد زادت بشكل كبير أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة والدول النامية والعالم خلال السنوات الثمانية عشرة من الألفية الثالثة مقارنة مع فترة العقود الثلاثة الأخيرة من الألفية الثانية.¹

سادسا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي تراجعها في عام 2018 بنسبة 13% إلى 1.3 ترليون دولار، وكان الانخفاض، تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر للسنة الثالثة على التوالي، ناتجا أساسا عن عمليات إعادة إلى الوطن على نطاق واسع للإيرادات الأجنبية المتراكمة لمؤسسات المتعددة الجنسيات من الولايات المتحدة في الربعين الأولين من عام 2018 عقب الإصلاحات الضريبية التي أدخلها هذا البلد في نهاية عام 2018.²

الشكل (1-4): تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالمية وحسب المجموعة الاقتصادية 2018-2007 (ببلايين الدولارات وبالنسبة المئوية)



المصدر: التقرير الاستثمار العالمي 2019، الأونكتاد، 2019، ص 01

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2020، 2020: ص. ص 82-83.

² الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2019، 2019: ص 01.

1. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المتقدمة

بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاديات المتقدمة النمو إلى ادني مستوياتها منذ عام 2004، اذ انخفضت بنسبة 27% وانخفضت التدفقات الداخلة إلى أوروبا بأقل من النصف إلى اقل من 200 بليون دولار ، وسجل عدد قليل من البلدان الهامة المضيفة لمؤسسات الولايات المتحدة الأمريكية المتعددة الجنسيات تدفقات سلبية،(أدت إعادة مؤسسات الوم أ المتعددة الجنسيات الأموال إلى الوطن إلى تدفقات داخلة سلبية في البلدان المضيفة) وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ايرلندا وسويسرا -66 بليون دولار و 87 بليون دولار، على التوالي، وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة المتحدة أيضا بنسبة 36% إلى 64 بليون دولار، مع انخفاض الاستثمارات السهمية الجديدة إلى النصف. وانخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الوم أ أيضا بنسبة 9% إلى 252 بليون دولار - متوسط آخر 10 سنوات، ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى انخفاض لمقدار الثلث في مبيعات الدمج والتملك عبر الحدود، وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استراليا 60 بليون دولار - وهو مستوى قياسي - مع إعادة استثمار الشركات الأجنبية المنتسبة مبلغ قياسي قدره 25 بليون دولار من أرباحها في البلد.¹

وأدت إعادة المؤسسات الوم أ المتعددة الجنسيات الأموال إلى الوطن على نطاق واسع إلى تدفقات خارجة سلبية للاستثمار الأجنبي المباشر، مم تسبب في اختفاء الوم أ من قائمة أكبر 20 اقتصاد منفتحا على الاستثمار في الخارج في عام 2018 (الشكل 4)، عموما انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو الخارج من البلدان المتقدمة النمو كمجموعة بنسبة 40% إلى 558 بليون دولار وكنتيجة لذلك انخفضت حصتها في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي المتجه نحو الخارج إلى 55% - وهي أقل حصة تسجل على الإطلاق، غير أن استثمار المؤسسات المتعددة الجنسيات الأوروبية المتجه نحو الخارج ارتفع بنسبة 11% إلى 418 بليون دولار، وأصبحت فرنسا البلد الأصلي الثالث لثالث أكبر المستثمرين، مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو الخارج تجاوزت 100 بليون دولار في عام 2018.

2. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية:

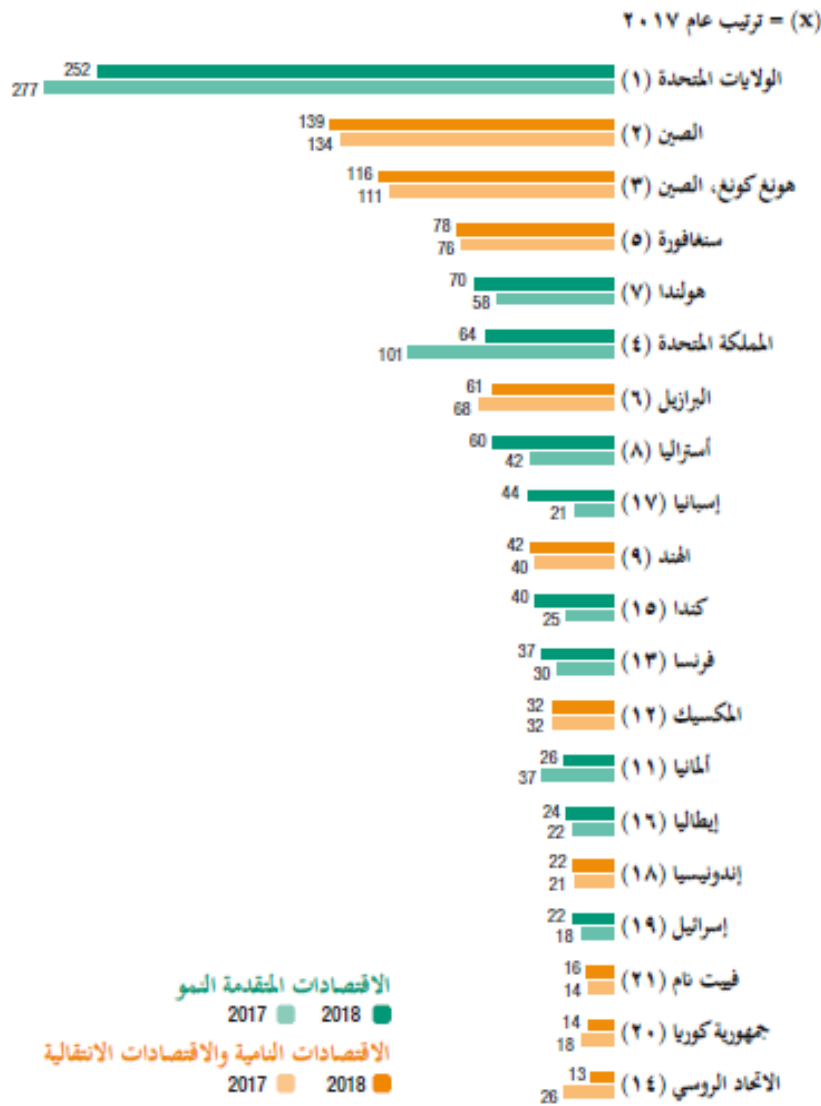
ضلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاديات النامية مستقرة، إذ ارتفعت بنسبة 2% لتصل إلى 706 بلايين دولار، وكنتيجة للزيادة والانخفاض غير العادي في البلدان المتقدمة النمو زادت حصة البلدان النامية في

¹ الأونكتاد، تقريرا لاستثمار العالمي 2019، 2019: ص.03.

الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى 54%، وهو رقم قياسي ضمن الاقتصاديات المضيفة العشرين الأولى دون تغيير (الشكل 3) وبقيت الو م أكبر متلقي للاستثمار الأجنبي المباشر، تليها الصين وهونكونج (الصين) وسنغافورة، وانخفض استثمار المؤسسات المتعددة الجنسيات في الاقتصاديات النامية المتجهة نحو الخارج بنسبة 10% إلى 717 بليون دولار، وانخفضت تدفقات الخارجة من البلدان الآسيوية النامية بنسبة 3% إلى 401 بليون دولار، وانخفض استثمار المؤسسات المتعددة الجنسيات الصينية للعام الثاني على التوالي وعرفت التدفقات الخارجة من أمريكا اللاتينية والكاريبي تقلص حاد.¹

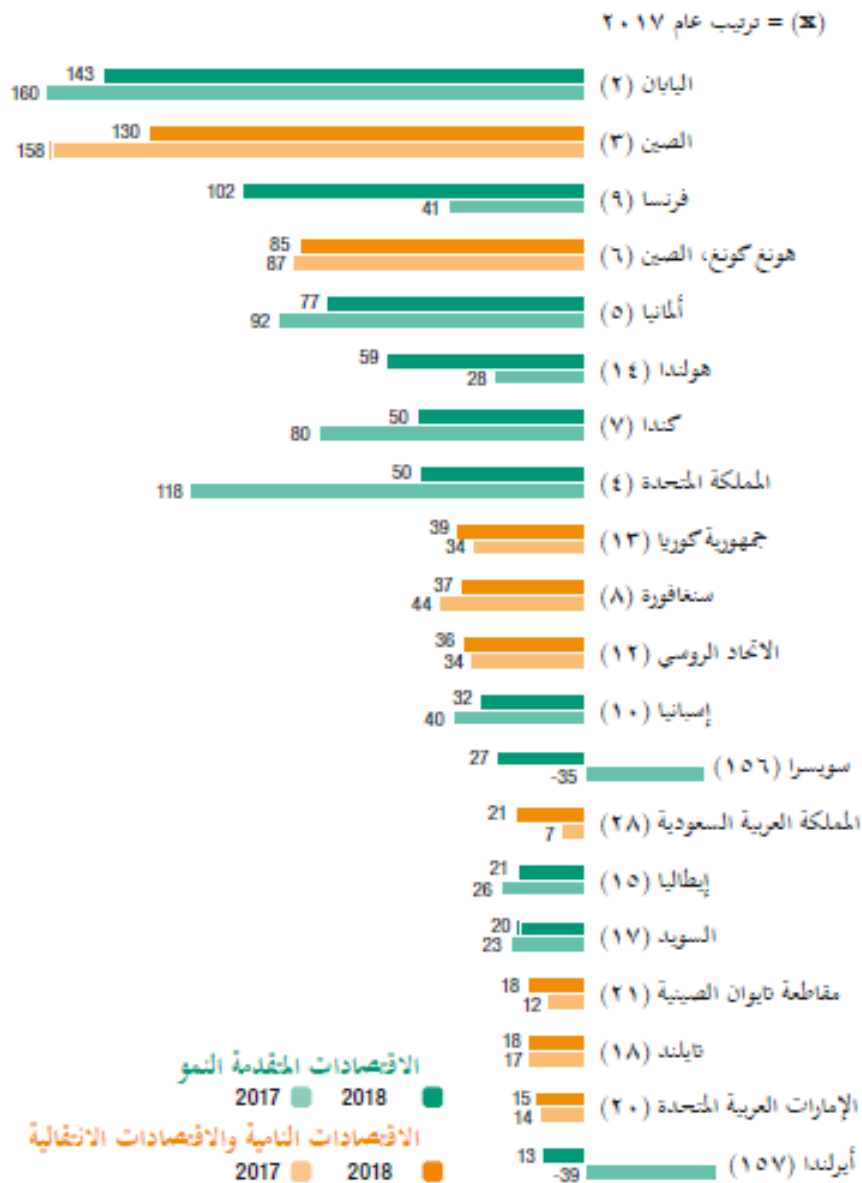
¹ الاوتكتاد، المرجع نفسه: ص05.

الشكل (1-5): التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر، أعلى 20 اقتصادا مضيفا، 2017 و 2018 (ببلايين الدولارات)



المصدر: التقرير الاستثمار العالمي 2019، الأونكتاد، 2019، ص 03

الشكل (1-6): التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر، أعلى 20 إقتصاداً أصلياً، 2017 و 2018 (ببلايين الدولارات)



المصدر: التقرير الاستثمار العالمي 2019، الأونكتاد، 2019، ص 04

المطلب الثالث: ماهية الدول الناشئة

لم يتمكن معظم الكتاب من تقديم تعريف موحد لمصطلح الدول الناشئة، وبقيت إسهاماتهم متأثرة بالزاوية التي ينظرون من خلالها لهذه الاقتصاديات، كما انصبت جهودهم نحو تحديد مختلف الجوانب المتعلقة بهذه الأسواق وخصائصها، سنتطرق في هذا المطلب للتعريفات المختلفة للاقتصاديات الناشئة وعرض مختلف الخصائص والميزات المشتركة وأهم المعايير التي تؤخذ بعين الاعتبار في تصنيف الدول الناشئة، سواء لدى المؤسسات الدولية غير الحكومية مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أو لدى بعض المؤسسات مالية، كمؤسسة مورغن ستانلي MSCI ومؤشر راسل للاستثمار Indexes Russel Investments Global .

أولاً: تعريف الدول الناشئة وخصائصها

استخدم المحلل الاقتصادي أنتوان فان أفتميل Antoine Van Agtmaël في مؤسسة التمويل الدولية IFC** مصطلح الأسواق الناشئة لأول مرة في سنة 1981، للتمييز داخل فئة الدول النامية بين الدول التي كانت تتميز بدرجة عالية من المخاطر، والدول التي تمثل فرص حقيقية لتحقيق عوائد مرتفعة، وكان يهدف من وراء ذلك، إلى تحفيز شركات التوظيف الأمريكية للاستثمار في الأسواق الآسيوية التي كانت تتميز بمعدلات نمو كبيرة. ومع مرور الزمن، تطور هذا المفهوم توازياً مع تطور المعايير المستخدمة في التصنيف، ليصبح استخدام الاقتصاديات الناشئة خصوصاً لدى الهيئات والمنظمات الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حتى يرتبط أكثر فأكثر. بديناميكية النمو الشامل وآفاقه.¹

1. تعريف بعض الاقتصاديين للدول الناشئة

1-1 ميلار ريسال Miller Russell

حيث اعتبر فيه أن "ما يجمع الدول الناشئة بالرغم من الفروقات الفردية، هو قدرتها على تحقيق معدلات نمو عالية في المستقبل، تتيح وتفتح المجال لخلق فرص استثمارية مهمة للغاية تختلف جذرياً عن تلك الفرص الموجودة في

* مؤشرات راسل هي مجموعة من مؤشرات سوق الأسهم العالمية من FTSE Russell والتي تسمح للمستثمرين بتتبع أداء قطاعات السوق المتميزة في جميع أنحاء العالم. يستخدم العديد من المستثمرين الصناديق المشتركة أو الصناديق المتداولة في البورصة بناءً على مؤشرات FTSE Russell كوسيلة لكسب التعرض لأجزاء معينة من سوق الأسهم الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، يستخدم العديد من مديري الاستثمار مؤشرات راسل كمعايير لقياس أدائهم. أدى تصميم مؤشر راسل إلى زيادة الأصول التي تم قياسها لعائلة المؤشرات الأمريكية أكثر من جميع مؤشرات الأسهم الأمريكية الأخرى مجتمعة.

** International Finance Corporation

¹ زيات عادل، إدارة خطر الصرف وسبل تطوير التقنيات التحوط في البلدان الناشئة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة سطيف، الجزائر، السنة الدراسية 2016-2017: ص205.

الدول النامية الأخرى " 1

1-2 تعريف كافيسجل Gavusgil S.T

المعايير والمقاييس التي تعتبر أساسية في التصنيف، كنصيب الفرد من الناتج المحلي، وصفة التحول وعدم الاستقرار، حيث يرى أن الدول الناشئة هي مجموعة من الدول تنتمي إلى الدول النامية وتحقق معدلات نمو مرتفعة وتمثل فرص حقيقية للاستثمار بالنسبة للمؤسسات الغربية، وأن هذه الدول تتميز بتوسع قدراتها الاقتصادية وبصغر معدل عمر اليد العاملة، هذا التعريف أضاف إلى سابقه بعض الخصائص المهمة في الدول الناشئة كمعدل العمر وزيادة قدرات الاقتصادية.²

1-3 تعريف سامية زيطاري

حيث ركزت من خلال هذا التعريف على صفة التحول التي تميز الاقتصاديات الناشئة وعلى نموها وعلى حجمها، فالدول الناشئة حسب هذه الباحثة "هي تلك الأسواق التي تكون في مرحلة انتقالية ويكون حجمها ونشاطها أو مستوى تطورها في نمو متزايد"، ما يلاحظ على هذا التعريف وعدم تفصيله للمقصود المرحلة الانتقالية وتركيزه على معيار مستوى التطور الذي يعتبر غير كافي لوحده.³

1-4 تعريف رشيد بوكساني

حيث اعتبر أن المقصود بالأسواق الناشئة "هي تلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول اتجاه اقتصاد السوق، والطريق الأفضل لتحديد سوق ناشئ تستوجب الرجوع إلى عدد من الخصائص النوعية"، وعلى الرغم من أن هذا التعريف حدد ضرورة وجود معايير لتصنيف الدول الناشئة إلا أنه حصرها في المعايير النوعية.⁴

من خلال ما سبق يمكننا تعريف الدول الناشئة بأنها دول تنتمي للدول النامية ولا كنها تتميز عنها في العديد من الخصائص الاقتصادية، المادية، الاجتماعية، السياسية حيث تشكل كتلة متجانسة تعبر عن تنمية غير مكتملة، وقاعدة اقتصادية غير متينة وتوزيع غير عادل للثروة في إطار تشريعي غير ثابت مقابل معدلات نمو مرتفعة ويد عاملة شابة رخيصة ومؤهلة، وتسهيلات استثمارية كبيرة وفق قنوات تشغيلية واعدة بعوائد مرتفعة.

1 زيات عادل، مرجع سابق، ص206.

2 زيات عادل، المرجع نفسه: ص206.

3 سامية زيطاي، ديناميكية أسواق الأوراق المالية في البلدان الناشئة حالة الأسواق الدول العربية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004: ص44.

4 بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004: ص160.

2. خصائص الدول الناشئة

من التعاريف السابقة، يتضح لنا تقريبا أن هذه الدول يجب أن تتميز بخصائص معينة تجعلها مختلفة عن الدول السائرة في طريق النمو وعن الدول المتقدمة. فعلى سبيل المثال، نجد أن Miller حدد ثلاث مجموعات من الخصائص المشتركة بين الدول الناشئة:

- ◆ تشمل الخصائص المادية كالبنية التحتية غير الملائمة والشبكة التجارية غير المكتملة؛
 - ◆ ترتبط بالخصائص السياسية والاجتماعية، كعدم الاستقرار السياسي وضعف الانضباط الاجتماعي، إلى جانب وجود إطار تشريعي غير ملائم وخصائص ثقافية فريدة من نوعها في هذه المجتمعات؛
 - ◆ تشمل الخصائص الاقتصادية للدول الناشئة، ونجد ضمنها انخفاض دخل الفرد في هذه الاقتصاديات، إدارة العملة المحلية مركزيا وعدم ترك قيمتها تتحدد في السوق، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومحاوله التأثير عليه في إطار إدارة المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق.
- وبالرغم من أن هذه الخصائص تختلف من دولة الى أخرى، ومن مرحلة تطور الى أخرى، إلا أننا سنحاول تقديم أهم الخصائص المشتركة بين هذه الدول.

* مستوى الدخل:

تعتبر مداخل الأفراد في هذه الدول متوسطة مقارنة بمداخل في الدول منخفضة والدول المتقدمة وفيما يلي جدول رقم (03) يوضح تصنيف الدول حسب البنك الدولي بالنسبة للسنة المالية الحالية لعام 2020.¹

الجدول رقم (1-3): تصنيف البنك الدولي على أساس نصيب الفرد من الناتج المحلي سنة 2019

الوحدة: دولار أمريكي

الشريحة	مجال الدخل	دول من هذه الفئة
منخفضة الدخل	1025 أو أقل	أفغانستان، طاجيكستان، تشاد
متوسطة الدخل	بين 1026 و 3995	مصر، المغرب، فيتنام
		الجزائر، البرازيل، جنوب إفريقيا، ماليزيا
مرتفعة الدخل	12376 أو أكثر	الولايات المتحدة، اليابان، كندا

المصدر: من إعداد الطلبة على أساس قاعدة بيانات البنك الدولي:

World Bank: " Data, World Bank Open Data", available on the world Bank website
<https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519> , accessed. Mars2020

¹ World Bank : " Data, World Bank Open Data", available on the world Bank website
<https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519> , accessed.Mars2020.

* ارتفاع معدلات النمو

إن معدل النمو المحقق في هذه الدول خلال السنوات الماضية أكبر من معدلات المحققة في فئات دول أخرى. فعلى سبيل التوضيح، نجد أن معدل النمو السنوي الناتج المحلي الإجمالي سنة 2013 في كل من الجزائر والبرازيل كان 2.8، 3.0 على التوالي، بينما نجد أن هذا المعدل في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة واليابان كان 1.84، 2.00 على التوالي وكذلك بالنسبة لماليزيا سنة 2018 كان معدل النمو 4.74 بينما لم تحقق كندا إلا 1.90 فقط.¹

الجدول رقم (1-4): معدلات النمو في بعض الدول الناشئة ودول متقدمة بين سنتي 2007 و 2018

الوحدة: نسبة مئوية

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	3,4	2,4	1,6	3,6	2,9	3,4	2,8	3,8	3,7	3,2	1,3	1,4
البرازيل	6,07	5,09	-0,13	7,53	3,97	1,92	3,00	0,50	-3,55	-3,31	1,06	1,12
جنوب افريقيا	5,36	3,19	-1,54	3,04	3,28	2,21	2,49	1,85	1,19	0,40	1,41	0,79
ماليزيا	6,30	4,83	-1,51	7,42	5,29	5,47	4,69	6,01	5,09	4,45	5,74	4,74
الولايات المتحدة	1,88	-0,14	-2,54	2,56	1,55	2,25	1,84	2,45	2,88	1,57	2,22	2,93
اليابان	1,65	-1,09	-5,42	4,19	-0,12	1,50	2,00	0,37	1,22	0,61	1,93	0,79
كندا	6,87	1,01	-2,93	3,09	3,15	1,76	2,33	2,87	0,69	1,11	2,98	1,90

المصدر: من إعداد الطلبة على أساس قاعدة بيانات البنك الدولي:

World Bank: " Data, World Bank Open Data", available on the world Bank website

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=MA>. accessed. Mars2020

من خلال الجدول، نلاحظ أن معظم الدول خلال هذه الفترة قد حققت نسب مقبولة مقارنة بالنسب المحققة على المستوى العالمي، الاستثناء كان في سنة 2009 أين لا حضنا بأن كل من البرازيل وجنوب إفريقيا وماليزيا والولايات المتحدة واليابان وكندا سجلوا تراجعاً في الناتج المحلي الإجمالي متأثرين بتبعات الأزمة المالية لسنة 2008. والتراجع الذي أصاب البرازيل لسنتي 2015 و 2016 ناتج لتأثر الاقتصاد البرازيلي بالاقتصاد الصيني "دول البريكس".

* الانفتاح والتحول

خلال السنوات الماضية شهدت هذه الدول إصلاحات كثيرة في العديد الجوانب ساهمت في التحول المؤسساتي والهيكلية الواقع في هذه الدول، وأدى اندماجها في المنظومة العالمية مستفيدة من التدفق الهائل

¹ - albankaldawli ,<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=MA> accessed.Mars2020.

للاستثمارات الأجنبية وما يجلبه من نقل للتكنولوجيا والمعارف. إلا أن تراجع هذا الأخير في السنوات الثلاث الأخيرة 2016، 2017، 2018 أدى بهذه الدول إلى تطوير قدراتها الاستثمارية الخاصة في الخارج وهو ما يعتبر مساهمة فعلية لهذه الدول في عملية العولمة.

ثانيا: معايير تصنيف الدول الناشئة

1. تصنيف الدول حسب مستويات النمو لدى المنظمات والهيئات الدولية

1-1 تصنيف الأمم المتحدة للتنمية (UNDP*)

نظام التصنيف المعتمد لدى هذه المنظمة يفرق بين البلدان على أساس الدخل القومي الإجمالي فنجد كل من دول الاتحاد الأوروبي، كندا، الولايات المتحدة، استراليا، اليابان، نيوزلندا، النرويج، سويسرا وآيسلندا، في خانة الدول المتطورة، ودول الكتلة الشرقية الأوروبية السابقة، التي ليست أعضاء في الاتحاد الأوروبي، في خانة الدول ذات الاقتصاديات الانتقالية، وبقية دول العالم في خانة الدول النامية. وفي المجموعة الأخيرة تفرق المنظمة بين ثلاثة فروع رئيسية، الدول الأقل نموا والدول غير المصدرة للنفط والدول المصدرة للنفط، ومنذ سنة 1990 بدأت الأمم المتحدة في نشر تقرير سنوي عن التنمية البشرية فيما يعرف ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP* وتم تصنيف الدول على أساس هذا المؤشر إلى:

- ◆ دول ذات تنمية بشرية عالية جدا؛
- ◆ دول ذات تنمية بشرية عالية؛
- ◆ دول ذات تنمية بشرية متوسطة؛
- ◆ دول ذات تنمية بشرية منخفضة.

ويأخذ المؤشر بعين الاعتبار إضافة إلى المتغيرات الاقتصادية، مثل نصيب الفرد من الدخل، الأبعاد التنموية الثلاثة التالية:

* الصحة وطول الحياة (يتم استخدام مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة)؛

مؤشرين حول التعليم والمعرفة (معدل غير الأميين البالغين 15 سنة فما فوق ومعدل الالتحاق بالمدارس؛

* United Nations Development Programme.

* المستوى المعيشي: متوسط الدخل الفردي.¹

1-2 تصنيف البنك الدولي

البنك الدولي من جهته يتم تصنيف دول العالم بناء على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى أربع مجموعات

- ◆ مجموعة الدول منخفضة الدخل التي لا يزيد نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 1025 دولارًا؛
- ◆ مجموعة الدول متوسطة الدخل الشريحة الأدنى التي يبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فيها ما بين 1026 دولارًا و 3995 دولارًا؛
- ◆ مجموعة الدول متوسطة الدخل الشريحة الأعلى هي تلك التي يبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فيها ما بين 3996 و 12375 دولارًا؛
- ◆ مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع هي تلك التي يبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فيها 12376 دولارًا أو أكثر.²

1-3 تصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

وهناك تصنيف آخر قدمته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس ومن خلاله تقسم هذه المنظمة دول العالم إلى:

- ◆ دول منخفضة الدخل LICs أو الدول الأقل تقدماً منخفضة الدخل LLDCs؛
- ◆ دول متوسطة الدخل MICs؛
- ◆ الدول حديثة التصنيع NICs؛
- ◆ دول أخرى أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.³

2. تصنيف المؤسسات المالية للدول الناشئة

1-2 تصنيف مجموعة فاينشال تايمز للأوراق المالية*

¹ زيات عادل، مرجع سابق: ص 209.

² world bank ، <https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519> ، accessed.Mars2020.

³ زيات عادل، مرجع سابق: ص 211.

* فاينانشال تايمز بالإنجليزية (Financial Times) واختصاراً (FT) هي صحيفة يومية صباحية بريطانية تتحدث عن الأعمال التجارية الدولية، وتصدر تلك الصحيفة من لندن. ويتم طباعتها في 24 مدينة حول العالم.

تقوم مجموعة الفاييننشال تايمز للأسواق المالية بتقسيم الأسواق حسب درجة تطورها إلى أربع فئات:

◆ الأسواق المبتدئة:

يتم إدراج الأسواق المختلفة في هذه الفئة إذا استوفت المعايير الخمسة التالية:

- * الرقابة الفاعلة على سوق الأسهم من قبل جهة رسمية؛
- * عدم وجود عراقيل أو قيود على حركة رأس المال؛
- * ندرة الصفقات الفاشلة؛
- * وجود نظام المقاصة والتسوية لا يتعدى التسليم 5 أيام بخلاف يوم التعاقد؛
- * توفر الشفافية ومعاييرها.¹

◆ الأسواق الناشئة الثانوية

يتم إدراج الأسواق المختلفة في هذه الفئة إذا استوفت المعايير الخمسة التالية:

- * وجود خدمة حفظ ووساطة بنوعية عالية؛
- * سيولة سوق أكبر وتكاليف صفقات أدنى؛
- * نظام تسوية ومقاصة لا يتعدى فيه أجل التسليم 3 أيام.

◆ الأسواق الناشئة المتقدمة

وتتضمن هذه الفئة الأسواق التي تتوفر فيها كل شروط سابقة الذكر، ونجد ضمنها تصنيف الدول المتقدمة، تقوم الشركة كل سنة في ضوء المعايير السابقة إعادة تصنيف الدول حسب درجات التطور. ولقد تمخض عن هذه العملية في سنة 2019 التوزيع التالي لـ 79 دولة:

¹ زيات عادل، مرجع سابق: ص 212.

الجدول رقم (1-5): تصنيف الدول حسب معايير فاينانشال تايمز في سنة 2019

الأسواق المتقدمة	الأسواق الناشئة الثانوية	الأسواق الناشئة المتطورة	الأسواق المتطورة
الأرجنتين، البحرين، بنغلاديش، بوتسوانا، بلغاريا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، إستونيا، غانا، أيسلندا، الأردن، كازاخستان، كينيا، لايفيا، ليتوانيا، مالطا، موريشيوس، المغرب، نيجيريا، سلطنة عمان، فلسطين، جمهورية مقدونيا الشمالية، رومانيا، صربيا، الجمهورية السلوفاكية، سلوفينيا، سريلانكا، تونس، فيتنام، تنزانيا	تشيلي، الصين كولومبيا، مصر، الهند إندونيسيا، الكويت، باكستان، بيرو، الفلبين، قطر، روسيا، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة	البرازيل، جمهورية التشيك، اليونان، المجر، ماليزيا، المكسيك، جنوب أفريقيا، تاوان، تايلاند، تركيا	أستراليا، النمسا، بلجيكا، لوكسمبورج، كندا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، هونج كونج، أيرلندا، الكيان الصهيوني، إيطاليا، اليابان، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سنغافورة، كوريا الجنوبية، إسبانيا، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية

Source: Financial Times Stock Exchange (FTSE): "Annual Country Classification Review," London, United Kingdom, September 2019, available on FTSE Website, http://www.ftse.com/products/downloads/FTSE-Country-Classification-Update_latest.pdf, accessed Mars.23, 2020.

2-2 تصنيف مورغان ستانلي لاستثمار رأس المال MSCI*

حيث تعتمد الشركة في تصنيفها من خلال توفير العديد من المؤشرات المحلية والإقليمية. ومن أهم هذه

المؤشرات نجد

◆ مؤشر العالم MSCI World؛

◆ مؤشر الأسواق المتقدمة MSCI EAFE ؛

◆ مؤشر الأسواق المبتدئة MSCI Frontier Markets Index؛

◆ مؤشر الأسواق الناشئة MSCI Emerging Markets Index.

تصنف شركة مورغان ستانلي لاستثمار رأس المال الدول حسب درجة التطور إلى ثلاث فئات.

* دول مبتدئة: تضم الدول التي تتوفر فيها الحد الأدنى من الشروط والمعايير المحددة من الشركة؛

* دول الناشئة: تضم الدول التي يشترط فيها أن تستوفي بعض المعايير إضافة إلى الحد الأدنى المحدد

للفئة الأولى خصوصاً المتعلقة بحماية صغار المستثمرين وفتح الاستثمار للأجانب؛

* دول المتطورة: نجد فيها الدول المتقدمة.¹

* Morgan Stanley Capital International

¹ morganstanley: <https://www.morganstanley.com/what-we-do/sales-and-trading/msfx> accessed.Mars2020.

المبحث الثاني: أدبيات تطبيقية حول الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر

من أهم الخصائص التي يركز عليها البحث العلمي اعتماده على الجهود السابقة في ما يصطلح عليه بالاعتماد على التراكمية في العلم، إذ لا يمكن تصور البحث العلمي منفصل على جهود الآخرين، كما أنه من شروط الإجابة على الإشكاليات البحثية ضرورة توضيح العلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث الحالي و التراث العلمي السابق، و ارتباطا بما تمليه منهجية (IMRAD) المستعان بها في هذه المذكرة فقد خصص المبحث الثاني لاستعراض مجموعة من الدراسات التي تناولت جوانب مختلفة متعلقة بموضوع المذكرة، ومن ثم نحاول في الجزء الثاني من المبحث إبراز العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة، و نقاط التقاطع و الاختلاف و الإضافة العلمية التي ننشدها من خلال هذا العمل.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

خلال السنوات الأخيرة تطرقت العديد من الدراسات بموضوع الفساد وأثره على الاستثمار الأجنبي المباشر، وفيما يلي بعض الدراسات التي تمكنا من الاطلاع عليها.

1. دراسة ل: عبد الحق طير و عقبة ريمي و بولرباح غريب (2019) و التي كانت تحت عنوان " أثر الفساد على جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر" حيث تناولت هذه الدراسة قياس أثر الفساد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في 10 دول عربية و هي (الجزائر، لبنان، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، تونس، البحرين، عمان، الإمارات العربية المتحدة، قطر) باستخدام دراسة قياسية "نماذج بانل " للفترة الممتدة (2003-2016) حيث اعتمدت هاته الدراسة على بيانات تقرير المناخ الاستثمار الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و مؤشر مدركات الفساد الصادر عن المنظمة الشفافية العالمية فيما يتعلق بالفساد و هذا بالإضافة إلى متغيرات اقتصادية أخرى، حيث سيطرت ثلاث دول وهي السعودية و الإمارات و مصر على المراكز الأولى تبعا في هذه المرحلة على نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي 57 % من إجمالي التدفق و ذلك راجع لإضفاء المزيد من الأطر التشريعية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر و تحسين المناخ الاستثمار و ارتفاع معدلات النمو و ارتفاع أيضا أسعار النفط و الازدهار الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط ساعد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و إبرام العديد من الصفقات الضخمة. غير أن في الفترة (2010-2016) شاهدت التدفقات تراجع راجع إلى الأحداث الأمنية والتغيرات السياسية التي عرفتتها الساحة العربية مع تذبذب سعر النفط، حيث افترضت الدراسة بأن هناك علاقة معنوية ذات تأثير سلبي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. نذكر المؤشرات التابعة التي استعملت في هاته الدراسة

وهي مؤشر مدركات الفساد، ومؤشر الانفتاح الاقتصادي، معدل التضخم، معدل الاستقرار السياسي، حجم السوق، الموارد الطبيعية، البنية التحتية، حيث خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ◆ على الرغم الاتجاهات التصاعدية التي عرفها حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لكن يبقى ضعيف مقارنة بالمستويات العالمية، حيث بلغت 03 % من إجمالي التدفق العالمي و 09 % من حصة الدول النامية؛
- ◆ إن الدول العربية محل الدراسة الأكثر فسادا والتي جاءت في المجموعة الأولى مرتفعة الفساد هي لبنان والأقل منها هي الجزائر ثم مصر أما الدول متوسطة الفساد فقد جاءت المغرب والأقل منها السعودية ثم تونس فالبحرين ثم عمان ثم الإمارات ثم قطر أما المجموعة الثالثة منخفضة الفساد فلا يوجد أي دولة عربية منها مما يعني أن الدول العربية تعاني من فساد متوسط أو مرتفع؛
- ◆ من خلال الدراسة القياسية تبين أن الفساد له علاقة عكسية مع حجم التدفق في الدول العربية أي له تأثير سلبي بحيث كلما زاد الفساد ب 01 % انخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ب 1.479 % وهذه النتيجة تؤكد صحة فرضية الدراسة.¹

2. دراسة ل: مزهود هاجر وشراي عبد العزيز (2017) حيث كانت هذه الدراسة تحت عنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر: أي دور للفساد؟" إذ ساهمت هاته الدراسة في الجدل القائم حول أثر الفساد على توافد الاستثمار الأجنبي، حيث يرى بعض الباحثين أنه يحفز وآخرين يرون عكس ذلك وتقوم هذه الدراسة بتحليل بيانات 25 دولة نامية وناشئة للفترة الممتدة (2004-2015) بالاعتماد على بيانات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، ومؤشر مدركات الفساد للمنظمة الشفافية الدولية كتابع مستقل وباستخدام برنامج "EViews" حيث خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ◆ أظهرت النتائج أن للفساد تأثير عكسي على توافد الاستثمار الأجنبي المباشر فكلما زاد الفساد في بلد ما في المتوسط بنقطة واحدة فإن ذلك سيؤدي إلى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 146.52 مليون دولار؛

¹ عبد الحق طير، عقبة رمي، بولرياح غريب، أثر الفساد على جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة قياسية باستخدام نماذج بائل للفترة 2003-2016، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة حمه لخطر، الوادي، 2019: ص 107-125.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/108632>.

♦ يجب على الدول التي تسعى للجذب الاستثمار الأجنبي المباشر أن تعمل على خفض مستويات الفساد فيها.¹

3. دراسة لـ أزهار حسن علي (2017) حيث كانت تحت عنوان " تحليل أثر الفساد على الاستثمار في العراق " عددت هاته الدراسة الفساد كالفساد الإداري والاقتصادي والمالي: وبينت أشكاله كالرشوة والمحسوبية والابتزاز وغيرها. وأن للفساد بكافة أشكاله وأنواعه آثار سلبية على كافة المتغيرات الاقتصادية، ويساهم الفساد في تخفيض الاستثمار المحلي عن طريق دفع الرشاوى من قبل المستثمرين للمسؤولين عن عقود التوريد والمناقصات مما يساهم في تخفيض الكفاءة الاستثمارية، وكذلك يساهم الفساد في توفير بيئة غير ملائمة أيضا للدخول الاستثمارات الأجنبية للبلدان المضيفة للاستثمارات المستوى الأعلى في الفساد في البلدان الخارجة منها الاستثمارات، إن العراق من البلدان المرتفعة الفساد وفق مؤشر مدركات الفساد الذي يظهر من خلال الدرجة المنخفضة لهذا المؤشر فضلا عن تسلسل منظمة الشفافية الدولية للدول من الأقل فسادا إلى الأعلى فساد و إن الفساد للفساد أضرارا واضحة على انخفاض نسبة مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي في العراق، حيث اعتمدت هذه الدراسة برنامج " EViews9 " لدراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع " Model ARDL " في الفترة الزمنية (2003-2016) حيث أقرت هاته الدراسة معادلتين لقياس أثر الفساد و هي نسبة الاستثمار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بتأثير الفساد والثانية نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي بتأثير الفساد، حيث كانت النتائج كالتالي :

- ♦ انخفاض مؤشر مدركات الفساد في العراق ما يؤكد ارتفاع الفساد السياسي والإداري للقطاع العام في العراق؛
- ♦ ساهم الفساد في تخفيض حجم وكفاءة الاستثمار المحلي من خلال توفير بيئة غير ملائمة لجذب الاستثمارات المحلية الناتجة عن حالة عدم اليقين والتأكيد بالمستقبل؛
- ♦ ساهم الفساد بشكل واضح في تخفيض الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى داخل العراق من خلال أن الفساد يؤدي إلى فرض الرشاوى والعمولات على الشركات الداخلة لأغراض الاستثمار، مما أثر بشكل سلبي على حجم وكفاءة الاستثمارات المتدفقة إلى الداخل؛

¹ مزهود هاجر وشرابي عبد العزيز، الاستثمار الأجنبي المباشر: أي دور للفساد؟، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 3 العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2017، ص 276-290.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/31470>

◆ تشير نتائج التحليل القياسي إلى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين الفساد ونسبة الاستثمار المحلي إلى الناتج المحلي، ووجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين الفساد ونسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق.¹

4. دراسة عمر ياسين خضيرات و عماد الشدوح (2016) المعنونة "أثر مؤشرات الحاكمية الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر" تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع المؤشرات الحاكمية الرشيدة في الدول العربية المختارة في هذه الدراسة، وذلك على مستوى كل مؤشر من المؤشرات المدروسة في الدول العربية ودراسة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ومن ثم دراسة أثر الحاكمية الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، حيث كانت الدراسة قياسية في الفترة من (1996-2012) باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS وبتطبيق برنامج الانحدار الخطي حيث كانت النتائج كالتالي.

◆ العلاقة بين مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحاكمية الرشيدة علاقة فردية موجبة، أن الدول التي ترتيبها في الاستثمار الأجنبي المباشر مرتفع هي ترتيبها في مؤشر الحاكمية الرشيدة مرتفع، باستثناء الجمهورية العراقية التي تعاني من ظروف اقتصادية وسياسية صعبة، نتيجة الاحتلال الأمريكي والذي خلق المحاصصة الطائفية التي أثرت كثيرا على مؤشرات الحاكمية الرشيدة فيها؛

◆ يبين معامل الارتباط أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والحاكمة الرشيدة علاقة موجبة ودالة إحصائية مع مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر أي أن ارتفاع مؤشرات الحاكمية الرشيدة يزيد من نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المدروسة، وهذه النتائج تؤكد على وجود علاقة ارتباط قوية بين مؤشرات الحاكمية الرشيدة ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر؛

◆ هناك ارتباط أو دلالة إحصائية بين مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر الحاكمية التالية (حق التعبير والمسألة، الاستقرار السياسي، السيطرة على الفساد)، فيما لا توجد علاقة ذات دلالة مع مؤشرات فاعلية الحكومة وعبء التنظيم والضبط.²

¹ أزهار حسن علي. تحليل أثر الفساد على الاستثمار في العراق. مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 23 رقم 101، كلية الاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2017، ص 390-414.

<https://doi.org/10.33095/jeas.v23i101.185>.

² عمر ياسين خضيرات وعماد الشدوح، أثر مؤشرات الحاكمية الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 21، العدد 3، جامعة آل البيت، الأردن، 2015، ص.ص 273-319.

<https://search.emarefa.net/detail/BIM-802605> .

5. دراسة ل: محي الدين يونسى ومروة بشتيني (2019) حيث كانت تحت عنوان "هل المؤسسات والحكم الرشيد تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد؟ دليل تجريبي من الدول الناشئة " حيث تناولت هذه الدراسة في العلاقة الموجودة بين الحكم و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان الناشئة باستخدام نموذج الجاذبية للفترة (1996-2014) حيث تشمل 25 بلدان مضيضة ناشئة مثل الأرجنتين والبرازيل والصين و 17 بلد مصدر نذكر منها فرنسا و ألمانيا و اليابان، حيث استعملت المؤشرات التالية، الاستثمار الأجنبي المباشر وهو مخزون الثنائي بين بلد المصدر و البلد المضيف بالدولار الأمريكي الحالي و الناتج المحلي الإجمالي و المساءلة و الاستقرار السياسي و غياب العنف و فاعلية الحكومة وجود التنظيم و سيادة القانون و السيطرة على الفساد و الفرق في نصيب الفرد، و الطاقة الإنتاجية للنفط الخام و الغاز الطبيعي و السوائل الأخرى و معدل التضخم و مشاركة اللغة للبلدين المضيف و المصدر و الدين حيث كانت النتائج كالتالي:

◆ أظهرت هاته الدراسة العلاقة بين العوامل المؤسسية والاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأوروبية للفترة (1996-2014)؛

◆ باستخدام نموذج الجاذبية تظهر النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بشدة ب : فعالية الحكومة و الاستقرار السياسي و الجودة التنظيمية، و الصوت و المساءلة و سيادة القانون و للسيطرة على الفساد تأثيرات سلبية كبيرة على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يمكن المجادلة بأن البلدان التي لديها بنية تحتية للحكم الرشيد و التي تضمن حقوق الملكية و الحقوق المدنية و إنفاذ القوانين، في حالة مخالفة القواعد و العقود وتضمن الاستقرار السياسي و الشفافية، و يميل الافتقار إلى الفساد إلى اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان ذات الحكم السيء؛

◆ النتائج التجريبية تقدم دليل على أن تأثير الحوكمة الرشيدة في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر مهم جدا ويجب أن يأخذ صناع القرار في الاعتبار مستويات النمو والتنمية وكذلك الجانب الصحي؛

◆ تشجع الاتفاقات التكامل الإقليمي على موائمة الأطر التنظيمية ومناخ الأعمال التجارية الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل في ظلها.¹

¹ Younsi, Moheddine & Bechtini, Marwa. "Do institutions and good governance affect inward FDI? Empirical evidence from emerging countries," MPRA Paper 94815, University Library of Munich, Germany, 2019: P 1/11.
https://mpra.ub.uni-muenchen.de/94815/1/MPRA_paper_94815.pdf

6. دراسة علوي زهير (2019) و التي كانت بعنوان " تأثير عدم الاستقرار السياسي و الفساد في الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا"، حيث قام هذا الباحث بدراسة تأثير عدم الاستقرار السياسي و الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، ويسلط الضوء على الفساد كعامل خطر على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يولد العديد من المخاطر، حيث لاحظ الباحث أن سوء الإدارة في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا يعكس التنمية في هاته البلدان، و بتقديم نموذج للشفافية محدود ليس بالصدفة في هذه المنطقة و لكن لضعف البيانات الناتجة عن نوعية الحكم، على سبيل المثال مصر لا يتم نشر ميزانية الحكومة التفصيلية بالكامل أو مناقشتها خارج البرلمان و يتحكم بالصحافة و تقييدها في معظم البلدان، حيث استعان الباحث بدراسة قياسية باستخدام بيانات اللوحة وقاعدة البيانات البنك الدولي وفقا لنموذج (dunning). في الفترة الممتدة بين (1996-2016) وذلك باستخدام المتغيرات التابعة وهي، الناتج المحلي، درجة الانفتاح، التضخم، الرأس المال البشري، تطور السوق المالية، حيث خلصت الدراسة إلى النتائج التالية.

♦ العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر ايجابية حيث أن الزيادة بمقدار 01% في الناتج

المحلي يزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.235%؛

♦ معامل رأس المال البشري يؤثر أيضا ايجابيا حيث أن الزيادة ب 01% يزيد في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.037%؛

♦ معامل الانفتاح التجاري يؤثر ايجابيا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن الزيادة ب 01% تزيد بنسبة 0.088% حيث تؤكد على أن وجود مستوى مرتفع من الانفتاح التجاري يزيد من النمو الاقتصادي والتنمية المالية تزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر؛

♦ تطور السوق المالية يؤثر ايجابيا على الاستثمار الأجنبي المباشر ويفترض أن 01% تزيد بنسبة 0.093% من الاستثمار؛

♦ عدم الاستقرار السياسي من الممكن أن تصبح رادعا قويا للاستثمار الأجنبي المباشر ويؤدي عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي إلى خلق بيئة غير مواتية.¹

¹ Zouhaier Aloui, 'The role of political instability and corruption on foreign direct investment in the MENA region', MPRA_paper, N

95732, Munich University Library, Germany, 2019.

https://mpra.ub.uni-muenchen.de/95732/1/MPRA_paper_95732.pdf

7. دراسة كورديليا، اوموديروا Omodero, Cordelia (2019) تحت عنوان "تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر التدفقات الواردة على نيجيريا"، تبحث هذه الدراسة تأثير الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة نيجيريا حيث اعتمدت هذه الدراسة نموذجاً قياسياً باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لأداء الانحدار المتعدد بمساعد (SPSS) إصدار 2.0 في الفترة الممتدة (1996-2017) و ذلك بالاعتماد على المؤشرات التالية، مؤشر الفساد، تصنيف الفساد في نيجيريا، سعر الصرف، معدل التضخم، و هي متغيرات تفسيرية للاستثمار الأجنبي المباشر. حيث كانت النتائج كالتالي.

- ◆ نتائج الانحدار من هذه الدراسة تبين أن الفساد يسهل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نيجيريا بسبب ضعف الإطار القانوني أي أن الحكومة تستخدم ذراعها التشريعي لتنفيذ ممارسات الفساد والإفلات من العقاب؛
- ◆ الاستثمار ينخفض بنفس معدل مؤشر أسعار المستهلك، هذا يعني عندما تكون الصفات المؤسسية أقوى في نيجيريا يستجيب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل سلبي، ومع ذلك فإن تسريع الأنشطة الاقتصادية من خلال الفساد ليست ضماناً لتشجيع مثل هذه الممارسات الشريرة في البلاد؛
- ◆ يجب على الحكومة الحفاظ على معدل التضخم.¹

8. دراسة ل: بليخانوف ألكسندر وبلجباييفا أديا Plekhanov Alexander and Belgibayeva

Adiya (2019) حيث كانت هذه الدراسة تحت عنوان "هل الفساد مهم لمصادر الاستثمار الأجنبي المباشر؟" حيث تقدم هذه الدراسة تحليلاً تجريبي عبر مجموعة من الدول المصدرة و المستضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دراسة قياسية باستعمال نموذج الجاذبية المعزز بآثار المشتركة بين البلدان المضيفة والمصدرة، و التي تغطي مجموعة واسعة من المستوى القطري، خلال السنوات التي أعقبت الأزمة المالية العالمية (2008-2012) حيث استخدم معيار حجم السوق في البلدان الأصلية و المضيفة و الناتج المحلي الإجمالي للفرد و للسكان و مختلف التدابير التي تؤثر على تكاليف المالية و المعلومات و المسافة بين البلدين و وجود حدود مشتركة و لغة مشتركة أو ماضي استعماري مشترك حيث كانت النتائج كالتالي :

- ◆ الفساد يردع الاستثمار الأجنبي المباشر والتحسينات، حيث ترتبط مكافحة الفساد بالزيادة الكبيرة في الاستثمار عبد الحدود وعلاوة على ذلك، تعتمد الزيادات على مستوى الفساد في الدولة الشريكة؛

¹ Omodero, Cordelia « Effect of Corruption on Foreign Direct Investment Inflows in Nigeria » Studia Universitatis Vasile Goldis Arad, Seria Stiinte Economice ، Vol 29 Issue 2. Romania/2019 :p 54-66
<https://doi.org/10.2478/sues-2019-0008>.

- ◆ تكون التأثيرات أعلى في شروط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان ذات الفساد المنخفض، والنتائج قوية بالنسبة لحجم التأثيرات الثابتة للبلدان المنشأ والوجهة حيث تتيح لهم التحسينات في مكافحة الفساد في الزيادة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ◆ يتوقف حجم الأثر الهامشي لتحسين المؤسسات في البلد المتلقي على مراقبة الفساد في بلد المنشأ للاستثمار الأجنبي المباشر، بعبارة أخرى كلما كانت مؤسسات البلدان الشريكة أفضل كلما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.¹

9. دراسة ل: مانامبا إيبافرا وجون ماساوي *Manamba Epaphra and John Massawe* (2017) و

كانت تحت عنوان "أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر"، حيث سلط الضوء هذه الدراسة على الفساد حيث يعتبر من أكبر العوامل التي تعترض التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في الدول محل الدراسة، "دول شرق إفريقيا"، إذ أن دراسة الفساد وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر هزيلة حسب الباحثان، و أيضا الاطلاع على النتائج المتوفرة في هذا المجال مثيرة للجدل لأجل هذا تبحث هذه الورقة آثار الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دمج طريقة الاقتصاد القياسي على أساس بيانات الفريق في خمس دول شرق إفريقيا و هي " بورندي، كينيا، أوغندا، تنزانيا، ورواندا " خلال الفترة (1996-2015)، حيث تساهم هذه الورقة حسب الباحثان في الأدبيات الموجودة من خلال نمذجة العلاقة بين الفساد و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام مؤشرين قياسيين للفساد و هما (CPI) مؤشر إدراك الفساد و (CC) السيطرة على الفساد، ويتم النظر للعوامل الاقتصادية مثل الناتج المحلي للفرد و نمو الناتج المحلي الإجمالي و التضخم و درجة الانفتاح و نوعية المؤسسات أو مؤشرات الحوكمة مثل المساءلة و الاستقرار السياسي و فعالية الحكومة و سيادة القانون... إلخ كجانب مساعد في تحليل النتائج، حيث كانت نتائج الدراسة كالتالي:

- ◆ يبدو أن حجم السوق الذي يقاس بالناتج المحلي للفرد في هذه الدراسة هو العامل الأكثر أهمية في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر في شرق إفريقيا، والجدير بالذكر أن حجم السوق قد يشير إلى جاذبية موقع محدد للاستثمار في حالة أن الشركة المتعددة الجنسيات تهدف إلى الإنتاج للسوق المحلية؛

¹ Plekhanov Alexander and Belgibayeva Adiya. Does corruption matter for sources of foreign direct investment. Review of World Economics, Vol 155, Kiel Institute for the World Economy, Germany, 2019, P 1-24, https://ideas.repec.org/a/spr/weltar/v155y2019i3d10.1007_s10290-019-00354-1.html

- ◆ الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بدرجة الانفتاح واستقرار الاقتصاد الكلي حيث أن معمل الانفتاح يكون إيجابيا، لأن الاقتصاديات الأكثر انفتاحا من المرجح أن تجذب الشركات الأجنبية؛
- ◆ توفر هذه النتائج إستراتيجية مهمة لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد تجذب الاقتصاديات المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إذا اتخذت تدابير فعالة لتحسين نوعية المؤسسات ومكافحة الفساد وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.¹

10. دراسة انسلم كونيك ابوتس Abotsi, Anselm Komla (2016) المعنونة "بنظرية الاستثمار الأجنبي

والفساد"، في هذه الدراسة حددت نموذج نظري لإظهار مستوى معين من الفساد في البلدان المضيفة الذي يمكن أن يتسامح معه أو يتحملة المستثمرون، حيث أن الشركات الأجنبية لا تدخل السوق المحلية إلا إذا كانت لديها بعض المزايا التعويضية على الشركات المحلية، لأن هذه الشركات محرومة بطبيعتها في الأسواق المحلية للبلدان المضيفة وتشمل هذه المزايا التعويضية، مزايا الملكية للشركات بعد الوطنية ومن المتوقع أن تلعب هذه المزايا دورا في قرار الاستثمار للمستثمرين الأجانب حيث تحاول هذه الدراسة اكتشاف مدى تأثير الفساد على قدرة هاته الشركات الأجنبية على استغلال هذه المزايا، تنشر الدراسة وظيفة إنتاج شركات والسلوك الفردي للشركة في نظرية المنتج، و نظرية اللعبة لتحليل قرار المستثمر الأجنبي في اختيار بلد للاستثمار مع مراعاة جودة المؤسسات في البلاد المضيفة، تفترض الدراسة أنها في مستوى معين يلعب الفساد دور الرمال في عجلات التجارة، وتحت هذا المستوى يلعب دور تشحيم عجلات التجارة، وهذا يعني أنه من المتوقع أن يكون الفساد تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر بمستوى عال من الجودة المؤسسية وأثر سلبي على مستوى منخفض للجودة المؤسسية يشار إلى هذا المستوى من الفساد باسم مستوى الفساد المحتمل للاستثمار، وقد اعتمدت هذه الدراسة على منهج نظري وتحليلي في دراسة مستويات الفساد وتأثيره على المستثمرين والاستثمار الأجنبي المباشر وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ◆ بما أنه لا يمكن القضاء على الفساد تماما فإن الحد منه إلى عتبة يمكن للمستثمرين استيعابها وهذا الهدف يجب أن تسعى لها كل الحكومات لتحقيقه ولكن بعد هذا المستوى تبدأ العوائد على المستثمرين الشركة في التراجع وهذا يجعل الاستثمار في هذا البلد غير جذاب وهذا في مستوى معين من الجودة المؤسسية الدولية يشار إلى هذه العتبة باسم مستوى الاستثمار المحتمل للفساد في هذه الدراسة؛

¹ Manamba Epaphra and John Massawe, , The Effect of Corruption on Foreign Direct Investment: A Panel Data Study, Turkish Economic Review, Vol 4(1), United Kingdom of Great 2017 : P 19-54 <https://EconPapers.repec.org/RePEc:ksp:journ2:v:4:y:2017:i:1:p:19-54>.

◆ لن يحفز مستوى المستثمر المحتمل للفساد القادة في البلدان النامية لمحاولة السيطرة على الفساد في بلدانهم إلى مستويات لن تردع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، بل ستكون بمثابة دليل للمستثمرين المحتملين في اختيار البلدان للاستثمار، ونظرا لأن تحليل نظرية اللعبة تظهر إن الشركات ليست لديها دوافع للاستثمار في البلدان ذات هياكل البيروقراطية حيث توصي هذه الدراسة الحكومات بضرورة السعي لإزالة جميع الهياكل البيروقراطية من بلدانها.¹

11. دراسة رحيم قوازي (2014) وكانت تحت عنوان "تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا"، حيث تطرقت هذه الدراسة لأثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية حيث تطرقت لنظرتين، الأولى تقول بأن الفساد يعيق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال رفع الشكوك و عدم اليقين في المعاملات و المساعدات و النظرية الثانية ترى أنه يسهل عملية التدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تشجيع عجالات التجارة في وجود الأطر التنظيمية الضعيفة، حيث شملت هذه الدراسة 53 بلد إفريقي في الفترة الممتدة ما بين (1995-2012) باستخدام برنامج القياسي (OLI) الذي طوره دونينج (1988) يعالج (الملكية، الموقع، الاستيعاب) و استخدمت في هذه الدراسة مؤشرات التالية، مؤشر مدركات الفساد، حجم السوق، البنية التحتية، الانفتاح الاقتصادي، الحرية الاقتصادية، حيث كانت النتائج الدراسة كالتالي:

◆ هناك تأثير سلبي وبشكل كبير للبنية التحتية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة أن البلدان الإفريقية تعاني من ضعف البنية التحتية فمثلا الصين استثمرت بكثافة في بناء وتحديث البنية التحتية في إفريقيا جنوب الصحراء لحماية وصول إليها للتوريد بالمواد الخام؛

◆ الحرية الاقتصادية لها تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما يمكن ترشيده وضعف الأطر التنظيمية يسيران جنبا إلى جنب؛

◆ يرتبط مؤشر مدركات الفساد سلبا بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يمكن القول إن النظرية التي تقول بأن الفساد في إفريقيا له تأثير كبير وإيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.²

¹ Abotsi, Anselm Komla, **Theory of Foreign Direct Investment and Corruption**. International Journal of Asian Social Science, Vol

6(6) India, 2016: P 359-378. <https://ssrn.com/abstract=2729/b;1;20022/p;n880>

² Quazi Rahim, **Impact of Corruption on Foreign Direct Investment in Africa**, International Business Research, Vol. 7, No. 4, Canada, 2014: P 1-10. <https://www.researchgate.net/publication/272564738>

12. دراسة لكريستينا ميلا أماراندي Cristina Mihaela Amarandei (2013) تحت عنوان " الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر دليل من أوروبا الوسطى والشرقية "، تبحث هذه الورقة تأثير الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عشر دول وسط وشرق أوروبا وذلك باستخدام دراسة قياسية (SPSS) لفترة زمنية (2000-2012)، حيث استخدمت المؤشرات التالية أسعار المستهلك، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث كانت النتائج كالتالي؛

- ◆ العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفساد علاقة معنوية سلبية، حيث أن الفساد في هاته البلدان يردع التدفقات المتوقعة للاستثمار الأجنبي المباشر للسنوات القادمة؛
- ◆ يمكن ملاحظة وجود علاقة مباشرة معتدلة بين إمكانيات السوق والاستثمار الأجنبي المباشر التي تتلقاها دول وسط وشرق أوروبا ويمكن تفسيرها من خلال هذه العينة التي تم تحليلها لدول البلطيق التي لديها ناتج محلي إجمالي صغير مقارنة بالبقية ومستويات عالية الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ◆ من خلال الدراسة لوحظت أن رومانيا وبلغاريا دولتان منتشر فيها الفساد للغاية حيث تطور الفساد مع مرور الوقت لرومانيا، وسجلت بلغاريا انخفاض في مؤشر أسعار المستهلك.¹

13. دراسة لخيوسوس ساندوفال هيرنانديز و جينزهو جارت -Xingwang Qian & Jesus Sandoval Hernandez (2012) و التي كانت تحت عنوان " بعد الفساد و الاستثمار الأجنبي المباشر " حيث تدرس هذه الورقة التأثيرات المترتبة على "مسافة الفساد"، و التي تعرف باسم الفارق في الفساد في الثنائيات من البلدان باستخدام " نموذج الجاذبية " و " إطار عمل هيتمان 1979 " على مرحلتين بشأن مجموعة من البيانات من 45 بلد في الفترة الممتدة ما بين (1997-2007)، حيث ضمت 18 دولة صناعية و 27 دولة نامية البلدان التي تمر بلدانها بمرحلة انتقالية و ذلك حسب تصنيف الاونكتاد " مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية"، و بمعلومات نشرتها مجلة "الإيكونومست"، حيث اعتمدت الدراسة مرحلتين و ذلك لتفادي مشكل الانحياز في الاختيار مرحلة الأولى تدرس العوامل المؤثرة في تحديد القرار الذي يتخذه المستثمر للاستثمار الأجنبي في دولة بعينها أو عدم الاستثمار فيها، أما المرحلة الثانية تدرس العوامل المبلغ أو القيمة التي سيتم استثمارها بعد اتخاذ القرار في المرحلة الأولى و خلصت الدراسة على النتائج التالية :

¹ Cristina Mihaela Amarandei-*Corruption And Foreign Direct Investment. Evidence from Central And Eastern European States*، MPRA Paper، Volume V, Issue 3 University Library of Munich, Germany. 2013: P 311-322-<http://hdl.handle.net/10419/198251>

- ◆ بالرغم من عدم وجود أي دليل إحصائي مهم يشير إلى أن المسافة تؤثر على القرار في الاستثمار الأجنبي المباشر أو لا على حسب هاته الدراسة، إلا أنها وجدت أن المسافة تؤثر بشكل سلبي على قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر من بلد المصدر؛
 - ◆ المسافة لا تكون عاملا تنظر فيه البلدان ذات المصدر الصناعي عند التعامل مع البلدان النامية؛
 - ◆ المستثمرون من البلدان النامية أكثر عرضة للاستثمار في الدول الصناعية؛
 - ◆ تفصل أكثر مسافة حسب الاتجاه، مسافة الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابية يعني ضمنا أن البلد المضيف لديه بيئة مؤسسية أفضل وفساد أقل، ومسافة الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر سلبية يعني أن البلد المصدر أقل فساد نسبيا؛
 - ◆ تقدم هذه الورقة منظورا بديلا عن كيفية تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر وقد لا يكون الفساد رادعا للاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته بل إلى ما بعد الفساد بين البلد المصدر والمضيف الذي يهتم بالاستثمار الأجنبي المباشر والذي يعاني من الفساد الشديد على سبيل المثال قد لا تنجح بعض البلدان الإفريقية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فهي تحتاج إلى تركيز على المستثمرين الصناعيين، وقد تكيف سياساتها لجذب المستثمرين من البلدان النامية التي لها مستويات مماثلة من الفساد مثل الصين والهند.¹
- 14. دراسة إلفيرا بيوفيتيس Pupovic, Elvira (2012)** حيث كانت تحت عنوان "تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر، قضية الجبل الأسود"، تقدم هذه الدراسة منظورا جديدا بحسب الباحث بشأن دور الفساد في نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في الجبل الأسود، و تقدم تقديرات كمية في أثر الفساد على نمو الاستثمار الأجنبي المباشر حيث دجت لدراسة المزيد من الارتباط بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام البيانات من الشفافية العالمية و التقرير البنك الدولي، و قد استعملت أيضا في جمع البيانات الاستبيان، حيث تم تصميم استبيان كلاسيكي محدد لهذه الدراسة مع أسئلة بسيطة استكشافية و وزعت على المؤسسات العامة والخاصة و الشركات و الطلاب و المواطنين بشكل عام، حيث شمل هذا الاستبيان 11 سؤالا حيث غلب مشاركة الرجال ب: 90.02 % عن النساء و نسبة الحاصلين على الشهادات الجامعية ب: 44.44 % و في المرتبة الأولى القطاع الحكومة ب: 43.12 % والقطاع الخاص ب: 23.48 % و المتقاعدين و العاطلين عن العمل

¹ Xingwang Qian & Jesus Sandoval-Hernandez, 'Corruption Distance and Foreign Direct Investment, Emerging Markets Finance and Trade, Association of Business Schools, UK, 2012: P 400-419.
<https://doi.org/10.1080/1540496X.2015.1047301>

ب: 16.19 % وكانت معظم الأسئلة عن الفساد و للإجابة عن السؤال الأخير من الاستطلاع واضحاً " هل تعتقد أن الفساد يمكن القضاء عليه مع نموذج مؤسسي، أو أنه يتطلب تغيير النظام مثل تعزيز الحقوق؟ فكانت الإجابة كالتالي: 10% لا يؤمنون بسيادة القانون و 87 % من شأنه أن يعزز مفهوم المؤسسي والتقارب من أجل الحد من الفساد، بينما أجاب 03 % أن الفساد جزء من النظام "المؤسسات ضعيفة " وأجريت أيضاً دراسة قياسية للفترة الممتدة (2007-2011) حيث كانت النتائج كالتالي:

- ◆ الفساد يؤثر في تكوين رأس المال بطريقة تؤدي إلى زيادة حدوث أزمات مالية؛
- ◆ الفساد له تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر وبعبارة أخرى يشوه تكوين التدفقات في رأس المال وتقلص حصة الاستثمار الأجنبي المباشر لصالح رأس مال قصير الأجل مثل القروض المصرفية؛
- ◆ الفساد يقلل من بعض الاستثمار ويقلل من تأثيره الإيجابي على النمو الاقتصادي وبعبارة أخرى فقط يمكن للبلدان ذات الفساد الأقل التمتع بعائد فعال على الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث يرفع النمو ولكن الدول الفاسدة للغاية يتم تخفيض عائدات الاستثمار ويفشل في توليد نمو أعلى للاقتصاد.¹

المطلب الثاني: العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة:

نأمل من خلال هذه الدراسة تقديم إضافة علمية في مجال أبحاث أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر، و نظراً لأن الدراسات السابقة التي عنت بالموضوع لم تهتم بالاستثمارات البينية في نفس صنف الدول محل الدراسة، و خاصة الدول الناشئة و- رغبة منا في التخصص- باستثناء دراسة " بليخانوف ألكسندر وبلجباييفا أديا Plekhanov Alexander and Belgibayeva Adiya (2019) " و دراسة " لخيوس ساندوفال هيرنانديز و جينزهو جاريت Xingwang Qian & Jesus Sandoval-Hernandez (2012) " إلا أن هاتين الدراستين لم تعتمد على نفس الدول في تدفق الاستثمارات البينية بينها إذ اعتمدت الأولى على مجموعة واسعة من الدول ذو مستويات متعددة لحجم اقتصاداتها إضافة لاعتمادها على مؤشرين " الماضي الاستعماري المشترك و اللغة المشتركة، إذ نعتقد انهما غير مهمين في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، و دراسة الثانية التي اعتمدت على مجموعة ثنائيات بين بلدان صناعية و أخرى نامية، إضافة إلى اعتمادنا في الدراسة

¹ Pupovic, Elvira, 'Corruption's Effect on Foreign Direct Investment - The Case of Montenegro', Journal Economic Review, University of Tuzla, Bosna i Hercegovina, 2012; p 13-28 <https://www.econstor.eu/handle/10419/193813>

القياسية لنماذج الجاذبية على ثلاثة أبعاد و هي السلسلة الزمنية و متغيرات الدراسة وبعد البلد المصدر و المضيف و هي طريقة قياسية حديثة، إضافة إلى حداثة البيانات لمواصلة البحث العلمي.

ولأن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر يحظى باهتمامات الباحثين وصناع القرار، كما أن المؤشرات التي تقيس مستوى الفساد في المجال الاقتصادي عامة والتجاري خاصة متعددة ومتنوعة، فقد تركّز هدفنا حول تحديد أي المؤشرات الفساد الأكثر تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال قياس أثرها عليه معبرين عنها بمؤشر مدركات الفساد ومؤشري الحوكمة الرشيدة والسيطرة على الفساد.

حيث أن قوة الاقتصاد تساهم بشكل مباشر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من مؤشرات تعكس قوة جذب الدول المضيضة وقرار الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي من عدمه وقيمة هاته الاستثمارات، حيث أن مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي وهو من المؤشرات المستخدمة لتفادي النقائص التي تشوب مؤشر الناتج المحلي ومعدل نمو الناتج المحلي، إضافة إلى مؤشر سعر الصرف والتضخم.

وبما أن الدول اليوم سواء متقدمة كانت أم نامية تسعى لتحقيق أكبر استفادة من التحرر التجاري والذي أصبح واقعا أملتته ظاهرة العولمة وعززته ضرورة التعاون من خلال التعاون الثنائي أو الإقليمي أو متعدد الأطراف، حيث اعتمدنا مؤشر الانفتاح التجاري ومؤشر المشاركة في اتفاقيات القات والاتفاقيات الإقليمية التجارية لقياس أثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر.

وستركز دراستنا الميدانية على سبع دول ناشئة حيث أثّرنا اختيارها من صنف الدول ذات الدخل المتوسط ذو الحد الأعلى حسب تصنيف البنك الدولي، معتبرين أن هذه الدول تملك حركة ونشاط اقتصادي وتجاري حقيقي وتحول اقتصادي مهم وملهم لدراسته.

كما تستخدم الدراسة الميدانية القياس الاقتصادي من خلال الاعتماد على نموذج الجاذبية حيث نبدأ بتقدير نموذج الجاذبية البديهي (Intuitive Gravity Model) من خلال الاعتماد على عنقدة (تجميع) البيانات cluster(variable) والذي يسمح بربط الخطأ ضمن مجموعات محددة بواسطة المتغير، وهو الخيار الشائع لنماذج الجاذبية به نحول المشاهدات إلى اللوغاريتمي و تقدير نموذج الجاذبية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، كما نستخدم اختبار Ramsey's RESET لاختبار حسن توصيف وتعيين نموذج الدراسة (إمكانية اللاخطية)، ثم نقوم بتقدير نموذج الجاذبية الهيكلي (Structural Gravity Model)، من خلال تقدير التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Estimation)، وهو ببساطة يعتمد على إنشاء متغيرات وهمية

لكل (مستثمر ومضيف)، ثم إضافتها كمتغيرات تفسيرية إلى النموذج، ثم التقدير بدون التأثيرات الثابتة (Estimation Without Fixed Effects)، إذ يوفر نموذج التأثيرات الثابتة طريقة ملائمة لتقدير باستمرار نموذج الجاذبية النظري: حيث يتم حساب المقاومة متعددة الأطراف غير القابلة للملاحظة بواسطة متغيرات وهمية، وإن لاحظنا أن القوة التفسيرية للنموذج صغيرة و النموذج لا يفسر العلاقة فإننا نستعين بنموذج مقدر شبه الإمكان الأعظم بواسون (The Poisson Pseudo-Maximum Likelihood Estimator) حيث يتطلب وجود عدم تجانس التباينات (heteroskedasticity) في ظل افتراض حد خطأ مضاعف في مواصفات نموذج الجاذبية غير الخطي الأصلي، واعتماد منهجية تقدير مختلفة تمامًا عن طريقة OLS التقليدية، حيث قدم Santos Silva and Tenreiro (2006) طريقة بسيطة للتعامل مع هذه المشكلة، وإن لم تحل مشكلة البرنامج في تفسير النموذج فإننا وسوف نقوم بتقدير النموذج من خلال PPML ولاكن بتأثيرات ثابتة متعددة الاتجاهات، كما وضحتها (Correia, Guimarães, Zylkin (2019a، و ذلك بنموذج نموذج الجاذبية شبه الإمكان الأعظم بواسون بتأثيرات ثابتة متعددة الاتجاهات PPMLHDFE.

خلاصة الفصل

من خلال مراجعة الأدبيات النظرية والتطبيقية، خلصنا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن تلك المشروعات التي يقيمها ويمتلكها ويسيرها المستثمر الأجنبي داخل البلد المضيف، إما باكتسابه الملكية الكاملة للمشروع، أو لاشتراكه في رأسمال المشروع، وهو انتقال الموارد غير المالية كالمؤهلات التكنولوجية والتسويقية للبلد المضيف، حيث يعد من أهم أشكاله، الاستثمار المشترك والشركات المتعددة الجنسيات ويساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على تنويع القاعدة الإنتاجية و الخدمات للاقتصاد و هو مصدر جيد للحصول على موارد المالية الخارجية لتمويل برامج و خطط التنمية و يساعد أيضا على توازن ميزان المدفوعات و الميزان التجاري.

إذ يعد جذب الاستثمار الأجنبي من بين أولويات صناع القرار في الدول المتقدمة والنامية والناشئة على حد سواء حيث تسعى الدول الناشئة باعتبارها دول تشكل كتلة متجانسة تعبر عن تنمية غير مكتملة، وقاعدة اقتصادية غير متينة وتوزيع غير عادل للثروة في إطار تشريعي غير ثابت مقابل معدلات نمو مرتفعة ويد عاملة شابة رخيصة ومؤهلة، وتسهيلات استثمارية كبيرة.

حيث يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة عوامل نذكر منها الفساد الذي يقوض المؤسسات الديمقراطية وإفساد سيادة القانون، وخلق مستنقع بيروقراطية، والسبب الوحيد لوجودها هو التماس الرشاوى ويبطئ التنمية الاقتصادية وبسبب عدم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولهذا السبب دفع المزيد من الباحثين والحكومات والهيئات الدولية للاهتمام بدراسة الفساد بمختلف جوانبه وتأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد حاولنا تحليل بعض الدراسات ولا حضنا أنها لم تهتم بالاستثمارات البينية لنفس تصنيف الدول إضافة لاعتمادها على مؤشرات نعتقد أنها لا تؤثر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية للدول الناشئة وهو ما سنقوم بقياسه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

"دراسة قياسية لأثر الفساد على

الاستثمار الأجنبي المباشر في دول

الناشئة للفترة

"(2018-2004)"

تمهيد

إن معرفة أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الناشئة ينطلق من فهم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية كمؤشرات الحاكمية الرشيدة ومؤشر مدركات الفساد و التضخم و غيرها من جهة و تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر من جهة أخرى، حيث تطرقنا سابقا إلى الدراسة النظرية للفساد و الاستثمار الاجنبي المباشر، و سوف نحاول في هذا الفصل توضيح العلاقة بينهما و ترجمتها في صور نماذج رياضية تسهل القيام بعملية القياس الكمي، ولا يتم ذلك إلا بالإعتماد على الإقتصاد القياسي الذي يهتم بالأسس القياسية و الإختبارات التجريبية للفرضيات الاقتصادية.

فالإقتصاد القياسي هو ذلك العلم الذي يعمل على جمع بين النظرية الاقتصادية و الأساليب الرياضية، و الطرق الاحصائية من أجل تحديد مكونات النظرية الاقتصادية و صياغتها في شكل نماذج قياسية تساعد على إعطاءها تقديرات عددية تقربها من الواقع بغرض استخدامها في دراسة الظواهر الاقتصادية، إضافة إلى المساهمة في عمليات إتخاذ القرارات، و رسم السياسات المالية المختلفة.

و تماشيا مع توجهات الحديثة لأساليب نماذج الإقتصاد القياسي، فإننا سنقوم بتقدير أثر الفساد على الاستثمار الاجنبي المباشر و ذلك باستعمال أدق تلك الأساليب إستعمالا ألا و هو نموذج الجاذبية، الذي يعتمد على تحديد مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على حجم التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات؛

المبحث الثاني: تقدير النماذج و مناقشة تحليل النتائج.

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات.

لتحديد ماهية نموذج الجاذبية فإن ذلك يستلزم التطرق الى المفهوم الفيزيائي و كيفية صياغته و مضمونه الاقتصادي بالإضافة الى تطوره التاريخي و المتغيرات المؤثرة من أجل التحليل الاقتصادي.

المطلب الأول: نموذج الجاذبية

أولاً: الإطار النظري لنموذج الجاذبية

يعتبر نموذج الجاذبية من أهم النماذج الشائعة في التحليل الاحصائي و في قياس التدفقات سواء التجارية أو الاستثمارية أو السياحية بين بيئتين جغرافيتين (Head.2003)، و قد وضع نيوتن (Newton.1687) قانونه حول الجاذبية في الفيزياء الذي يعبر عن قوة الجذب بين جسمين (j,i) و بين محتوى القانون أن قوة الجذب بين أي جسمين تتناسب طردياً مع حجم كل منهما و عكسياً مع مربع المسافة بينهما، و قد ساغ هذه العلاقة القائمة بين هذين الجسمين، و المعبر عنه بالمعادلة الآتية.¹

$$F_{ij} = G \frac{M_i M_j}{D_{ij}}$$

F_{ij}: مقدار الجذب؛

M_i, M_j: الحجم؛

D_{ij}: المسافة بين الجسمين؛

G: ثابت الجاذبية يعتمد على وحدات قياس القوة و مجالها.

ثانياً: مفهوم الجاذبية

لم يقتصر نموذج الجاذبية على الفيزياء فقط بل أستخدم في مختلف العلوم و طبق أيضا في العلوم الاقتصادية، لقد ظهرت نماذج الجاذبية (Les modèles gravitaires) سنة 1860م من قبل الاقتصادي كاري (h.carrey) الذي طبق لأول مرة قانون نيوتن الفيزيائي في مجال العلوم الاجتماعية، و لقي تطبيقا واسعا خاصة بعد الحرب العالمية الأولى حيث ظهرت العديد من الدراسات التي تحتم تحديد وقياس أهم محددات التي يتركز عليها التبادل التجاري بين دول العالم كنتيجة طبيعية للنمو المتسارع في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الغير مباشرة بين هذه الدول، و التي تؤثر على معدلات التجارة الدولية.

و ترجع أول محاولة لتطبيق هذا القانون في أغراض تحليل التجارة الدولية إلى كل من تينبرجن (Tinbergen) سنة 1862 وفيهونين (Phoyhone) سنة 1963، حيث أنه إستخلص أن العوامل الأساسية التي تقف وراء تدفق التجارة السلعية بين الدول حول العالم إلى كتلة النظام الاقتصادي للدول معبرا عنها بالناتج المحلي لكل دولة و المنافسة بين هذه الدول كمؤشر لكلفة النقل حيث تعود إدراج تكاليف التنقل كونها تزداد مع كبر الكتلة الاقتصادية.

¹ - سي عفيف البشير، عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة حسب نموذج الجاذبية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة وهران، الجزائر، 2016، ص

ونظرا لما يستدخه هذا النموذج من بساطة الذي عرف في مجال الاقتصاد، فقد تحول هذا النموذج من بساطة الذي عرف في مجال الاقتصاد، فقد تحول هذا النموذج إلى أحد أهم النماذج المستخدمة في تفسير التجارة الدولية نظرا لنجاحه التجريبي في تقسيم التدفقات الاستثمار و التدفقات التجارية و التدفقات الاقتصادية في الاقتصاد العالمي، حيث يصف "ليمر" (Leamer) و "لينفسون" (Evinson) نموذج الجاذبية بأنه من أوضح و أدق ما توصل إليه علم الاقتصاد فهو يركز على أهمية تحليلية كبيرة كأداة الربط الوظيفي بين مؤشرات التدفقات السلعية بين الأقطار و تقديرات عوامل التطور التاريخي للبلدان، وقد تركز العمل في السنوات الأخيرة على تحسين تقييم معالم هذا النموذج اعتماد على منهجيات الاقتصاد القياسي الحديثة و توسيع نطاقها لتشمل مجموعة من المتغيرات التي تؤثر على تدفقات التجارة، و أخيرا لربط نموذج الجاذبية بالأسس النظرية التجارة الدولية.¹

ثالثا: معادلة الجاذبية

تعتبر معادلة الجاذبية من بين أهم التقنيات التجريبية المطبقة في تحليل التجارة البينية و عوامل التدفق على الأرجح. و قد طبقت منذ وقت قريب في التحليلات التجريبية لتدفقات رأس المال طويلة الأجل، وكذا النشاطات متعددة الجنسيات عبر الحدود أيضا، في الواقع فإنها غالبا ما توفر جذب جيد، في حين أن حجم سوق الدولة يتناسب طرديا مع مبيعات الشركات الأجنبية و عكسيا مع المسافة.

رابعا: معادلة الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر

تم مؤخرا تطبيق معادلة الجاذبية على الاستثمار الأجنبي من طرف " برينارد" (Brenard) سنة 1997 و براكوني نورباك (Bracconi Norback) و "إربن (Urbain) " سنة 2005، و "برجستناد" (Bergstnad) سنة 2008، حيث كان هدف هؤلاء الاقتصاديين في أبحاثهم هو إسقاط متغيرات معادلة الجاذبية الخاصة بالتجارة الدولية على معادلة الجاذبية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر: كالاتحادات الخاصة بالعملة، اتفاقيات الاستثمارات البينية، التكامل الاقتصادي، التي يمكن أن تضع الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل عن التجارة الدولية، و اتفاقية التجارة الحرة كبديل عنها اتفاقية الاستثمارات البينية، ثم يصبح الانحدار هو نفسه في التجارة الدولية مثل المباشر الأجنبي الاستثمار.²

و سنستعرض الشكل الأساسي لمعادلة الجاذبية لقياس تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول

$$FDI_{ij} = A \left(\frac{GDPPF_i GDPPD_j}{DIST_{ij}} \right)$$

FDI_{ij} : تدفقات الثنائية للاستثمار الأجنبي المباشر بين الدولتين، i, j ؛

$GDPPF_i$: هو دخل البلد i مصدر الاستثمار الأجنبي المباشر؛

$GDPPD_j$: هو دخل البلد j مستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر؛

¹ سي عفيف البشير، مرجع سابق: ص 109.

² مبطوش العلجة وماداني بن شهرة، تقديرات نموذج الجاذبية المطبقة على التدفقات البينية للاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تطبيقية على الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 06، جامعة مستغانم، الجزائر، 2014: ص 12.

$DIST_{ij}$: هي المسافة الجغرافية بين المصدر والدولة المضيفة.

A : هو الثابت بين البلدين.

و يمكن أن تتحول هذه المعادلة إلى شكل خطي لتحقيق أغراض الاقتصادي القياسي، من خلال توزيع اللوغاريتم، حيث تتحول المعادلة السابقة في شكلها الخطي كمايلي

$$\ln(F_{ijt}) = \alpha_0 + \alpha_1 \ln(M_{it}) + \alpha_2 \ln(M_{jt}) + \alpha_3 \ln(D_{ij})$$

يلاحظ في هذه المعادلة الخطية تفسير لوغاريتم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اعتمادا على ثلاث متغيرات تابعة و المتمثلة في حجم اقتصاد الدولة الأم و لوغاريتم حجم اقتصاد الدولة المضيفة و لوغاريتم المسافة بينهما. و يمكن استخدام معلمات النموذج $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$ كمقياس لمرونة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتفسير مستوى أحجام اقتصادات الدولو المسافة بينهما.

تزيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على وجه التحديد بمعدل $1\% \alpha$ إذا زاد حجم اقتصاد الدولة i بنسبة 1% ، في حين تقلص تدفقات الاستثمار الأجنبي بين الدولتين i و j إذا زادت المسافة بينهما بنسبة 1% ، و تشير النتائج التطبيقية إلى أن متغيرات النموذج تشير إلى جزءا بسيطا من التغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

خامسا: تقديرات نماذج الجاذبية بين التحديات وأفضل الممارسات

لقد شهدت نظرية الجاذبية في أدبيات التجارة الدولية تطورا كبيرا وخاصة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا كبيرا من خلال معالجة كل التشوهات والانتقادات التي تتعرض لها النماذج المقطرة من قبل الباحثين الاقتصاديين وخاصة إشكالية التحكم في الأصفار و الاختلافات القياسية الناتجة عن التقدير والمقاومة متعددة الأطراف عموما سنتطرق إلى معرفة هذه الأداة وكيفية تطورها كما يلي :

◆ المعادلة الهيكلية لنموذج الجاذبية:

نظرا للطبيعة التعددية لمعادلة الجاذبية الهيكلية، وبافتراض انها تحمل في كل فترة زمنية t ، جزء من الخطأ المعبر عنه بمصطلح $(\sum_{ij,t})$ والمعادلة الخطية الموسعة توضح شكلها التعدادي كما يلي :

$$\ln FDI_{ij,t} = \ln E_{j,t} + \ln Y_{i,t} - \ln Y_t + (1 - \sigma) \ln t_{ij,t} - (1 - \sigma) \ln P_{j,t} - (1 - \sigma) \ln \pi_{i,t} + \varepsilon_{ij,t}$$

حيث يمثل كل من :

FDI_{ij} : الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من البلدان i و j ؛

$E_{j,t}$: الإنفاق الإجمالي للبلد المضيف للاستثمار j ؛

$Y_{i,t}$: الانفاق الإجمالي في البلد المصدر للاستثمار؛

t_{ij} : مجموع تكايف الاستثمار بين البلدين i و j ؛

P_j : تمثل المقاومة متعددة الأطراف لحصول البلد المضيف على الاستثمار؛

π_i : تمثل المقاومة متعددة الأطراف لحصول البلد المصدر على الاستثمار.

و لتحليل المعادلة أعلاه، نلتمس بأنها المعادلة التجريبية الأكثر شعبية و التي تستخدم بشكل روتيني في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر لقياس آثار مختلف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أستخدمت مئات الأوراق التجريبية لمعادلة الجاذبية لدراسة مختلف آثار المتغيرات سواء المسافة، النمو الديموغرافي، إتفاقات التجارة الإقليمية، التعريفات الجمركية، إعانات التصدير، الحظر، العقوبات التجارية، الإتحادات النقدية، الهجرة، العلاقات الثقافية، الإتحادات الإحتكارية.

سادسا: المنهجيات الإحصائية المستخدمة لتقدير نماذج الدراسة

بحكم طبيعة نموذج الجاذبية الخاصة و التي تستلزم العديد من المتغيرات المستقلة و الوهمية، مما يتطلب الاعتماد على البرنامج الإحصائي stata16، لما له من خصوصيات دقيقة تتماشى و طبيعة هذا النوع من النماذج و التي سنتعرف عليها كمايلي:

1. متغيرات و تقنيات تقدير نماذج الدراسة

تستخدم هذه الدراسة أسلوب التحليل القياسي، وذلك من خلال وصف النموذج القياسي الخاص بتقدير العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية و إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الناشئة للفترة 2004 إلى غاية 2018، حيث تم تحديد إجمال تدفقات الاستثمار الأجنبي كمتغير تابع (FDI)، أما مؤشر مدركات الفساد (CPI) و مؤشرات إقتصادية أخرى كمتغيرات مستقلة، و الهدف هو إختبار أثر الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع باقي المتغيرات الاقتصادية المعتمدة في الدراسة حول عينة الدراسة كنموذج كامل.

1-1 منهجية الدراسة:

لتحديد و ضبط المنهجية المحكمة لقياس أثر الفساد على الإستثمار الأجنبي المباشر، يتطلب تحديد دقيق لمفهوم الظاهرة و المتغيرات المؤثرة فيها، و في هذا الجانب سنتطرق إلى تدرج الأدوات التجريبية الخاصة بطبيعة تقديرات نموذج الجاذبية بداية بمنهجية المربعات الصغرى العادية (OLS)، مع استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية لقياس معنوية النموذج من جهة، و معنوية المعلمات المتغيرات المستقلة من جهة أخرى، وصولا إلى أحدث التقنيات الإحصائية لتقدير نموذج الجاذبية.

◆ عموميات حول الدراسة

عموما قبل البداية في تقدير النموذج القياسي، سنتطرق لعينة الدراسة التي تضم 07 دول من الدول الناشئة و هي الصين و تركيا و روسيا و البرازيل و الأرجنتين و المكسيك و جنوب إفريقيا، قد جمعت البيانات لهذه الدول للفترة الممتدة من سنة 2004 إلى غاية سنة 2018.

* هذا يعني أننا حاولنا جمع معطيات قدرها $20 \times 7 = 140$ مشاهدة لكل سنة، و $15 \times 7 = 85$ مشاهدة لكل دولة، هذا يعني أننا حاولنا مشاهدة جمع 1700 مشاهدة ككل بالنسبة لنموذج مجموعة الدول الناشئة المتمثلة في عينة الدراسة.

- * المتغير التابع و بعض المتغيرات المستقلة في النموذج بعدها ثلاثي، البعد الأول هو السنوات و الثاني البلد الأصلي و الثالث و الأخير هو البلد الوجهة وهذا ما صعب علينا التعامل مع مثل هذه البيانات و على الرغم أننا إرتأينا دراسة جميع الدول الناشئة و المتمثلة في تقديرنا بالدول 60 التي صنفهم البنك الدولي بالدول ذات الدخل المتوسط الحد الأعلى لكن معطيات بعض الدول لبعض السنوات لم يتسنى لنا جمعها لعدم توفرها في كل المواقع المعتمدة، زيادة على إختيار 07 دول من الدول التي توفرت معطياتها لإعتبارت التالية
- هاته الدول هي التي تمثل تحديا حقيقيا في النقلة النوعية لإقتصادياتها؛
 - اعتبار التوزيع الجغرافي لهاته الدول عبر العالم، فالصين تنتمي لقارة آسيا و تركيا و روسيا ينتميان لقارة أوروبا و جنوب إفريقيا تنتمي لقارة إفريقيا و البرازيل والأرجنتين ينتميان لقارة أمريكا الجنوبية و أخيرا المكسيك الذي ينتمي لقارة أمريكا الشمالية.

1-2 أهم طرق تقدير نماذج الدراسة

تشمل هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات و منهجيات متسلسلة للوصول إلى التقدير المناسب و الأدق لهاته الدراسة، والتي سنستعرض أهمها كما يلي:

◆ منهجية المربعات الصغرى العادية (OLS)

و تسمى أيضا بطريقة المربعات الصغرى الكلاسيكية، وتعد من الطرق الواسعة الإستخدام في التطبيقات الإحصائية، و تعتمد على وجود علاقة بين متغيرين أو أكثر و يستند مبدأ هذه الطريقة إلى إيجاد ذلك الخط المستقيم الذي يتخلل نقاط الشكل الانتشاري، بالشكل الذي يجعل مجموع مربعات أبعاد النقاط عنه أقل ما يمكن، أي تحديد قيمة β التي تجعل هذا المجموع أقل ما يمكن في حالة إنحدار الخطي المتعدد، و عملية تقدير العلاقة الخطية بين عدة متغيرات أحدهما متغير الإستجابة و الباقي متغيرات توضيحية يعتقد أنها تؤثر في متغير الاستجابة، أما تقدير المعلمات بشكل عام وفق معادلة الإنحدار التالية¹

$$Y_i = \beta_0 \times X_{i1} + \beta_2 \times X_{i2} + \dots + \beta_k \times X_{ik} + U_i \dots$$

و في حالة متغير توضيحي واحد تكون الصيغة كما يلي:

$$U_i = Y_i - \hat{\beta}_1 x_i \dots$$

و بتربيع الطرفين ثم جمع كل طرف لـ (n) من المشاهدات تنتج دالة المربعات الصغرى و أخذ المشتقة الجزئية بالنسبة β_0 مرة و بالنسبة β_1 مرة أخرى و جعلها مساوية للصفر نحصل على المعادلات الطبيعية ثم يتم حلها لإيجاد معلمات نموذج الانحدار بواسطة الصيغة الآتية

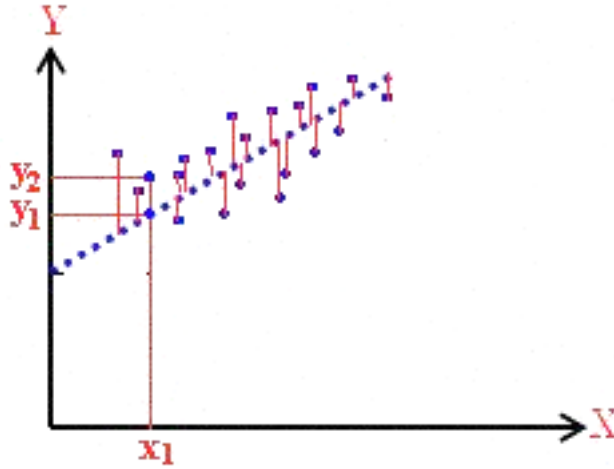
$$\hat{\beta} = (X'X)^{-1}(X'Y) \dots$$

أما مصفوفة التباين و التباين المشترك لـ (β) فتكون بالشكل التالي

¹ صفاء يونس الصفراوي، عمار حازم طه، بعض طرق المقدرات التقليدية و مقدر بيز لمعلومات الانحدار الخطي العام، دراسة مقارنة مع تطبيق في مجال طبي، مقال منشور بمجلة الراصد (28)70، العراق، 2005: ص 94.

$$Var - cov(\hat{\beta}) = [(X'X)^{-1} \sigma^{-1}]$$

الشكل رقم (1-2) يوضح أكثر طريقة المربعات الصغرى



المصدر: <http://www.jmasi.com/ehsa/regression/regression1.html>

* خصائص تطبيق منهجية (OLS):

و يمكن عرض خصائص هذه الطريقة كمايلي:¹

- خاصية عدم التحيز، والتحيز يعني هو ذلك الفرق بين مقدرة ما ووسط توزيعها، فإذا كان هذا الفرق يختلف عن الصفر نقول عن ذلك المقدّر بأنه متحيز و إذا عدنا لمقدرات المربعات الصغرى و المشتقات الجزئية تكون متساوية للقيمة الحقيقية للمقدرات؛
- أفضل مقدر خطي غير متحيز BLUE و متسق، حيث تنطلق هذه الفكرة من نظرية Markov-Gauss و التي تقول " من بين المقدرات الخطية و غير المتحيزة، تكون مقدرتا المربعات الصغرى العادية أفضل مقدرتين خطيتين و غير متحيزتين، حيث أن لها أصغر تباين ممكن مقارنة مع بقية المقدرات الخطية و غير المتحيزة الأخرى، و إذا واجهنا مشكلة تحيز مقدرة ما، فإننا ننظر إلى الخاصية التقاربية لذلك المقدّر و يحدث ذلك لمل يكون المتغير المستقل عبارة عن متغير تابع و مبطء بفترة زمنية ما، و نقول عن المقدرة بأنها مقدرة متسق (Consistent Estimator)، إذا كان $n \rightarrow \infty$ فإن توزيع المعاينة المقدرة يقترب من القيمة الحقيقية للمقدّر، و هذا لا يكفي للحصول على مقدر متسق إلا إذا كانت قيمتا التحيز و التباين تقتربان أو تساويان الصفر كلما إقتربت n من لانهاية.

◆ منهجية (PPML*) Pseudo Poisson Maximum Likelihood

و هي تقنية تقدير للبيانات المستعرضة التي تتميز بوجود مرونة غير متجانسة باعتبارها الأفضل لدراسة نماذج ثلاثية الأبعاد ذات الحجم الكبير للدول و العدد القليل من الفترات الزمنية و تعرف كمايلي:

¹ محمد شيعي، طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار حامد، الجزائر، 2011: ص. 22-23.

* PPML: و أيضا هي حالة خاصة لتسمية النموذج الخطي المعمم (GLM)، و الذي يفترض فيه أن يكون التباين متناسب مع الوسط.

* مفهوم منهجية مقدر شبه الإمكان الأعظم بواسون (PPML):¹

هي من الطرق الممكنة للحصول على تقدير أكثر كفاءة دون اللجوء إلى إنحدار غير الباراميتري، استناداً إلى افتراض الشكل الوظيفي لـ :

$$var(y_i/x_i)$$

و من الموصفات المحتملة، و بافتراض أن التباين الشرطي يتناسب مع الوسط الشرطي كما في الشكل التالي:

$$E[y_i/x_i] = e^{x_i^t B_i} \alpha \text{ var}(y_i/x_i)$$

حيث B يتم تقديرها عن طريق حل المجموعة التالية من شروط الدرجة الأولى:

$$\sum_{i=0}^n [y_i - e^{x_i^t \hat{B}}] x_i = 0$$

إن المقدر المحدد أدناه يساوي رقمياً "مقدر شبه الإمكان الأعظم بواسون (PPML) و هو يستخدم غالباً لحساب عدد البيانات، وصيغة المعادلة تعني أن الموصفات الصحيحة للمتوسط الشرطي:

$$E[y_i/x_i] = e^{x_i^t B_i}$$

لذلك ليس من الضروري أن يكون توزيع بواسون (عدد البيانات) و y_i عدداً صحيحاً بالترتيب بالنسبة إلى المقدر الذي يستند إلى دالة احتمالية بواسون، حيث يتم تقدير الحد الأقصى وفق منهجية (PPML) حتى عندما لا يكون المتغير التابع عدد صحيحاً، لأن الافتراض المتمثل في:

$$E(y_i/x_i) \propto E\{y_i/x_i\}$$

و من المحتمل أن يحتفظ بهذا المقدر، فهو لا يحتاج إلى أقصى ما يمكن حساب المرونة غير متجانسة في النموذج، و نتيجة لهذا فالإستنتاج لا بد أن يستند إلى تقدير التباين المشترك لـ White robust Eicker، و عموماً يتم تعريف نموذج الانحدار لـ poisson بواسطة:

$$p_r(y_i = j/x_i) = \frac{e^{-\sigma} \sigma^j}{j!}, j = 1, 2, 3, \dots$$

بحيث يتم تحديد $\sigma = e^{x_i^t B_i} = e^{B_0 + B_1 x_{i1}} = e^{B_0 + B_1 x_{i1}}$ و يمكن تقدير B بواسطة اللوغاريتم الإمكان الأعظم كمايلي:

$$\ln L(\beta) = \sum_{i=1}^n [-e^{x_i' \beta} + (x_i' \beta) y_i - \ln(y_i!)]$$

و لا يعد انحدار بواسون هو النموذج الأكثر استخداماً لتعدد البيانات، و لكنه أصبح أكثر شعبية في تقدير النماذج المضاعفة، و يمكن فهم الأسباب التي جعلت هذا التقدير أكثر شعبية إلى تطابق اتجاه الدرجات و مصفوفة Hessian على التوالي أدناه:

¹ Vcictor Motta, EstimaTing Possom pseudo maximum-likelihood rather than log-linear model of a log transformed dependent variable, Published article in the RAUSP M anagement Journal, Vol, 54 No,4,(8 August 2019), PP:510-511. <https://doi.org/10.1108/RAUSP-05-2019-0110>

$$S(\beta) = \sum_{i=1}^n [y_i - e^{x_i' \beta}] x_i \text{ and } H(\beta) = - \sum_{i=1}^n e^{x_i' \beta} x_i x_i'$$

إن شكل اتجاه الدرجات يجعل من الممكن أن يتم تقدير B باستمرار لفترة طويلة، على سبيل المثال الشرط الوحيد المطلوب للاتساق هو تصحيح المواصفات الشرطية، بما أن مقدر مصفوفة التباين المشترك، أين لا يفترض المساواة Huber-Whaite-sandwich، حيث يعتبر تقدير التباين الخطي بديل مسموح به لانحدار اللوغاريتم الخطي.

◆ خصائص منهجية (PPLM):

و على أساس ما سبق يمكن استنتاج خصائص هذه المنهجية في النقاط التالية

* و بعد استخدام انحدار بواسون مع الأخطاء القياسية القوية الأفضل في تقدير النموذج اللوغاريتم الخطي مقارنة بمنهجية (OLS)

* تسمح بإقامة فترات الثقة للتنبؤات المعاكسة التي تفسر التغيرات في المقاومة متعددة الأطراف

* تقدير PPML يأتي دائما مع النظرية، حتى لو كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مفقودة بشكل عشوائي

* منهجية PPML يكون تقديرها أفضل من المتغيرات الوهمية¹

◆ اختبار إحصائية ستودنت t:

كما تمت الاستعانة باختبار إحصائية (t-statistics) و الذي يستخدم للتعرف على معنوية معالم المقدرة b, b_1 من خلال قسمة المعلمة على خطئها المعياري كالآتي:

$$tb = \frac{b}{sb}$$

وعليه هنا نختبر الفرضية التالية:

* فرضية العدم:

$$H_0: B_j = 0 \text{ ضد}$$

* الفرضية البديلة:

$$H_1: B_j \neq 0 \text{ ثم نقارن قيمة } t \text{ المحتسبة مع قيمة } t \text{ الجدولية بدرجة حرية } n - k, \text{ إذا كانت}$$

• $t^* \geq t(n - k)$ الجدولية نقبل الفرض العدمي أي عدم وجود علاقة تأثير معنوية للمتغير

المستقل على المتغير التابع، أما إذا كانت:

¹ Michael Pfaffermayr. **Constrained Poisson pseudo maximum likelihood estimation of structural gravity models.** International Economics. Vol161. 10.1016/j.inteco.2019: P2. <https://doi.org/10.1016/j.inteco.2019.11.014>

- t^* المحسوبة $t(n - k) \leq$ نقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة أو تأثير معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع.¹

◆ اختبار معنوية معالم النموذج F:

و هو يهدف إلى اختبار الفرضية الآتية:

* فرضية العدم:

$H_0: B_j = 0$ ، و التي تنص على انعدام العلاقة بين كل متغير من المتغيرات المستقلة و بين المتغير التابع

* الفرضية البديلة:

$H_1: B_j \neq 0$ ، و التي تنص على وجود علاقة بين كل المتغيرات المستقلة وبين قيمة المتغير التابع، و تحسب قيمة F وفق الصيغة التالية

$$F = \frac{R^2 - (K - 1)}{1 - R^2(n - k)}$$

حيث أن:

R^2 : يمثل معامل الارتباط الجزئي

K: تمثل عدد المشاهدات

n: تمثل حجم العينة، ثم يتم مقارنة بين قيمة F المحسوبة و بين F الجدولية بدرجة الحرية K-1 للبسط و n-k للمقام و بمستوى معنوية α أي 0.05 أو 0.01

- إذا كانت $F(K - 1)n - k\alpha \geq F^*$ يعني قبول فرضية العدم أي أن أي العلاقة الخطية غير معنوية بمعنى أن المتغير العشوائي هو المصدر الوحيد لإنحرافات المتغير التابع، و أن قيمة y_i لا تتأثر قيمته بقيمة المتغيرات المستقلة

- إذا كانت $F(K - 1)n - k\alpha \leq F^*$ نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة و التي تنص على وجود تأثير أو علاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع و بالتالي فإن العلاقة الخطية معنوية.²

◆ اختبار Ramsey's Reset لا اختبار حسن التوصيف و تعيين النموذج:

ويعني The Equation Specification Error Test Ramsey Regression، و اختصاره

(Ramsey's Reset)، و هو اختبار الخطأ في مواصفات معادلة الانحدار، و الذي قدمه (1969, Ramsey)

وهو بمثابة اختبار الخطأ عام لمواصفات نموذج الانحدار الخطي، و يشكل تحديدا يختبر ما إذا كانت التركيبات غير

الخطية للقيم المقدرة تساعد في تفسير المتغير التابع أم لا، و التوقع وراء الاختبار هو أنه إذا كانت التركيبات غير

الخطية للمتغيرات التفسيرية تتمتع بالقدرة على تفسير المتغير التابع، عندئذ يكون النموذج محدد بشكل صحيح، و

النموذج الموضح في الشكل التالي:

¹ حميد عبيد، الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، دار الكتب، العراق، 2018: ص 119.

² حميد عبيد، المرجع نفسه: ص 120.

$$\{y\} = E\{y/x\} = \beta x$$

و بالإستعانة بإختبار Remsey بعد ذلك، يختبر ما إذا كان للمتغيرات التالية

$$(\beta_1 x), (\beta_2 x)^3, \dots, (\beta_{k-1} x)^k$$

القدرة التفسيرية لشرح المتغير y و يتم تنفيذ ذلك عن طريق تقدير الانحدار الخطي التالي:

$$y = \beta x + \beta_1 \hat{y}^2 + \dots + \beta_{k-1} \hat{y}^k + \epsilon$$

ثم بعد ذلك نستعين بالاختبار F إذا كان $\beta_1 \sim$ إلى $\beta_{k-1} \sim$ هي تساوي الصفر، فإذا كانت الفرضية الصفرية التي تشير إلى أن جميع معاملات الانحدار في النموذج اللاخطي تساوي صفراً عندها يكون النموذج يعاني من سوء التقدير.¹

1-3 متغيرات الدراسة:

وبما أن خصوصية نموذج الجاذبية المتميزة عن باقي النماذج الاقتصادية الأخرى، كونها تضم العديد من المتغيرات سواء الكمية أو الكيفية، والتي تضم حجم الفساد وحجم الاقتصاد و معدل التضخم و سعر الصرف و اللغة المشتركة و العديد من المتغيرات المؤثرة في شأن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: منهجية تقدير مؤشرات الدراسة

أولاً: متغير النموذج التابع

الاستثمار الأجنبي المباشر البيئي

هي الاستثمارات التي تغطي التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة والمخزون الوارد والمخزون الصادر حسب المنطقة أو الدولة، والتي مصدرها أشخاص طبيعيين أو معنويين من الدولة المصدرة إلى الدولة المضيفة، والتي توظف مشاريع خاصة أو عامة أو مختلطة تدار على أسس تجارية، حيث يمثل الجدول التالي الاستثمارات البيئية بين الدول محل الدراسة خلال سنتي 2004 و 2018،

¹ Lambert Mand other, **Remsey RESET test**, (2010.08.20), Betascript Pupilshing
<https://www.morebooks.de/store/gb/book/ramsey-reset-test/isbn/978-613-1-36588-1>

الجدول رقم (2-1): مؤشر الاستثمار البيئي لكل دولة و باقي الدول للسنة الأولى و الأخير محل الدراسة

السنوات	الدولة المضيفة	البرازيل	الصين	المكسيك	روسيا	تركيا	جنوب إفريقيا
2004	الأرجنتين	1799.306	19	0	0	12	29
2018		8268.2383	849	566.03241	980.91931	29	258
السنوات	الدولة المضيفة	الأرجنتين	الصين	المكسيك	روسيا	تركيا	جنوب إفريقيا
2004	البرازيل	0	79	0	0	3	21
2018		0	2718	29675.428	13	123	965
السنوات	الدولة المضيفة	الأرجنتين	البرازيل	المكسيك	روسيا	تركيا	جنوب إفريقيا
2004	الصين	0	28	1.000e-06	0	4	382.77087
2018		0	486	76.871613	453.30319	195	25524.162
السنوات	الدولة المضيفة	الأرجنتين	البرازيل	الصين	روسيا	تركيا	جنوب إفريقيا
2004	المكسيك	0	161.502	125	0	1	0
2018		2741.767	2673.2469	892	0	6	0
السنوات	الدولة المضيفة	الأرجنتين	البرازيل	الصين	المكسيك	تركيا	جنوب إفريقيا
2004	روسيا	0	0	123.48	0	154	0
2018		0	0	8512.7419	0	366	4145.9775
السنوات	الدولة المضيفة	الأرجنتين	البرازيل	الصين	المكسيك	روسيا	جنوب إفريقيا
2004	تركيا	0	0	3	0	0	0
2018		0	0	1085	0	8225.3818	14.204176
السنوات	الدولة المضيفة	الأرجنتين	البرازيل	الصين	المكسيك	روسيا	تركيا
2004	جنوب إفريقيا	22	0	59	0	0	11
2018		20	0	9065	0	38.704922	5

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على بيانات اليونكتاد UNCTAD FDI/TNC database

حيث نلاحظ بالنسبة للأرجنتين التوافد الاستثمار المتزايد و الكبير من دولة البرازيل و أيضا بالنسبة للمكسيك و روسيا في سنة 2018 مع الإرتفاع الطفيف تركيا و جنوب إفريقيا، أما بالنسبة لدولة البرازيل فنلاحظ إنعدام الاستثمارات المتدفقة من دولة الأرجنتين مع التحسن الكبير بالنسبة لدولتي الصين و المكسيك، أما فيما يخص دولتي فهناك ارتفاع ملحوظ في تدفقاتهم، و في دولة الصين نلاحظ ارتفاع كبير جدا في التدفقات بالنسبة للمكسيك و روسيا و جنوب إفريقيا و هذا بسبب النهضة التي تعيشها الصين، مع إرتفاع ملحوظ بالنسبة لتركيا و البرازيل، أما فيما يخص دولة المكسيك فالملاحظ ارتفاع الكبير لتدفقات الاستثمار لدولتي الأرجنتين و البرازيل و تحسن بالنسبة

للصين و تركيا و إنعدام لدولتي روسيا و جنوب إفريقيا، أما فيما يخص دولة روسيا فنلاحظ الارتفاع الكبير للتدفقات الاستثمار لدولتي الصين و جنوب إفريقيا و تحسن في التدفقات التركية بينما إنعدام التدفقات لكل من الأرجنتين و البرازيل و المكسيك، اما فيما يخص تركيا فهناك ارتفاع كبير بالنسبة لدولتي روسيا و جنوب إفريقيا و تحسن بالنسبة لدولة الصين و إنعدام لكل من الأرجنتين و البرازيل و المكسيك و أخيرا بالنسبة لدولة جنوب إفريقيا، فهناك تحسن كبير في دولتي الأرجنتين و روسيا و تراجع لكل من دولة الأرجنتين و تركيا و إنعدام بالنسبة لدولتي البرازيل و المكسيك.

ثانيا المتغيرات الكمية المستقلة

◆ مؤشر مدركات الفساد:

يؤثر الفساد على قرار المستثمر الأجنبي، حيث أن إنتشار وتفشي الفساد في البيئة الاستثمارية يؤدي إلى إحجام المستثمرين عن الإستثمار فيها، حيث شيع جواً من عدم الأمان، مما يؤثر على قدرة الشركات والأفراد على تنفيذ العقود.

يقوم مؤشر أسعار المستهلك بتسجيل وتصنيف الدول و الأقاليم بناءً على مدى فساد القطاع العام في الدولة من قبل الخبراء ورجال الأعمال. إنه مؤشر مركب، وهو مزيج من 13 مسوحات وتقييمات للفساد، تم جمعها من قبل مجموعة متنوعة من المؤسسات ذات السمعة الطيبة، مؤشر أسعار المستهلك هو مؤشر الفساد الأكثر استخداماً على مستوى العالم،¹ حيث كان سلم القياس من سنة 1995 إلى سنة 2011 من 01 إلى 10 و من 01 إلى 100 حتى الآن، إذ إعتمدنا توحيد السلم في عينة الدراسة وذلك بضرب البيانات قبل سنة 2012 في 10 للتسهيل الدراسة. و في التالي جدول يبين مؤشر مدركات الفساد للدول محل الدراسة خلال الفترة الزمنية المحددة.

¹ transparency، <https://www.transparency.org/en/cpi>

الجدول رقم (2-2): مؤشر مدركات الفساد للدول محل الدراسة

من 1 إلى 100 (1 : أكثر فساد/100: أقل فساد)

الدول	الأرجنتين	البرازيل	الصين	المكسيك	روسيا	جنوب إفريقيا	تركيا
2004	25	39	34	36	28	46	32
2005	28	37	32	35	24	45	35
2006	29	33	33	33	25	46	38
2007	29	35	35	35	23	51	41
2008	29	35	36	36	21	49	46
2009	29	37	36	33	22	47	44
2010	29	37,7	35	31	21	45	44
2011	30	43	36,4	29,7	24,5	40,8	42,1
2012	35	42	39	34	28	43	49
2013	34	42	40	34	28	42	50
2014	34	43	36	35	27	44	45
2015	32	38	37	35	29	44	42
2016	36	40	40	30	29	45	41
2017	39	37	41	29	29	43	40
2018	40	35	39	28	28	43	41

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على بيانات منظمة الشفافية الدولية <https://www.transparency.org/en>

◆ مؤشر الحوكمة الرشيدة:

تعتبر الحوكمة من أهم العوامل المحفزة والمشجعة على جذب واختيار الاستثمار الأجنبي المباشر، فالدولة التي تملك نظام حوكمة قوي وفعال هي التي تتحكم في جلب الاستثمار الأجنبي إليها وحسب الشروط التي تريدها هي , لأنها توفر للإستثمار الأجنبي الجو الملائم والراحة التامة للقيام باستثماراته في راحة تامة فيستفيد ويفيد الدولة المضيفة من خلال جلب العملة الصعبة، والاستثمار الأجنبي المباشر نوعا من الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات أو الأفراد قصد الإستفادة وتحقيق الإمتيازات وذلك في دولة أخرى غير البلد الأم، والدول الناشئة تبذل كل الجهود لتوليد بيئة استثمارية ملائمة من خلال تطبيق نظام حوكمة يجذب المستثمرين الأجانب و رؤوس أموالهم بهدف تأهيل اقتصادياتها الوطنية مع متطلبات العولمة، كونها تملك عدة مزايا كالموارد البشرية والطبيعية وفي نفس الوقت لا يمكن غض النظر أو تجاهل العوائق التي قد تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر¹، و الجدول التالي يبين مؤشر الحوكمة الرشيدة للدول محل الدراسة للفترة المحددة.

¹ Worldbank. <http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Documents#doc-intro>

الجدول رقم (2-3): مؤشر الحوكمة الرشيدة للدول محل الدراسة

تقدير جودة الحكم (+2.5/-2.5)

الدول	الأرجنتين	البرازيل	الصين	المكسيك	روسيا	جنوب إفريقيا	تركيا
2004	0,36	0,39	-1,46	0,32	-0,89	0,72	0,01
2005	0,27	0,46	-1,5	0,2	-0,93	0,65	0
2006	0,4	0,5	-1,75	0,15	-0,95	0,65	-0,06
2007	0,45	0,54	-1,72	0,12	-0,97	0,58	-0,05
2008	0,36	0,57	-1,7	0,13	-0,96	0,58	-0,04
2009	0,28	0,52	-1,7	0,2	-0,78	0,57	-0,06
2010	0,36	0,57	-1,68	0,18	-0,76	0,6	-0,08
2011	0,34	0,51	-1,64	0,12	-0,73	0,59	-0,14
2012	0,3	0,48	-1,67	0,11	-0,82	0,58	-0,21
2013	0,28	0,42	-1,63	0,11	-0,78	0,6	-0,25
2014	0,35	0,47	-1,62	0	-0,74	0,64	-0,34
2015	0,41	0,46	-1,66	-0,08	-0,76	0,65	-0,37
2016	0,49	0,45	-1,56	-0,07	-0,79	0,65	-0,61
2017	0,53	0,45	-1,5	-0,08	-0,79	0,63	-0,71
2018	0,57	0,39	-1,45	-0,01	-0,82	0,66	-0,83

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على بيانات البنك الدولي <http://info.worldbank.org/governance/wgi/>

♦ السيطرة على الفساد:

و يعتبر أحد مكونات مؤشرات الحوكمة الرشيدة و هو مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغير و الكبير فضلا عن الإستيلاء على الدولة من قبل النخب و المصالح الخاصة و يتوقع أن يكون إشارة المعامل تكون موجبة، و الجدول التالي يمثل مؤشر السيطرة على الفساد للدول محل الدراسة للفترة المحددة.

الجدول رقم (2-4): مؤشر السيطرة على الفساد للدول محل الدراسة

تقدير السيطرة على الفساد (+2.5/-2.5)

الدول	الأرجنتين	البرازيل	الصين	المكسيك	روسيا	جنوب إفريقيا	تركيا
2004	-0,424991339	0,02301299	-0,559694231	-0,303954482	-0,798265874	0,464509606	-0,175138265
2005	0,388192415	-0,139790952	-0,608733773	-0,271010846	-0,823230207	0,568105638	-0,031314291
2006	0,341253698	-0,109041564	-0,514581382	-0,26116991	-0,910894513	0,452248663	0,027345886
2007	0,340291649	-0,075929083	-0,589647532	-0,272644699	-1,013789654	0,24878408	0,105275594
2008	0,435576528	0,007890017	-0,520295084	-0,244697183	-1,114999294	0,211263523	0,112359732
2009	0,444996059	-0,069308594	-0,514938235	-0,301022351	-1,132047653	0,182196707	0,087780111
2010	0,361469239	0,046279952	-0,561642945	-0,361549228	-1,090530515	0,131467938	0,029263416
2011	0,366157889	0,165902138	-0,507113516	-0,402119815	-1,065018535	0,061731972	0,044216473
2012	0,443139851	-0,037277132	-0,435700834	-0,411823899	-1,042334795	-0,115578964	0,157739326
2013	0,432282001	-0,084710017	-0,358352214	-0,512010515	-1,013369083	-0,070048846	0,092246175
2014	0,541620135	-0,338454574	-0,340069056	-0,761708796	-0,919225872	-0,061535094	-0,147938445
2015	0,547057748	-0,396488786	-0,282107323	-0,7659356	-0,949152648	0,025144503	-0,154381692
2016	0,284041256	-0,381440401	-0,254059404	-0,719606936	-0,822687984	0,118391469	-0,191560805
2017	-0,25594601	-0,532073021	-0,269936413	-0,927986979	-0,892391264	-0,021827128	-0,19324103
2018	0,083467543	-0,419695556	-0,271244168	-0,862851739	-0,845113337	-0,021568974	-0,335383773

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على بيانات البنك الدولي <http://info.worldbank.org/governance/wgi>

◆ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

حيث يعد هذا الأخير مؤشر على الطلب الجاري و بالتالي للإحتمالات المستقبلية كما أوضحت دراسات علمية أن هناك علاقة قوية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بإعتباره مقياس لحجم السوق في الدولة المصيفة و بين الاستثمار الأجنبي المباشر لأن إرتفاع هذا المعدل يعني إرتفاع فرص التقدم و التحسن في الإقتصاد المحلي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لإشباع رغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

◆ معدل التضخم:

يساهم التضخم بدور فعال في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارات من قبل المستثمرين و هذا لما له من تأثير مباشر على سياسات التسعير و حجم الأرباح و الأجور و التكاليف العملية الإنتاجية، و بالتالي يرفع من أسعار السلع النهائية و ربما يكون الارتفاع في الأسعار أعلى من الإرتفاع في التكاليف الإنتاج، و يصبح البلد أقل منافسة في الأسواق الدولية، و بالإضافة الى ذلك فإن إرتفاع معدل التضخم سيؤدي إلى مزيد من التقلب في أسعار العملة البلد المحلي، تعتبر معدلات التضخم المرتفعة مؤشرات على عدم استقرار الاقتصاد الكلي وعجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية و كلاهما يساهم في فساد المناخ الاستثماري.

فالتضخم يعمل على توجيه رؤوس الأموال إلى النشاطات الاقتصادية الأقل إنتاجية، أي تتجه إلى إنتاج السلع والخدمات التي ترفع أسعارها، وذلك من أجل تحقيق معدلات عالية من الأرباح أي الاستثمار في المشاريع التي تدر أكبر ربح ممكن مما يؤدي بالمستثمر الأجنبي للاستثمار في أنشطة قصيرة الأجل و يتبعد عن الاستثمارات طويلة الأجل، وهذا ما يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية، عموماً تؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى تناقص رؤوس الأموال الأجنبية فقط بل تعدى إلى رؤوس الأموال المحلية.¹

◆ سعر الصرف:

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بأسعار الصرف وذلك باعتبار أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر على عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، فهي تؤدي إلى حدوث تغيرات في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة بتحويلها إلى الخارج أو إعادة توزيعها، كما أن تقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري باعتبار تعرض المستثمر لخسارة باهضة غير متوقعة نتيجة صعوبة القيام بدراسات الجدوى.

و بالتالي عدم تشجيع تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل إلى داخل الدولة بل تشجع على خروج رؤوس الأموال عدم تشجيع تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل إلى داخل الدولة بل تشجع على خروج رؤوس الأموال، إذ أن احتمال انخفاض قيمة العملة المحلية يؤثر على أسعار السلع والخدمات المصدرة والمستوردة، فهي تؤدي إلى إرتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة لارتفاع سعر الصرف في مواجهة العملات الأخرى، ومن ثمة زيادة ما يدفع العملة المحلية في مقابل الأسعار تلك السلع، مما يؤثر على قدرة المستثمر الأجنبي على الاستيراد ومن وجهة أخرى تؤدي إلى انخفاض أسعار الساع المصدرة من الدولة في السوق الدولي، وهذا الأمر يحمل المستثمر نفقات إضافية وخاصة إذا كان المشروع طويل الأجل وكان يستورد المواد الأولية للقيام بعملية الإنتاجية أو تقديم خدمة كما أن انخفاض سعر الصرف يرفع من تكلفة الاستثمار، والتي ينعكس تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر.²

◆ الانفتاح التجاري:

إن اتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي، معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج، الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود اختلالات في هذه الأسواق فكلما كانت درجة الانفتاح مرتفعة دلّ ذلك على تحسن أكثر في المناخ الاستثماري والعكس صحيح.³

¹ كامل بكري، رمضان محمد مقلد، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعية، جامعة الاسكندرية، 2000: ص 283.

² سحنون فاروق، قياس أثر المؤشرات على الاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة الماجستير، جامعة سطيف، الجزائر، السنة الدراسية 2010-2011: ص 124، 125.

³ مصطفى عز العرب، الاستثمارات الأجنبية: دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، مصر، 1988: ص 97.

◆ متغير المسافة

لقد أكدت بعض الدراسات التطبيقية أن المسافة بين الدولتين تتناسب عكسيا مع حجم التبادلات. أي أنه كلما كانت المسافة كبيرة أدى إلى ضعف حجم التبادل، و بإسقاطنا لدراسة تأثير المسافة على حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فوجد أنه توجد علاقة عكسية بين تدفق رأس المال و بين المسافة بين الدول و يمكن إدراج عامل المسافة في التأثير على تكلفة النقل و عامل الوقت الذي يعد هام جدا في ظل المنافسة الدولية.

ثالثا لمتغيرات المستقلة الوهمية :

◆ مؤشر المشاركة في الاتفاقية التجارية غات GATT

فهي اتفاقية دولية متعددة الأطراف من أجل تبادل المزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء أو ما يطلق عليهم اسم الأطراف المتعاقدين، وتتعلق بتحرير التجارة الدولية من حيث القيود الجمركية أو ما يعرف بالقيود التعريفية من جهة ومن حيث القيود الكمية أو ما يسمى بالقيود غير التعريفية من جهة أخرى¹، وهو متغير وهمي حيث أن الدول التي تربط بينهما الاتفاقية تكون القيمة 01 والتي لا ترتبط بها علاقة تكون القيمة 0.

◆ مؤشر المشاركة في الاتفاقيات التجارية الإقليمية

وقد ارتفع عدد اتفاقيات التجارة الإقليمية من حيث العدد ووصولها على مر السنين، بما في ذلك زيادة ملحوظة في الاتفاقات متعددة الأطراف الكبيرة قيد التفاوض. يعد عدم التمييز بين الشركاء التجاريين أحد المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية، ومع ذلك فإن الاتفاقات التجارية الإقليمية، وهي اتفاقيات تجارية تفضيلية متبادلة بين شريكين أو أكثر، تشكل أحد الاستثناءات ومرخصة بموجب منظمة التجارة العالمية، مع مراعاة مجموعة من القواعد. المعلومات عن اتفاقيات التجارة الإقليمية التي تم إخطار منظمة التجارة العالمية بها²، وهو متغير وهمي حيث أن الدولة المشاركة في الاتفاقية تكون القيمة 01 والتي لم تشارك تكون القيمة 0، و الجدول التالي يبين المؤشر التابع و المؤشرات المستقلة محل الدراسة.

¹ بلعة جويده، دراسة تحليلية للمنظمة العالمية للتجارة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2015: ص

² WTO, https://www.wto.org/english/tratop_e/region_e/region_e.htm, accessed.Mars2020

الجدول رقم (2-5): عرض متغيرات الدراسة القياسية

المتغير	المفهوم	المصدر
المتغير التابع		
fdi	الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقات/مخزونات من البلد الأصلي <i>i</i> إلى البلد المضيف <i>j</i> في سنة معينة.	UNCTAD FDI/TNC database
المتغيرات المستقلة		
gdpcap_o	هو عبارة عن نصيب الفرد من القيمة الاجمالية النقدية للسلع والخدمات المنتجة لدولة ما خلال فترة زمنية محددة للبلد المستثمر.	http://www.cepii.fr/CEPII/en/bdd_modele/download.asp?id=8
gdpcap_d	هو عبارة عن نصيب الفرد من القيمة الاجمالية النقدية للسلع والخدمات المنتجة لدولة ما خلال فترة زمنية محددة للدول المستضيفة.	
trdop_i	الانفتاح التجاري للبلد المستثمر	https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx
trdop_j	الانفتاح التجاري للبلد المضيف	
distw	وهي تعكس المسافة الجغرافية المرجحة والتي تحسب بين أكبر مدينتين لدولتين متبادلتين وفق الصيغة التي وضعها Thierry Mayer سنة 2002	http://www.cepii.fr/CEPII/en/bdd_modele/download.asp?id=8
exrt_i	سعر الصرف للبلد المستثمر <i>i</i>	https://data.albankaldawli.org/indicator
exrt_j	سعر الصرف للبلد المضيف <i>j</i>	
entry_cost_o	تكلفة إجراءات بدء الأعمال التجارية للبلد المستثمر	http://www.cepii.fr/CEPII/en/bdd_modele/download.asp?id=8
entry_cost_d	تكلفة إجراءات بدء الأعمال التجارية للبلد المضيف	
crp_i	السيطرة على الفساد للدولة <i>i</i>	http://info.worldbank.org/governance/wgi/
crp_j	السيطرة على الفساد للدولة <i>j</i>	
gvr_i	الحكومة الرشيدة في الدولة <i>i</i>	
gvr_j	الحكومة الرشيدة في الدولة <i>j</i>	
cpi_i	مدركات الفساد في الدولة <i>i</i>	https://www.transparency.org/en/
cpi_j	مدركات الفساد في الدولة <i>j</i>	
inf_i	التضخم في الدولة <i>i</i>	https://data.albankaldawli.org/indicator
inf_j	التضخم في الدولة <i>j</i>	
gatt_o	وهو متغير وهمي يمثل المشاركة في الاتفاقية التجارية غات للبلد المستثمر	http://www.cepii.fr/CEPII/en/bdd_modele/download.asp?id=8
gatt_d	وهو متغير وهمي يمثل المشاركة في الاتفاقية التجارية غات للبلد المضيف	
fta_wto	متغير وهمي لاتفاقية التجارة الإقليمية	

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على ما سبق

احتوى نموذج الدراسة على أكبر عدد ممكن من المتغيرات المفسرة لطبيعة العلاقة المحددة لحجم الاستثمار البيني بين مجموعة من الدول الناشئة، وفقاً لتوفر المعطيات اللازمة وديناميكية الاستثمارات البينية لمجموع الدول الناشئة، وقد تم التعامل مع البيانات المفقودة لبعض المتغيرات باستخدام الأساليب الإحصائية بواسطة برمجية stata16.

المبحث الثاني: تقدير النماذج ومناقشة تحليل النتائج.

المطلب الأول: تقدير النماذج

أولاً: النموذج الاقتصادي

تستمد نماذج الجاذبية للتجارة (كما تم تطبيقها في الأصل) مباشرة من قانون الجاذبية لنيوتن، حيث تستخدم الأحجام الاقتصادية والمسافة بين الشركاء التجاريين كمتغيرات تحكم رئيسية، وعلى الرغم من أن غالبية دراسات الجاذبية تحلل العلاقات التجارية، فقد أثبت هذا النهج أنه مفيد لباحثي الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً، بل إنه يجد تطبيقاً في الهجرة واقتصاديات العمل¹ يتم بناء نموذج الدراسة انطلاقاً من الإشكالية المرتبطة بأثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك باستخدام متغيرات وهمية، وسوف تعتمد دراستنا النموذج التالي:

$$\begin{aligned} Lfd_{ij} = & \beta_0 + \beta_1 Lgdpcap_o_i + \beta_2 Lgdpcap_d_j + \beta_3 Ltrdop_i_i + \beta_4 Ltrdop_j_j \\ & + \beta_5 Ldistw_{ij} + \beta_6 Lexrt_i_i + \beta_7 Lexrt_j_j + \beta_8 Lentry_cost_o_i \\ & + \beta_9 Lentry_cost_d_j + \beta_{10} crp_i_i + \beta_{11} crp_j_j + \beta_{12} gvr_i_i \\ & + \beta_{13} gvr_j_j + \beta_{14} cpi_i_i + \beta_{15} cpi_j_j + \beta_{16} inf_i_i + \beta_{17} inf_j_j \\ & + \beta_{18} gatt_o_i + \beta_{19} gatt_d_j + \beta_{20} fta_wto_{ij} + \varepsilon_{ij} \end{aligned}$$

ثانياً: تقدير نموذج الجاذبية البديهي (Intuitive Gravity Model):

من بين الخيارات المختلفة التي يمكن تحديدها عند استخدام الانحدار، هناك خياران لهما أهمية خاصة في سياق نماذج الجاذبية. في الواقع، يتم استخدامهما على نطاق واسع في العمل التطبيقي بحيث لا ينبغي للباحثين عادة تقديم نتائج لا تتضمن خياري التقدير هذين، الأول هو "robust"، والذي ينتج أخطاء معيارية قوية لأنماط تعسفية من عدم تجانس التباينات (heteroskedasticity) في البيانات، وبالتالي فإن خيار "robust" هو طريقة بسيطة وفعالة لإصلاح انتهاكات أحد أهم افتراضات طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، الخيار الثاني الذي يشجع استخدامه من قبل مصممي نماذج الجاذبية هو عنقدة (تجميع) البيانات cluster(variable)، والذي يسمح بربط الخطأ ضمن مجموعات محددة بواسطة المتغير، والخيار الشائع لنماذج الجاذبية هو cluster(distance).

المتغير التابع هنا هو الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج، أي أن تدفقات ومخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائي بين البلدين تفترض قيماً غير سلبية، وهو ما يسمح لنا باستخدام التحويل اللوغاريتمي، ومن ثم تقدير نموذج خطي. ومع ذلك، فإن هذا النهج لا ينطبق إلا على متغير تابع إيجابي غير معدوم، بينما في نموذجنا يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه يساوي الصفر، تم تطوير العديد من الطرق لمعالجة هذه المشكلة، حيث يتم

¹ Fabian J. Baier, *Foreign Direct Investment and Tax: OECD Gravity Modelling in a World with International Financial Institutions*, Athens Journal of Business & Economics - Volume 6, Issue 1, 2020: Pages 45-72.

حذف المشاهدات المساوية للصفر من مجموعة البيانات، ثم التحويل اللوغاريتمي وتقدير OLS، ولتجنب فقدان البيانات، سوف يتم استبدال القيم الصفرية بثابت موجب صغير (قيمة صغيرة)، ثم نقوم بإجراء الانحدار على المتغير التابع الجديد.

الخطوة الأولى في نموذج الجاذبية هي فحص الارتباطات بين المتغيرات، ونقوم بالعملية اعتماداً على البرنامج الإحصائي stata16 لتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (2-6): مصفوفة الارتباطات لمتغيرات الدراسة

	lfdi	lgdpca~o	lgdpca~d	ldistw	lexrt_i	lexrt_j	ltrdop_i	ltrdop_j	inf_i	inf_j	lentry~o	lentry~d
lfdi	1.0000											
lgdpca_o	-0.1669	1.0000										
lgdpca_d	0.1313	0.1361	1.0000									
ldistw	-0.2630	-0.0161	-0.1747	1.0000								
lexrt_i	-0.0552	-0.0227	0.0044	0.1209	1.0000							
lexrt_j	-0.0067	-0.0142	-0.0420	0.0725	-0.0672	1.0000						
ltrdop_i	0.3191	-0.1312	0.2598	0.0305	0.2258	0.0101	1.0000					
ltrdop_j	0.0420	0.1768	-0.1758	0.2507	0.0101	0.2258	-0.0588	1.0000				
inf_i	-0.2883	0.4052	-0.0952	-0.0287	0.0860	-0.0060	-0.4658	0.0848	1.0000			
inf_j	0.1412	-0.0845	0.4463	-0.2010	-0.0060	0.0860	0.0848	-0.4658	-0.1085	1.0000		
lentry_cos~o	-0.3031	0.0837	-0.1310	-0.0234	-0.3759	-0.0788	-0.2636	-0.0947	0.2010	-0.0439	1.0000	
lentry_cos~d	-0.0935	-0.1325	0.1295	-0.0737	-0.0456	-0.3814	-0.0814	-0.2326	-0.0516	0.1968	0.0756	1.0000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 16

نلاحظ أن الاستثمار ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلد المستثمر مرتبطان بشكل سلبي، على عكس الارتباط الإيجابي مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلد المضيف، وتشير النتائج إلى وجود ارتباط موجب قوي للانفتاح التجاري للبلد المستثمر أكثر بكثير من البلد المضيف، على النقيض من ذلك، نجد ارتباطاً سلبياً بين الاستثمار والمسافة: تميل أزواج الدول التي تكون متباعدة بشكل أكبر إلى استثمار أقل. أما سعر الصرف فيرتبط بشكل سلبي ضعيف للبلد المستثمر وأكثر ضعفاً للبلد المضيف، أما التضخم فيرتبط سلبياً مع الاستثمار لكل من البلد المستثمر والمضيف. بينما تكلفة إجراءات بدء الأعمال التجارية فترتبط سلبياً مع الاستثمار بشكل قوي للبلد المستثمر وبشكل ضعيف للبلد المضيف، وتتماشى أغلب هذه النتائج مع الفرضيات الأساسية لنماذج الجاذبية البديهيّة.

وبعد تقدير نموذج الجاذبية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS نتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (2-7): تقديرات OLS لنموذج الجاذبية التقليدي

Linear regression

Number of obs = 630

F(20, 39) = 24.98

Prob > F = 0.0000

R-squared = 0.4359

Root MSE = 7.2633

(Std. Err. adjusted for 40 clusters in distw)

lfdi	Coef.	Robust Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
lgdpcap_o	-.9878718	1.335722	-0.74	0.464	-3.689624	1.71388
lgdpcap_d	-2.037857	1.001387	-2.04	0.049	-4.063352	-.0123609
ltrdop_i	-.8077209	1.70855	-0.47	0.639	-4.263589	2.648148
ltrdop_j	4.843011	1.445451	3.35	0.002	1.919311	7.766711
ldistw	-7.266637	1.552115	-4.68	0.000	-10.40608	-4.127189
lexrt_i	-1.180741	1.192738	-0.99	0.328	-3.593281	1.2318
lexrt_j	-1.372582	.9395988	-1.46	0.152	-3.2731	.5279364
lentry_cost_o	-1.645123	.487626	-3.37	0.002	-2.63144	-.6588068
lentry_cost_d	-1.173947	.7299331	-1.61	0.116	-2.650376	.3024826
crp_i	-.0048905	2.862916	-0.00	0.999	-5.795684	5.785903
crp_j	2.689372	3.006088	0.89	0.376	-3.391015	8.769758
gvr_i	-4.643772	2.595119	-1.79	0.081	-9.892895	.605351
gvr_j	3.246606	2.016734	1.61	0.116	-.8326249	7.325836
cpi_i	.0904455	.1174128	0.77	0.446	-.1470444	.3279353
cpi_j	-.2557342	.1343242	-1.90	0.064	-.5274306	.0159621
inf_i	-.1264106	.1257081	-1.01	0.321	-.3806791	.127858
inf_j	.4009896	.0862517	4.65	0.000	.2265291	.5754502
gatt_o	6.979567	2.390006	2.92	0.006	2.145324	11.81381
gatt_d	6.170969	1.733252	3.56	0.001	2.665136	9.676802
fta_wto	-8.111495	6.406826	-1.27	0.213	-21.07052	4.847534
_cons	43.2054	23.89624	1.81	0.078	-5.129307	91.54011

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 16

من خلال مخرجات الجدول السابق نلاحظ أن النموذج يلائم نسبياً البيانات بشكل مقبول، حيث تشير R^2 إلى أن المتغيرات المستقلة تشرح بأكثر من 45% التغير في حجم الاستثمار، كذلك تشير إحصائية F إلى أن النموذجين ذو دلالة إحصائية عالية، كما نلاحظ أن معلمة المسافة $ldistw$ سالبة ومعنوية عند 1% وهو ما يتوافق مع أساسيات نموذج الجاذبية، بالنسبة لمعاملات المتغيرات inf_j , $lentry_cost_o$, $ltrdop_j$, $gatt_d$, $gatt_o$ فكانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10%، بينما المتغير $lgdpcap_d$ فكان ذو معنوية إحصائية عند مستوى 5%، أما معنوية المتغيران cpi_j , gvr_i فكانت عند مستوى 10%، باقي المتغيرات فلم تكن ذات دلالة إحصائية.

كما استخدمنا إحصائية ستودنت t-statistics في النموذج لاختبار عدد من الفرضيات البسيطة، يمكننا أيضاً استخدامها لإجراء اختبارات الفرضيات المركبة، على سبيل المثال، في ادبيات تجارة السلع غالباً ما تكون معاملات الناتج المحلي الإجمالي قريبة من الوحدة - وتشير بعض النظريات إلى أنها يجب أن تكون الوحدة تماماً - والجدول الموالي يوضح هذا الاختبار:

الجدول رقم (2-8): اختبار الفرضية القائلة بأن كلا معاملي الناتج المحلي الإجمالي الفردي مساويان للوحدة

الدرجة	نموذج الدراسة
F (2, 39)	5.52
Prob > F	0.0078

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Stata 16

نلاحظ من خلال الجدول السابق، بما أن p -value الخاصة بـ F -statistic للنموذج أصغر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة. وعليه فإن خاصية معاملات الناتج المحلي الإجمالي الفردي للدولة المضيفة والمستثمرة تقترب من الوحدة بالنسبة للدول الناشئة محل الدراسة، وهو ما يطابق الادبيات الاقتصادية لنماذج الجاذبية.

وباستخدام نفس المقاربة، يمكننا اختبار الفرضية المركبة التي تفيد بأن المتغيرات المتعلقة بالفساد crp_i , crp_j , gvr_i , gvr_j , cpi_i , cpi_j غير مهمة وغير مؤثرة في الاستثمارات البينية للدول الناشئة، أي أن المعاملات في جميع هذه المتغيرات تساوي بشكل مشترك الصفر.

الجدول رقم (2-9): اختبار فرضية أن crp_i , crp_j , gvr_i , gvr_j , cpi_i , cpi_j معاملات صفرية

الدرجة	نموذج الدول الناشئة
F (6, 39)	4.36
Prob > F	0.0018

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Stata 16

نلاحظ من خلال الجدول السابق، بما أن p -value الخاصة بـ F -statistic للنموذج أصغر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة عند مستوى 5%، وهو ما يشير الى أن كل من crp_i , crp_j , gvr_i , gvr_j , cpi_i , cpi_j ذات أهمية في تحديد الاستثمارات البينية للدول الناشئة.

كذلك يمكننا اختبار الفرضية المركبة التي تفيد بأن متغيرات الاتفاقيات التجارية $gatt_o$, $gatt_d$, fta_wto غير مهمة وغير مؤثرة في الاستثمارات البينية للدول الناشئة، أي أن المعاملات في جميع هذه المتغيرات تساوي بشكل مشترك الصفر.

الجدول رقم (2-10): اختبار فرضية أن $gatt_o$, $gatt_d$, fta_wto معاملات صفرية

الدرجة	نموذج الدول الناشئة
F (3, 39) 11.60	8.29
Prob > F	0.0002

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Stata 16

نلاحظ من خلال الجدول السابق، بما أن p -value الخاصة بـ F -statistic للنموذج أصغر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة عند مستوى 5%، وهو ما يشير الى أن كل من $gatt_o$, $gatt_d$, fta_wto ذات أهمية في تحديد الاستثمارات البينية للدول الناشئة.

كما نستخدم اختبار Ramsey's RESET لاختبار حسن توصيف وتعيين نموذج الدراسة (إمكانية اللاحطية) وإغفال المتغيرات الهامة، والجدول الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار الدول الناشئة:

الجدول رقم (2-11): اختبار Ramsey's RESET لتوصيف النموذج

الدرجة	نموذج الدراسة
F(3, 606)	11.02
Prob > F	0.0000

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Stata 16

نلاحظ من خلال الجدول السابق، بما أن p-value الخاصة بـ F-statistic للنموذج أصغر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وهو ما يشير الى ضعف في توصيف النموذج.

ثالثاً: تقدير نموذج الجاذبية الهيكلي (Structural Gravity Model):

نموذج الجاذبية البديهي لا يخلو من الصعوبات بمجرد إدخال مفاهيم متقدمة من الأدبيات التجارية. كمثال بسيط، الأخذ في الاعتبار تأثير التغير في تكاليف التجارة بين البلدين i و k على التجارة بين الدولتين i و j ، مثال على هذا التغير هو أن الدولتين i و k تبرمان اتفاقية تجارية تفضيلية تخفض التعريفات الجمركية على سلع كل منهما. وتشير النظرية الاقتصادية الأساسية إلى أن مثل هذه الخطوة قد تؤثر جيداً على تجارة البلد j ، على الرغم من أنها ليست طرفاً في الاتفاقية. والمفاهيم المعروفة لخلق التجارة وتحويل التجارة هي أمثلة على هذه الآثار. ومع ذلك، فإن نموذج الجاذبية البديهي لا يفسر هذه المشكلة على الإطلاق.

كما تنشأ مشكلة ثانية في النموذج الأساسي إذا أخذنا في الاعتبار الانخفاض المتساوي في تكاليف التجارة عبر جميع المسارات، بما في ذلك التجارة المحلية (السلع التي يبيعها بلد ما داخلياً). ومن الأمثلة على ذلك انخفاض سعر النفط، مما يقلل من تكاليف النقل في كل مكان، بما في ذلك داخل البلدان. في النموذج الأساسي، ستؤدي هذه الخطوة إلى زيادات نسبية في التجارة عبر جميع المسارات الثنائية، بما في ذلك التجارة المحلية. ومع ذلك، فإن مثل هذه النتيجة تتغاضى عن الملاحظة أنه على الرغم من التغير في تكاليف التجارة، فإن الأسعار النسبية لم تتغير على الإطلاق. ففي حالة عدم وجود تغيير في الأسعار النسبية، نتوقع أن تظل أنماط الاستهلاك ثابتة لكمية معينة من إجمالي الإنتاج (GDP)، وهذه هي الحالة الثانية التي يقوم فيها نموذج الجاذبية الأساسي بعمل تنبؤات تتعارض مع النظرية الاقتصادية.

يستخدم عدد متزايد من الدراسات نموذج الجاذبية للتجارة كإطار عام لتقدير محددات التدفقات التجارية

الثنائية، ومع ذلك، فإن أحدث الأبحاث فقط يحل بعض مشكلات التقدير المتعلقة بالمواصفات الصحيحة لما

يسمى بمصطلحات المقاومة المتعددة الأطراف multilateral resistance * (MR) حذف ضوابط المقاومة المتعددة الأطراف يمكن أن يؤدي إلى تقديرات متحيزة للمعاملات، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي هذا إلى تقديرات ساكنة نسبية مضللة لتأثير الحواجز التجارية على التجارة.¹

هناك عدة طرق لالتقاط المقاومة متعددة الأطراف. بينما اقترح Bergstrand (1985, 1989) استخدام مؤشرات الأسعار، فإن Anderson and Van Wincoop (2003) قاما بتقدير المقاومة متعددة الأطراف داخليًا، بينما يستخدم Carrère (2006) متغيرات البعد كبديل لها، واختار Feenstra (2002) بدلاً من ذلك استخدام التأثيرات الثابتة في المنشأ والوجهة، وهذه الطريقة الرابعة هي الأبسط وتنتج تقديرات متسقة.

◆ تقدير التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Estimation):

أحد الأساليب لتقدير نموذج الجاذبية النظري باتساق، هو استخدام تقنية تقدير التأثيرات الثابتة لبيانات البانل. حيث يعتمد تقدير نماذج التأثيرات الثابتة ببساطة على إنشاء متغيرات وهمية لكل مستورد ومصدر (مستثمر ومضيف)، ثم إضافتها كمتغيرات تفسيرية إلى النموذج. ومع ذلك، فإن إدخال التأثيرات الثابتة يفرض قيودًا كبيرة على النموذج بسبب الافتراض الثالث: المتغيرات التي تختلف فقط في نفس البعد مثل التأثيرات الثابتة لا يمكن إدراجها في النموذج، لأنها ستكون متداخلة خطيًا تمامًا مع التأثيرات الثابتة.

والجدول الموالي يوضح تقديرات نموذج الجاذبية للتأثيرات الثابتة بواسطة المستثمر والمضيف:

* يشير Baldwin and Taglioni (2006) إلى هذا الخطأ باعتباره "الميدالية الذهبية" لأخطاء نموذج الجاذبية الكلاسيكية. حيث يعتمد نوع متغير البعد المدرج في معادلات الجاذبية التقليدية على المسافة فقط ولا يحتوي على عوامل أخرى تعرقل التدفقات التجارية الثنائية. وللتغلب على هذه المشكلة، اقترح Anderson and van Wincoop (2003) إدراج MR، والذي يعرف بأنه مؤشرات أسعار خاصة بكل بلد مرتبطة بالتجارة بين البلدان التي لها بُعد جغرافي مشترك فيما يتعلق بباقي العالم.

¹ Márquez-Ramos L, Martínez-Zarzoso I, Suárez-Burguet, Trade policy versus trade facilitation: An application using 'good old, OLS. Economics: The Open-Access, Open-Assessment E-Journal 6, economics-ejournal.ja.2012: P 11.

الجدول رقم (2-12): تقدير نموذج الجاذبية للتأثيرات الثابتة، مستثمر مضيف

Linear regression				Number of obs	=	630
				F(32, 39)	=	29.82
				Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.5871
				Root MSE	=	6.2763
(Std. Err. adjusted for 40 clusters in distw)						
lfdi	Coef.	Robust Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
lgdpcap_o	6.025993	1.198724	5.03	0.000	3.601346	8.450641
lgdpcap_d	-4.857944	1.826205	-2.66	0.011	-8.551792	-1.164096
ltrdop_i	-8.964441	3.32252	-2.70	0.010	-15.68487	-2.244011
ltrdop_j	14.96371	3.59819	4.16	0.000	7.685685	22.24174
ldistw	-9.434915	1.68453	-5.60	0.000	-12.8422	-6.027631
lexrt_i	1.856027	1.74732	1.06	0.295	-1.678262	5.390316
lexrt_j	2.390263	1.369845	1.74	0.089	-.3805104	5.161036
lentry_cost_o	.927549	.7327728	1.27	0.213	-.554624	2.409722
lentry_cost_d	-.1365049	.6994991	-0.20	0.846	-1.551375	1.278366
crp_i	-5.795447	1.742527	-3.33	0.002	-9.320039	-2.270854
crp_j	2.469492	2.643339	0.93	0.356	-2.877166	7.816151
gvr_i	2.738407	3.400758	0.81	0.426	-4.140276	9.617089
gvr_j	2.430569	3.059524	0.79	0.432	-3.757903	8.619041
cpi_i	-.3834522	.1051083	-3.65	0.001	-.5960537	-.1708507
cpi_j	.0190071	.1171808	0.16	0.872	-.2180135	.2560276
inf_i	-.2242804	.0630133	-3.56	0.001	-.3517369	-.0968239
inf_j	.0251174	.055055	0.46	0.651	-.0862419	.1364766
gatt_o	5.850772	1.864657	3.14	0.003	2.079146	9.622397
gatt_d	-.8117978	1.819412	-0.45	0.658	-4.491906	2.86831
fta_wto	-14.21735	6.294108	-2.26	0.030	-26.94839	-1.486317
home_dum1	0	(omitted)				
home_dum2	18.69536	4.680776	3.99	0.000	9.227594	28.16312
home_dum3	50.03718	11.43245	4.38	0.000	26.91286	73.1615
home_dum4	9.03948	6.844007	1.32	0.194	-4.80383	22.88279
home_dum5	13.12914	8.245116	1.59	0.119	-3.548178	29.80647
home_dum6	19.47065	4.666612	4.17	0.000	10.03154	28.90977
home_dum7	17.5467	4.988662	3.52	0.001	7.456178	27.63722
host_dum1	44.79677	12.69047	3.53	0.001	19.12787	70.46567
host_dum2	24.93055	9.070175	2.75	0.009	6.584392	43.27671
host_dum3	0	(omitted)				
host_dum4	11.79087	7.874774	1.50	0.142	-4.137367	27.7191
host_dum5	8.269892	6.951628	1.19	0.241	-5.791103	22.33089
host_dum6	20.53615	9.423852	2.18	0.035	1.47461	39.59769
host_dum7	26.8189	9.85086	2.72	0.010	6.893657	46.74415
_cons	-37.21896	29.66669	-1.25	0.217	-97.2255	22.78757

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 16

سوف يكون من المفيد مقارنة نتائج نموذج جاذبية التأثيرات الثابتة مع نتائج النموذج البديهي دون تأثيرات ثابتة k الميزة الأولى البارزة هي، كما هو متوقع، أن القوة التفسيرية للنموذج تكون أكبر بكثير بمجرد تضمين الآثار الثابتة: حيث انتقلت من حوالي 43% إلى أكثر من 58%، وهذه الزيادة ليست مفاجئة نظرًا لأننا أضفنا عددًا كبيرًا من المتغيرات إلى النموذج، لكنه يؤكد على الدور الهام الذي تلعبه عوامل مثل المقاومة متعددة الأطراف في شرح نتائج الاستثمار الملحوظة، كما يمكن ملاحظة زيادة في مرونة المسافة من -7.26 إلى -9.43.

قام Guimaraes & Portugal (2009) بتقدير نموذج الانحدار ببعدين من التأثيرات الثابتة، مستثمر ومضيف مثلاً، باستخدام خوارزمية تتميز بذاكرة فعالة للغاية، وتحسب الأخطاء المعيارية الصحيحة بافتراض أن حد الخطأ بتباينات متجانسة وموزع بشكل مستقل.¹

والجدول الموالي يوضح نتائج تقدير نموذج الجاذبية للتأثيرات الثابتة باتجاهين، مستثمر ومضيف وفق منهجية Guimaraes & Portugal (2009):

الجدول رقم (2-13): تقدير نموذج الجاذبية للتأثيرات الثابتة باتجاهين وفق منهجية Guimaraes & Portugal (2009)

Twoway Fixed Effects Estimation: gpreg
Tolerance Level for Iterations: 1.19209289551e-07
Transforming all variables simultaneously
Iterations for gpreg
.....Converged after 7 Iterations
Degrees of Freedom: 597

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	630
Model	13956.7754	20	697.838768	F(20, 597)	=	17.72
Residual	23517.0733	597	39.3920826	Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.3724
				Adj R-squared	=	0.3378
Total	37473.8487	630	59.4822995	Root MSE	=	6.2763

lfdi	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
lgdpcap_o	6.025993	1.331541	4.53	0.000	3.41092 8.641066
lgdpcap_d	-4.857944	.9289649	-5.23	0.000	-6.682381 -3.033508
ltrdop_i	-8.964441	3.203844	-2.80	0.005	-15.25662 -2.672265
ltrdop_j	14.96371	2.895006	5.17	0.000	9.278078 20.64935
ldistw	-9.434915	.6943174	-13.59	0.000	-10.79852 -8.071313
lexrt_i	1.856027	1.573362	1.18	0.239	-1.233969 4.946024
lexrt_j	2.390263	1.615734	1.48	0.140	-.7829504 5.563476
lentry_cost_o	.927549	.4881599	1.90	0.058	-.0311704 1.886268
lentry_cost_d	-.1365049	.4737986	-0.29	0.773	-1.06702 .7940097
crp_i	-5.795447	2.460598	-2.36	0.019	-10.62793 -.9629657
crp_j	2.469492	2.377065	1.04	0.299	-2.198934 7.137919
gvr_i	2.738407	2.698525	1.01	0.311	-2.56135 8.038164
gvr_j	2.430569	2.613459	0.93	0.353	-2.702122 7.56326
cpi_i	-.3834522	.1177418	-3.26	0.001	-.6146906 -.1522138
cpi_j	.0190071	.1175106	0.16	0.872	-.2117773 .2497914
inf_i	-.2242804	.0821343	-2.73	0.007	-.3855878 -.062973
inf_j	.0251174	.0810713	0.31	0.757	-.1341022 .184337
gatt_o	5.850772	1.782295	3.28	0.001	2.350441 9.351102
gatt_d	-.8117978	1.768464	-0.46	0.646	-4.284966 2.66137
fta_wto	-14.21735	1.808351	-7.86	0.000	-17.76886 -10.66585

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 16

ما يعاب على هذه الطريقة هو عدم إمكانية عنقدة (تجميع) البيانات، وهو تقتضيه نماذج الجاذبية، كما أن معامل التحديد تراجع الى أقل من 34% لعدم ادراج متغيرات وهمية في النموذج، وهي نتيجة ضعيفة.

¹ Paulo Guimaraes, Pedro Portugal. "A Simple Feasible Alternative Procedure to Estimate Models with High Dimensional Fixed Effects, IZA DP No. 3935, 2009.

ثم قام (Guimaraes & Portugal 2010)¹ بتطبيق خوارزمية لتقدير نموذج الانحدار الخطي مع اثنين من التأثيرات الثابتة عالية الأبعاد (high dimensional fixed effects)، وهو الأمر المناسب بشكل خاص للاستخدام مع مجموعات البيانات الكبيرة لأنه في الخطوة الأولى يمكنك إزالة التأثيرات الثابتة ذات الأبعاد العالية من البيانات، ثم استخدام متغيرات الانحدار المحولة لتجربة مواصفات بديلة للنموذج، وقد استخدم Head and Mayer (2014)² طريقة تكرارية لتقدير النماذج بمجموعتين من التأثيرات الثابتة، مثل المستثمر والمضيف، بحيث ليس من الضروري تضمين متغيرات وهمية لجميع وحدات البيانات المقطعية، وقد تضمنت هذه الطريقة إمكانية عنقدة (تجميع) البيانات (cluster (distw).

والجدول الموالي يوضح نتائج تقدير نموذج الجاذبية للتأثيرات الثابتة باتجاهين، مستثمر ومضيف وفق منهجية (Guimaraes & Portugal 2010):

¹ Paulo Guimaraes and Pedro Portugal. A Simple Feasible Alternative Procedure to Estimate Models with High-Dimensional Fixed Effects, Stata Journal, 10(4), 2010: pp 628-649..

² Head, K., and T. Mayer. Gravity Equations: Workhorse, Toolkit, and Cookbook, in G. Gopinath, E. Helpman, and K. Rogoff (eds.) Handbook of International Economics Vol. IV, Amsterdam: Elsevier. 2014.

الجدول رقم (2-14): تقدير نموذج الجاذبية للتأثيرات الثابتة باتجاهين، وفق منهجية (Guimaraes & Portugal (2010)

***** Linear Regression with 2 High-Dimensional Fixed Effects *****

Number of obs = 630
N. of clusters = 40
R-squared = 0.5871

y	Coef.	Robust Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
lgdpcap_o	6.025993	1.198723	5.03	0.000	3.587172 8.464814
lgdpcap_d	-4.857944	1.826205	-2.66	0.012	-8.573385 -1.142503
ltrdop_i	-8.964441	3.322518	-2.70	0.011	-15.72415 -2.204728
ltrdop_j	14.96371	3.598188	4.16	0.000	7.643145 22.28428
ldistw	-9.434915	1.68453	-5.60	0.000	-12.86212 -6.007712
lexrt_i	1.856027	1.747321	1.06	0.296	-1.698923 5.410978
lexrt_j	2.390263	1.369845	1.74	0.090	-.3967072 5.177233
lentry_cost_o	.927549	.7327728	1.27	0.214	-.5632884 2.418386
lentry_cost_d	-.1365049	.6994991	-0.20	0.846	-1.559647 1.286637
crp_i	-5.795447	1.742527	-3.33	0.002	-9.340644 -2.250249
crp_j	2.469492	2.64334	0.93	0.357	-2.908422 7.847407
gvr_i	2.738407	3.400758	0.81	0.426	-4.180488 9.657301
gvr_j	2.430569	3.059525	0.79	0.433	-3.794082 8.65522
cpi_i	-.3834522	.1051083	-3.65	0.001	-.5972966 -.1696078
cpi_j	.0190071	.1171808	0.16	0.872	-.2193991 .2574132
inf_i	-.2242804	.0630133	-3.56	0.001	-.352482 -.0960789
inf_j	.0251174	.055055	0.46	0.651	-.0868928 .1371276
gatt_o	5.850772	1.864657	3.14	0.004	2.057097 9.644446
gatt_d	-.8117978	1.819412	-0.45	0.658	-4.513418 2.889823
fta_wto	-14.21735	6.294108	-2.26	0.031	-27.02281 -1.411894

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 16

وبالمقارنة مع نموذج التأثيرات الثابتة السابق نلاحظ أن القوة التفسيرية للنموذج أصبحت أكبر حيث انتقلت من حوالي 34% إلى أكثر من 58%، وهذه النتيجة مطابقة تقريبا لنتيجة تقدير نموذج الجاذبية للتأثيرات الثابتة مع ادراج متغيرات وهمية، رغم عدم تضمين متغيرات وهمية لجميع وحدات البيانات المقطعية (7 مستثمرين و7 مستضيفين) في النموذج الجديد، أهم ملاحظة هي ان معلمة المسافة ldistw سالبة ومعنوية عند مستوى 1% وحافظت على نفس المرونة، وهو ما يؤكد صحة اختيار نموذج الجاذبية. بالنسبة لمعاملات المتغيرات ltrdop_j, lgdpcap_o , , crp_i , cpi_i , gatt_o , inf_i , فكانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، بينما المتغير ltrdop_i, lgdpcap_d, fta_wto فكان ذو معنوية إحصائية عند مستوى 5%، أما معنوية المتغير lexrt_j , فكانت عند مستوى 10%، باقي المتغيرات فلم تكن ذات دلالة إحصائية، كما نلاحظ ان المرونة تقريبا متطابقة في النموذجين.

◆ التقدير بدون التأثيرات الثابتة (Estimation Without Fixed Effects):

يوفر نموذج التأثيرات الثابتة طريقة ملائمة لتقدير باستمرار نموذج الجاذبية النظري: حيث يتم حساب المقاومة متعددة الأطراف غير القابلة للملاحظة بواسطة متغيرات وهمية. لكن هذه الطريقة لها عيباً مهماً واحداً: نحتاج إلى إسقاط أي متغيرات متداخلة خطياً مع التأثيرات الثابتة من النموذج، قدم (Baier and Bergstrand 2009)¹ مقارنة بديلة تفسر بالكامل المقاومة متعددة الأطراف للداخل والخارج، ولكن دون إدراج تأثيرات ثابتة، أو اشتراط إضافة بيانات يصعب العثور عليها. بشكل ملموس، توضح هذه المنهجية أن النموذج يوفر تقديرات لا يمكن تمييزها تقريباً عن تلك التي تم الحصول عليها باستخدام تأثيرات ثابتة، ولكن دون إدراج متغيرات وهمية.

يوضح الجدول الموالي نتائج تقدير نموذج الجاذبية بدون التأثيرات الثابتة وفق منهجية Baier and Bergstrand (2009) للدول الناشئة:

¹ Baier, S. and J. Bergstrand. Bonus Vetus OLS: A Simple Method for Approximating International Trade Cost Effects using the Gravity Equation. *Journal of International Economics*, 2009.77(1): P 77-85.

الجدول رقم (2-15): تقدير نموذج الجاذبية بدون التأثيرات الثابتة وفق منهجية (Baier and Bergstrand (2009)

Linear regression	Number of obs	=	630
	F(20, 39)	=	27.37
	Prob > F	=	0.0000
	R-squared	=	0.4095
	Root MSE	=	7.4314

(Std. Err. adjusted for 40 clusters in distw)

lfdi	Coef.	Robust Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
lgdpcap_o	-1.889495	1.178466	-1.60	0.117	-4.273167 .4941762
lgdpcap_d	-.1388747	1.162569	-0.12	0.906	-2.490392 2.212642
ltrdop_i	2.119788	.8119591	2.61	0.013	.477446 3.762131
ltrdop_j	.4135805	1.01266	0.41	0.685	-1.634717 2.461878
ldistw_star	-8.597894	2.281583	-3.77	0.001	-13.21283 -3.982957
lexrt_i	-2.555291	1.062785	-2.40	0.021	-4.704976 -.4056062
lexrt_j	-1.317244	.8930896	-1.47	0.148	-3.123688 .4892007
lentry_cost_o	-1.958117	.5630971	-3.48	0.001	-3.097088 -.8191458
lentry_cost_d	-.8318997	.7320506	-1.14	0.263	-2.312612 .6488124
crp_i_star	-4.518556	3.246315	-1.39	0.172	-11.08485 2.047736
crp_j_star	1.924604	3.4558	0.56	0.581	-5.065412 8.914621
inf_i_star	.2438086	.0986636	2.47	0.018	.0442427 .4433746
inf_j_star	-.0269658	.0882498	-0.31	0.762	-.205468 .1515363
gvr_i_star	.8790767	4.617788	0.19	0.850	-8.461281 10.21943
gvr_j_star	-6.440163	4.253607	-1.51	0.138	-15.0439 2.16357
cpi_i_star	-.2939822	.1558437	-1.89	0.067	-.6092058 .0212413
cpi_j_star	.2364617	.154615	1.53	0.134	-.0762766 .5492001
gatt_o_star	11.91961	2.186993	5.45	0.000	7.495999 16.34322
gatt_d_star	-.8591822	1.449858	-0.59	0.557	-3.791796 2.073432
fta_wto_star	-11.96516	7.270012	-1.65	0.108	-26.67015 2.739827
_cons	789.3581	266.001	2.97	0.005	251.3204 1327.396

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 16

وبمقارنة نتائج تقدير نموذج الجاذبية بدون التأثيرات الثابتة وفق منهجية Baier and Bergstrand (2009) مع نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات الثابتة باتجاهين السابقين، نلاحظ أن القوة التفسيرية للنموذج أصبحت أصغر حيث انتقلت من حوالي 59% إلى حوالي 41%، وهذا نتيجة عدم تضمين متغيرات وهمية لجميع وحدات البيانات المقطعية (7 مستثمرين و7 مستضيفين) في نموذج الجاذبية بدون التأثيرات الثابتة. ورغم تراجع مرونة معلمة المسافة ldistw من -9.43 في نموذج التأثيرات الثابتة إلى -8.59، لكنها تبقى سالبة ومعنوية عند مستوى 1% وهو ما يؤكد صحة اختيار نموذج الجاذبية، بالنسبة لمعاملات المتغيرات lentry_cost_o، gatt_o_star فكانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، بينما المتغير ltrdop_i، lexrt_i

inf_i_star فكان ذو معنوية إحصائية عند مستوى 5%، أما معنوية المتغير، cpi_i_star فكانت عند مستوى 10%، باقي المتغيرات فلم تكن ذات دلالة إحصائية.

◆ مقدر شبه الإمكان الأعظم بواسون (The Poisson Pseudo-Maximum Likelihood Estimator)

يتطلب وجود عدم تجانس التباينات (heteroskedasticity) في ظل افتراض حد خطأ مضاعف في مواصفات نموذج الجاذبية غير الخطي الأصلي، اعتماد منهجية تقدير مختلفة تمامًا عن طريقة OLS التقليدية، يقدم Santos Silva and Tenreiro (2006)¹ طريقة بسيطة للتعامل مع هذه المشكلة. حيث أوضح أنه في ظل الافتراضات الضعيفة - بشكل أساسي فقط حينما يحتوي نموذج الجاذبية على المجموعة الصحيحة من المتغيرات التفسيرية - يقدم مقدر شبه الإمكان الأعظم بواسون تقديرات متسقة للنموذج الأصلي غير الخطي. ويحتوي مقدر بواسون على عدد من الخصائص الإضافية المرغوبة في نماذج الجاذبية، أولاً هو متسق في وجود التأثيرات الثابتة، والتي يمكن إدخالها كمتغيرات وهمية كما في OLS، ثانياً مقدر بواسون يشمل بشكل طبيعي الملاحظات التي تبلغ قيمة التجارة فيها صفراً، ثالثاً تفسير معاملات نموذج بواسون واضح، ويتبع نفس النمط تماماً كما في نموذج OLS. ويستخدم مقدر شبه الإمكان الأعظم بواسون طريقة Santos Silva and Tenreiro (2010)² لتحديد وإسقاط المتغير المستقل الذي قد يتسبب في عدم وجود تقديرات الامكان الأعظم.

ويوضح الجدول الموالي نتائج تقدير نموذج الجاذبية شبه الإمكان الأعظم بواسون PPML للدول الناشئة:

1 Santos Silva & Silvana Tenreiro "The Log of Gravity, *The Review of Economics and Statistics*, MIT Press, vol. 88(4), 2006: p641-658.

2 Santos Silva, J.M.C. and Tenreiro, Silvana, *On the Existence of the Maximum Likelihood Estimates in Poisson Regression*, *Economics Letters*, 107(2), 2010: pp. 310-312.

الجدول رقم (2-16): تقدير نموذج الجاذبية شبه الإمكان الأعظم بواسون PPML

Number of parameters: 33
Number of observations: 558
Pseudo log-likelihood: -460437.6
R-squared: .48982515
Option strict is: on

(Std. Err. adjusted for 37 clusters in distw)

fdi	Coef.	Robust Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
lgdpcap_o	.8622165	.3045238	2.83	0.005	.2653609	1.459072
lgdpcap_d	-.2348081	.1331145	-1.76	0.078	-.4957077	.0260915
ltrdop_i	.0702411	.4787851	0.15	0.883	-.8681603	1.008643
ltrdop_j	1.308087	.3449317	3.79	0.000	.6320329	1.98414
ldistw	-3.662303	.7389606	-4.96	0.000	-5.110639	-2.213967
lexrt_i	1.413822	.7054054	2.00	0.045	.0312532	2.796392
lexrt_j	.3604671	.1974157	1.83	0.068	-.0264606	.7473949
lentry_cost_o	.1083533	.1135056	0.95	0.340	-.1141135	.3308201
lentry_cost_d	-.1388291	.0942695	-1.47	0.141	-.3235939	.0459356
crp_i	-.1510073	.3228133	-0.47	0.640	-.7837097	.4816951
crp_j	-.6665846	.2837183	-2.35	0.019	-1.222662	-.1105069
gvr_i	1.1465	.6728168	1.70	0.088	-.1721972	2.465196
gvr_j	-.9980218	.3617593	-2.76	0.006	-1.707057	-.2889865
cpi_i	-.0217232	.0164766	-1.32	0.187	-.0540167	.0105702
cpi_j	.0612598	.0149229	4.11	0.000	.0320115	.0905081
inf_i	-.034818	.0334574	-1.04	0.298	-.1003933	.0307574
inf_j	-.0127107	.0078676	-1.62	0.106	-.028131	.0027096
gatt_o	-.0745736	.4416144	-0.17	0.866	-.9401219	.7909748
gatt_d	.1425479	.4283081	0.33	0.739	-.6969206	.9820165
fta_wto	.2643021	1.041809	0.25	0.800	-1.777606	2.30621
home_dum2	2.999713	.9680713	3.10	0.002	1.102328	4.897098
home_dum3	6.258001	1.885455	3.32	0.001	2.562578	9.953424
home_dum4	2.487981	1.164285	2.14	0.033	.2060249	4.769938
home_dum5	-.2115399	1.492706	-0.14	0.887	-3.137191	2.714111
home_dum6	.2246234	1.452318	0.15	0.877	-2.621867	3.071114
home_dum7	3.369869	1.40197	2.40	0.016	.6220573	6.11768
host_dum1	2.62384	1.471	1.78	0.074	-.2592666	5.506946
host_dum2	3.706433	1.232438	3.01	0.003	1.290898	6.121968
host_dum4	2.036196	.9310502	2.19	0.029	.2113714	3.861021
host_dum5	-.7818048	1.332555	-0.59	0.557	-3.393564	1.829954
host_dum6	.41288	1.179431	0.35	0.726	-1.898762	2.724522
host_dum7	4.010796	1.141357	3.51	0.000	1.773777	6.247815
_cons	7.250519	7.878848	0.92	0.357	-8.191739	22.69278

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 16

تبين نتائج تقدير PPML ان القدرة التفسيرية للنموذج بلغت حوالي 49%، بينما بالنسبة لمعنوية المعلمات المقدرة، نلاحظ أن المتغيرات *lgdpcap_o*, *Ldistw*, *cpi_j*, *gvr_j*, *ltrdop_j* معنوية عند مستوى 1%، كما أن المتغيران *lexrt_i*, *crp_j* معنويان عند مستوى 5%، بينما المتغيرات *lexrt_j*, *lgdpcap_d*, *gvr_i* معنوية عند مستوى 10%، أما باقي المتغيرات فلم تكن ذات دلالة إحصائية.

رغم أن مقدر بواسون أصبح أكثر شعبية بشكل مطرد في الأدبيات التطبيقية لنماذج الجاذبية، لكنه لا يخلو من الآراء المتباينة، حيث جرت بعض التطويرات والتحسينات على هذه الطريقة، وسوف نقوم بتقدير PPML

بتأثيرات ثابتة متعددة الاتجاهات، كما وضحتها (Correia, Guimarães, Zylkin (2019)¹، ويعتبر المقدّر المستخدم قوياً من الجانب الإحصائي وقضايا التقارب، وذلك بسبب الإجراءات التي تم تطويرها من خلال (Correia, Guimarães, Zylkin (2019)².

ويوضح الجدول التالي نتائج تقدير نموذج الجاذبية شبه الإمكان الأعظم بواسون بتأثيرات ثابتة متعددة الاتجاهات PPMLHDFE للدول الناشئة:

الجدول رقم (2-17): تقدير نموذج الجاذبية شبه الإمكان الأعظم بواسون PPMLHDFE

HDFE PPML regression	No. of obs	=	630			
Absorbing 2 HDFE groups	Residual df	=	41			
Statistics robust to heteroskedasticity	Wald chi2(20)	=	35501.45			
Deviance = 1048876.307	Prob > chi2	=	0.0000			
Log pseudolikelihood = -525844.8974	Pseudo R2	=	0.6670			
Number of clusters (home#host)= 42						
(Std. Err. adjusted for 42 clusters in home#host)						
fdi	Coef.	Robust Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
lgdpcap_o	.8860974	.2190923	4.04	0.000	.4566845	1.31551
lgdpcap_d	-.3259969	.1746399	-1.87	0.062	-.6682848	.016291
ltrdop_i	-.5161322	.3695189	-1.40	0.162	-1.240376	.2081116
ltrdop_j	1.864162	.3204569	5.82	0.000	1.236078	2.492246
ldistw	-3.620206	.6884219	-5.26	0.000	-4.969489	-2.270924
lexrt_i	.5591611	.4369029	1.28	0.201	-.2971529	1.415475
lexrt_j	.5278101	.1586046	3.33	0.001	.2169507	.8386695
lentry_cost_o	.1004925	.1115893	0.90	0.368	-.1182184	.3192035
lentry_cost_d	-.2469447	.0810762	-3.05	0.002	-.4058511	-.0880384
crp_i	-.249694	.2081741	-1.20	0.230	-.6577077	.1583197
crp_j	-.3803493	.2015818	-1.89	0.059	-.7754423	.0147437
gvr_i	.1987764	.5473842	0.36	0.717	-.8740768	1.27163
gvr_j	-1.256029	.3958452	-3.17	0.002	-2.031872	-.4801871
cpi_i	-.0435148	.015937	-2.73	0.006	-.0747507	-.0122789
cpi_j	.0540281	.0173491	3.11	0.002	.0200244	.0880317
inf_i	-.0560723	.0257748	-2.18	0.030	-.10659	-.0055547
inf_j	-.0072536	.007089	-1.02	0.306	-.0211478	.0066406
gatt_o	.1975718	.2788276	0.71	0.479	-.3489202	.7440639
gatt_d	.2446883	.4017993	0.61	0.543	-.5428239	1.032201
fta_wto	-.2585339	1.421107	-0.18	0.856	-3.043852	2.526784
_cons	15.24598	5.917142	2.58	0.010	3.648598	26.84337

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 16

¹ Sergio Correia, Paulo Guimaraes, and Tom Zylkin, *ppmlhdfc: Fast Poisson Estimation with High-Dimensional Fixed Effects*, arXiv:1903.01690v2, Cornell University.2019.

² Sergio Correia, Paulo Guimaraes, and Tom Zylkin, *Verifying the existence of maximum likelihood estimates for generalized linear models*, arXiv:1903.01633v4, Cornell University.2019.

بمقارنة نتائج نموذج PPML مع نتائج نموذج PPMLHDFE نلاحظ أن القوة التفسيرية لنموذج PPMLHDFE كانت أكبر من القوة التفسيرية لنموذج PPML حيث انتقلت من حوالي 49% إلى أكثر من 66%، وهذا رغم أن نموذج PPMLHDFE لا يتضمن متغيرات وهمية لجميع وحدات البيانات المقطعية (7 مستثمرين و 7 مضيفين) كما هو الحال في نموذج PPML.

بالنسبة لمعنوية المعلمات المقدرة، نلاحظ أن المتغيرات $lgdpcap_o$, $Ldistw$ $ltrdop_j$, $lentry_cost_d$, $lexrt_j$, gvr_j , cpi_i , cpi_j , inf_i معنوي عند مستوى 1%، كما أن المتغير inf_i معنوي عند مستوى 5%، بينما المتغيران $lgdpcap_d$, crp_j معنويان عند مستوى 10%، أما باقي المتغيرات فلم تكن ذات دلالة إحصائية.

وبناء على كل ما سبق، واضح أن نموذج PPMLHDFE هو الأفضل. وبالتركيز على إشكالية البحث والمتعلقة بأثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن نتائج تقدير النموذج تشير إلى معنوية معلمات المتغيرات cpi_i , cpi_j , gvr_j , crp_j وعدم معنوية معلمات المتغيرات gvr_i , crp_i .

المطلب الثاني التحليل النتائج

أولاً: التحليل الاقتصادي لنتائج تقدير نموذج (PPMLHDFE)

من خلال النتائج الإحصائية لتقدير النموذج PPMLHDFE نستنتج النتائج التالية:

◆ بالنسبة لمؤشر مدركات الفساد للدول المضيفة cpi_j والذي كان معنوي ذو إشارة موجبة، حيث كلما زاد قيمة المؤشر بنقطة واحدة زاد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 540281.00 دولار أمريكي، وهذا يدل على أن التحسن في مستوى مدركات الفساد العام للدول المضيفة و شفافية المعاملات من شأنه أن يكون عاملاً جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، وأن كل ما كانت الدولة المضيفة أقل فساد كانت أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر ولبينة الأعمال، فالمستثمر الأجنبي يكون دوماً على الاطلاع على مستوى الفساد في السوق المضيف و يكون الفساد مؤشراً هاماً في إتخاذ القرار بالاستثمار في هاته الدولة المضيفة من عدمه، وكذلك حجم الاستثمار عند إتخاذ القرار.

◆ أما بالنسبة لمؤشر مدركات الفساد في الدول المصدرة cpi_i فقد كان معنوي أيضاً، و لكن بإشارة سالبة، حيث أن كلما زاد قيمة مؤشر مدركات الفساد بنقطة واحدة نقص الاستثمار المتدفق من هاته الدول بمقدار 351480.00 دولار أمريكي، وهذا يعني أن كلما كان مستوى الدولة من حيث الشفافية و النزاهة و فساد أقل في المعاملات الإدارية و الصفقات التجارية أعطت بيئة حاضنة و ملائمة للاستثمار بالنسبة لرؤوس الأموال المحلية و الحفاظ عليها داخل الدولة و الاستثمار بداخلها، و بالتالي تحافظ الدولة على رؤوس الأموال للمساهمة في التنمية المحلية و ضمان عدم تصدير تكنولوجيا التصنيع و الإنتاج إلى الخارج، و الحفاظ عليها كميزة لصادراتها، و يعكس

جدية المسؤولين في القطاع العام من خلال التحلي بالصدق و الأمانة في أداء واجبهم وعدم إبتزاز رجال الأعمال وأصحاب المشاريع الاستثمارية، و عدم رضوخ المسؤولين في القطاع العام أيضا للإبتزاز و الرشوة من طرف أصحاب المال الفاسد، مما يخلق جوا ملائم لممارسة أنشطة أعمالهم وعدم إتخاذ قرار الاستثمار خارج الدولة.

♦ و نجد أيضا أن مؤشر الحوكمة الرشيد هو ذو علاقة معنوية مع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة gvr_j و لكن ذو إشارة سالبة، حيث أن زيادة مؤشر الحوكمة الرشيدة بنقطة واحدة سيؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 1.256029.00 دولار أمريكي بالنقصان، وهذا راجع لأن البلدان التي لديها البيئة التحتية للحكم الرشيد من خلال ضمان حقوق الملكية و المدنية والقوانين التي تعاقب المخالفين في العقود و تضمن الاستقرار السياسي و الشفافية و سلطة القضاء، ويميل الافتقار إلى الفساد إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان ذات الحكم السيء و الشمولي، حيث يميل أصحاب رؤوس الأموال الاستثمارية الأجنبية ذات الخلفية الفاسدة تستعمل شتى الطرق الممنوعة كالرشوة والمحابة و الابتزاز للفوز بمشاريع في الدولة المضيفة، حيث يتجنبون الدول التي تتجلى فيها الحوكمة الرشيدة و هذا يوضح معظم خلفية رؤوس الأموال الاستثمارية الأجنبية للدول محل الدراسة في كونها تتجنب الدول التي تتجلى فيها الحوكمة الرشيدة،

♦ أما فيما يخص مؤشر السيطرة على الفساد في الدول المضيفة cip_j فإن علاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر معنوية ذات الإشارة السالبة، إذ أن الزيادة في المؤشر بنقطة واحدة من شأنه أن ينقص تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 380349.30 دولار أمريكي، و هذا يعكس الصورة و الوضعية في هاته البلدان الناشئة من حيث القطاع العام، فإن أي محاولة للزيادة من إجراءات الحد من الفساد و الإفصاح و الإعلان عن المعاملات و الإجراءات في القطاع العام و المسؤولين سوف يقابلها نقص في تدفق الاستثمار من الدول المصدرة له، حيث يميل معظم أصحاب المشاريع و الاستثمارات المتدفقة لعدم الإفصاح والاعلان عن ما تدفعه للحكومات في كل دولة تعمل بها.

ثانيا :التحليل الاقتصادي لنتائج تقدير نموذج (PPML)

- عند المستوى 1 %

- ♦ بالنسبة لمتغير المسافة $Ldistw$ فإن العلاقة معنوية ذات الإشارة السالبة دولار وهذا يعني أن للمسافة دور في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما كانت المسافة أقل كان سرعة و مرونة التدفق أكثر.
- ♦ بالنسبة لنصيب الفرد من القيمة الاجمالية النقدية للسلع والخدمات المنتجة للدولة المصدرة $lgdpcap_o$ فقد كانت العلاقة معنوية موجبة، حيث أن كلما زاد نصيب الفرد بالدولة زاد تدفق الاستثمار، حيث أن نصيب الفرد من القيمة الاجمالية النقدية للسلع والخدمات المنتجة هو عبارة عن مرآة تعكس قوة الاقتصاد في الدولة، إذن كلما كان الاقتصاد في الدولة قوي زادت إستثماراته الخارجية.
- ♦ بالنسبة للانفتاح التجاري للدولة المضيفة $ltdrop_j$ فقد كان علاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر علاقة معنوية سالبة، و هذا يعني أن كلما زاد الانفتاح الدولة على العالم الخارجي زادت المنافسة بين هاته الدول محل الدراسة

و باقي العالم للفوز بصفقات الاستثمار في الدولة، حيث تصعب المنافسة مما يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار المباشر المتدفق من هاته الدول.

◆ أما بالنسبة لمؤشر سعر الصرف للدول المضيفة $lexrt_j$ فالعلاقة معنوية موجبة، و هذا يعني أن الزيادة في سعر الصرف للدولة المضيفة يؤدي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول محل الدراسة، و ذلك لارتفاع عوائد الاستثمار الذي كان سببه إرتفاع في سعر الصرف.

◆ أما بالنسبة لمؤشر تكلفة إجراءات بدء الأعمال التجارية $lentry_cost_d$ للبلد المضيف فقد كانت العلاقة معنوية سالبة، وهذا يعني أنه كلما كانت تكاليف إبرام الصفقات من حيث رسوم التأمين والتراخيص و التصاريح و مصاريف الموظفين النفقات التكنولوجية كبيرة كانت سببا عائقا لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

— عند مستوى 05 %

◆ أما بالنسبة لمؤشر التضخم في الدولة المصدرة inf_i فقد كانت العلاقة معنوية سالبة، و هذا يعني أنه كلما زاد التضخم انخفض التدفق الصادر للاستثمار حيث تنجذب الشركات للاستثمار الداخلي بغية زيادة أرباحها مستغلة زيادة الأسعار في المنتجات.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل قمنا بقياس أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر للدول الناشئة إرتكازا على المتغيرات التي إعتمدناها، من خلال تقدير النموذج القياسي بالاستعانة بالبرنامج Stata 16، كما تم إختبار تقدير نموذج الجاذبية البديهي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، كما قمنا باختبار Ramsey's RESET لاختبار حسن توصيف وتعيين نموذج الدراسة حيث أشارت نتائج الإختبار إلى ضعف في التوصيف و عليه قمنا بتقدير نموذج الجاذبية الهيكلية باختيارنا لنموذج التقديرات الثابتة و هي الطريقة الأبسط و لكن هذه الطريقة تحتاج إلى إسقاط أي متغيرات متداخلة خطيا مع التأثيرات الثابتة، حيث استخدمنا طريقة Head and Mayer (2014) وهي طريقة تكرارية لتقدير النماذج بمجموعتين من التأثيرات الثابتة، مثل المستثمر والمضيف، بحيث ليس من الضروري تضمين متغيرات وهمية لجميع وحدات البيانات المقطعية. وقد تضمنت هذه الطريقة إمكانية عنقدة (تجميع) البيانات cluster (distw). لكن هذه الطريقة لها عيبا واحدا: تحتاج إلى إسقاط أي متغيرات متداخلة خطيا مع التأثيرات الثابتة من النموذج، وعليه لجأنا إلى استخدام اختبار مقدر شبه الإمكان الأعظم بواسون، حيث يقدم بواسون تقديرات متنسقة للنموذج الأصلي غير الخطي. ويتبع نفس النمط تماما كما في نموذج OLS حيث أظهرت النتائج عدم معنوية مؤشرات الفساد الواجب تفسيرهم في الدراسة وعليه قمنا بالاستعانة بالنموذج المطور (Correia, Guimarães Zylkin (2019 حيث أظهرت النتائج كالتالي:

وجود علاقة طردية بين مدركات الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف وعلاقة عكسية في البلد المصدر، ووجود علاقة عكسية بين مؤشري الحوكمة الرشيدة والسيطرة على الفساد في الدول المضيفة.

الختام

الخاتمة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من الصيغ التمويلية في العصر الحديث ، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر انتقال لرؤوس الأموال والتكنولوجيا والمعدات من بلد المصدر إلى البلد المضيف ، إلا ان هاته التدفقات تتأثر بعدة عوامل اذ يعد الفساد أحد ابرز العوامل الهامة التي تؤثر في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة أو المصدرة.

من خلال هذه الدراسة، حاولنا قياس أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر لمجموعة من الاقتصاديات الناشئة خلال الفترة (2004-2018)، من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة حول مدى تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الناشئة، وفي ما يلي سنستعرض أهم نتائج البحث والتوصيات ونختتمها بعرض أفاق الدراسة:

أولا إختبار فرضيات الدراسة:

1- تم إثبات وجود علاقة معنوية طردية بين مؤشر مدركات الفساد و الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة ومن هنا فان زيادة الفساد في القطاع العام يؤثر بشكل سلبى على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2- تم إثبات وجود علاقة معنوية عكسية بين مؤشر مدركات الفساد و الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المصدرة ومن هنا فان زيادة الفساد في تلك الدول يزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

3- تم إثبات وجود علاقة معنوية عكسية بين مؤشر السيطرة على الفساد و الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، ومن هنا فان الزيادة في السيطرة على الفساد في الدول المضيفة يقلل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

4- تم إثبات وجود علاقة معنوية عكسية بين مؤشر الحوكمة الرشيدة و الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، ومن هنا فان الزيادة في الحوكمة الرشيدة في الدول المضيفة يقلل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.

ثانيا نتائج الدراسة:

1- النتائج النظرية:

- ◆ تتموضع معظم الدول الناشئة في المستوى الأقل من 100/40 على مستوى مدركات الفساد العالمي وهذا يعني أن زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة رهين تحسن مستوى هاته الدول، إذ تتمتع هاته الدول بوفرة في الموارد الأولية ويد عاملة رخيصة يجعل منها وجهة للمستثمرين الأجانب رغم مستوى الفساد، وهذا ما يطلق عليه " الاستثمار المحتمل للفساد" أي مقدار تحمل المستثمر الأجنبي للفساد المحلي.
- ◆ إن محاولة صناع القرار والمسؤولين في القطاع العام في الدول الناشئة القضاء على الفساد ومساءلة المسؤولين، ووجود الشفافية و تمكين القضاء و الإفصاح عن العقود و الاتفاقيات التجارية، و سن قوانين تسيطر وتردع الفساد و المفسدين، سوف يردع تدفق الاستثمارات الواردة ذات خلفية الفساد، حيث تفضل الشركات المتعددة الجنسيات ذات خلفية الفساد إلى التعيم عن ما تبرمه من صفقات إستثمارية، و ما تدفعه للضرائب ومقابل الامتيازات الممنوحة لها.

2- النتائج التطبيقية:

حيث بدأنا بتقدير نموذج الجاذبية البديهي و ذلك بإختبار مصفوفة الارتباط.

◆ مصفوفة الارتباطات لمغيرات الدراسة:

لاحظنا أن الاستثمار ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلد المستثمر مرتبطان بشكل سلب، على عكس الارتباط الايجابي مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلد المضيف، وتشير النتائج الى وجود ارتباط موجب قوي للانفتاح التجاري للبلد المستثمر أكثر بكثير من البلد المضيف، على النقيض من ذلك، نجد ارتباطاً سلبياً بين الاستثمار والمسافة، وبعد تقدير نموذج الجاذبية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS نتحصل على النتائج التالية.

◆ تقديرات OLS لنموذج الجاذبية التقليدي:

لاحظنا أن النموذج يلائم نسبيا البيانات بشكل مقبول، حيث تشير $R^2 = 43.59$ الى ان المتغيرات المستقلة تشرح بأكثر من 45% التغير في حجم الاستثمار، كذلك تشير إحصائية F الى ان النموذجين ذو دلالة إحصائية عالية. كما نلاحظ ان معلمة المسافة $ldistw$ سالبة ومعنوية عند 1% وهو ما يتوافق مع اساسيات نموذج الجاذبية، بالنسبة لمعاملات المتغيرات inf_j , $lentry_cost_o$, $ltrdop_j$, $gatt_d$, $gatt_o$ فكانت ذات دلالة

احصائية عند مستوى معنوية 1%، بينما المتغير $lgdpcap_d$ فكان ذو معنوية إحصائية عند مستوى 5%، أما معنوية المتغيران cpi_j , gvr_i فكانت عند مستوى 10%.

◆ تقدير نموذج الجاذبية الهيكلي (Structural Gravity Model)

حيث استعملنا تقدير نموذج الجاذبية للتأثيرات الثابتة مستثمر مضيف، إذ من المفيد مقارنة نتائج نموذج جاذبية التأثيرات الثابتة مع نتائج النموذج البديهي دون تأثيرات ثابتة، الميزة الأولى البارزة هي كما هو متوقع، أن القوة التفسيرية للنموذج تكون أكبر بكثير بمجرد تضمين الآثار الثابتة: حيث انتقلت من حوالي 43% إلى أكثر من 58%، وهذه الزيادة ليست مفاجئة نظرًا لأننا أضفنا عددًا كبيرًا من المتغيرات إلى النموذج، لكنه يؤكد على الدور الهام الذي تلعبه عوامل مثل المقاومة متعددة الأطراف في شرح نتائج الاستثمار الملحوظة. كما يمكن ملاحظة زيادة في مرونة المسافة من -7.26 إلى -9.43، و عند استخدام إحصائية ستيودنت t -statistics في النموذج لاختبار الفرضيات، حيث جاءت النتائج بأن المتغيرات المتعلقة بالفساد crp_i , crp_j , gvr_i , gvr_j , cpi_i , cpi_j ، غير مهمة و غير مؤثرة في الاستثمارات البينية للدول الناشئة، و عند اختبار معاملات crp_i , crp_j , gvr_i , gvr_j , cpi_i , cpi_j على أنها معاملات صفرية أظهرت هاته النتائج أنها ذو أهمية للاستثمار للدول الناشئة، و أن اختبار معاملات المتغيرات $gatt_o$, $gatt_d$, fta_wto أيضا أنها معاملات صفرية، أظهرت النتائج أنها مهمة في الاستثمارات في الدول الناشئة، كما استخدمنا اختبار Ramsey's RESET لاختبار حسن التوصيف وتعيين نموذج الدراسة (إمكانية اللاخطية)، حيث أظهرت النتائج قبول الفرضية البديلة وهو ما يشير إلى ضعف النموذج.

◆ تقدير التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Estimation):

حيث يعتمد على تقدير نماذج التأثيرات الثابتة ببساطة بإنشاء متغيرات وهمية لكل مستثمر ومضيف وإضافتها كمتغيرات تفسيرية للنموذج (إضافة البعد الثالث)، حيث أوضحت النتائج تقدير نموذج الجاذبية للتأثيرات الثابتة، مستثمر ومضيف النتائج التالية:

القوة التفسيرية صعدت إلى 58% وهذا راجع لإضافة عدد كبير من المتغيرات للنموذج، والزيادة في مرونة المسافة من -7.26 إلى -9.43 ثم قمنا بتقدير النموذج ببعدين من التأثيرات الثابتة باتجاهين وفق منهجية Guimaraes & Portugal (2009) وكانت النتائج كالتالي:

تراجع القوة التفسيرية للنموذج 34% وأيضاً عدم إمكانية عنقدة (تجميع) البيانات وهو ما تقتضيه نماذج الجاذبية حيث قام (Mayer 2014) طريقة تكرارية لتقدير نماذج بمجموعتين من التأثيرات الثابتة وليس من الضروري تضمين متغيرات وهمية وتضمن هاته الطريقة إمكانية العنقدة حيث أتت النتائج كالتالي:

زيادة القوة التفسيرية إلى 58% وأن معلمة المسافة معنوية و سالبة عند 1% و $ltdrop_j$, $lgdpcap_o$, $ltdrop_i$ فكانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% أيضاً و المتغيرات cpi_i , inf_i , $gatt_o$, crp_i , $lgdpcap_d$, fta_wto فكانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% أما $lexrt_j$ فكانت معنوية عند 10%، ثم قمنا بتقدير بدون التأثيرات الثابتة.

◆ تقدير نموذج الجاذبية بدون التأثيرات الثابتة وفق منهجية Baier and Bergstrand (2009)

ولكن ما يعاب عنها تحتاج إلى إسقاط أي متغيرات متداخلة خطياً مع التأثيرات الثابتة حيث قدم Baier and Bergstrand (2009) مقارنة بديلة تفسر مقاومة المتعددة الأطراف للداخل والخارج، ولكن دون إدراج التأثيرات الثابتة، حيث جاءت النتائج كالتالي:

القوة التفسيرية أصبحت أصغر 41%، و هذا نتيجة عدم تضمين متغيرات وهمية و رغم تراجع مرونة المسافة من -9.43 إلى -8.59 لكنها تبقى سالبة و معنوية عند مستوى 1%، مما يؤكد صحة اختيار نموذج الجاذبية بالنسبة لمعاملات $lentry_cost_o$, $gatt_o_star$, بينما $ltdrop_i$, $lexrt_i$, inf_i_star فكانت ذو معنوية إحصائية عند مستوى 5% أما cpi_i_star فكانت معنوية عند 10%.

◆ بالنسبة لنموذج PPML:

هو متسق في وجود التأثيرات الثابتة، والتي يمكن إدخالها كمتغيرات وهمية كما في OLS، ومقدر بواسون يشمل بشكل طبيعي الملاحظات التي تبلغ قيمة الاستثمار فيها صفراً، وتفسير معاملات نموذج بواسون واضح، ويتبع نفس النمط تماماً كما في نموذج OLS، حيث كانت النتائج كالتالي:

عند مستوى 1% نلاحظ أن المتغيرات الانفتاح التجاري للدولة المضيفة $ltdrop_j$ فقد كان علاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر علاقة معنوية سالبة، أما بالنسبة لمؤشر سعر الصرف للدول المضيفة $lexrt_j$ فالعلاقة معنوية موجبة، وأما بالنسبة لمؤشر تكلفة إجراءات بدء الأعمال التجارية $lentry_cost_d$ للبلد المضيف فقد كانت العلاقة معنوية سالبة، و أما بالنسبة لمؤشر مدركات الفساد للدول المضيفة cpi_j فقد كنت العلاقة معنوية

موجبة على عكس مؤشر مدركات الفساد للدول المصدرة cpi_i فقد كانت العلاقة معنوية سالبة، أما بالنسبة لمؤشر الحوكمة الرشيدة للدول المضيفة gvr_j فقد كانت العلاقة معنوية سالبة أما المسافة فقد كانت معنوية ذات إشارة سالبة، أما بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي في الدول المصدرة $lgdpcap_o$ فقد كان العلاقة معنوية موجبة.

عند مستوى 5% فقد كان مؤشر التضخم في البلد المصدر inf_i ذو علاقة معنوية سالبة.

عند المستوى 10% فقد كان مؤشر السيطرة على الفساد في الدول المضيفة crp_j فقد كان ذو علاقة معنوية سالبة.

♦ بالنسبة لنموذج PPMLHDFE:

حيث جرت بعض التطويرات والتحسينات على نموذج PPML وذلك بتأثيرات ثابتة متعددة الاتجاهات، كما وضحتها (Correia, Guimarães, Zylkin (2019، ويعتبر المقدّر المستخدم قوياً من الجانب الإحصائي وقضايا التقارب، وذلك بسبب الإجراءات التي تم تطويرها من خلال Correia, Guimarães, Zylkin (2019).

بالنسبة لمؤشر مدركات الفساد للدول المضيفة cpi_j فقد كان ذو علاقة مع الاستثمار الأجنبي معنوية موجبة، بالنسبة لمؤشر مدركات الفساد في الدول المصدرة cpi_i فقد كان معنوي أيضاً ولاكن بإشارة سالبة، ونجد أيضاً أن مؤشر الحوكمة الرشيد هو ذو علاقة معنوية مع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة gvr_j ولكن ذو إشارة سالبة، أما فيما يخص مؤشر السيطرة على الفساد في الدول المضيفة crp_j فإن علاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر معنوية ذات الإشارة السالبة.

ثالثاً: التوصيات:

يحتل الاستثمار الأجنبي جانباً مهماً في إقتصاديات الدول الناشئة و شركاتها المستثمرة من حيث تكوينها إذ تعد دول تتميز بدرجة عالية من المخاطر، و تمثل فرص حقيقية لتحقيق عوائد مرتفعة نظراً لما تملكه من ثروات باطنية و بشرية تجعل منها هدف للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن ثلاثة أرباع شركات الأسواق الناشئة هي أقل من خمسة على عشرة حيث الصفر يعني الأكثر فساداً وأقل شفافية و 10 الأكثر شفافية وأقل فساداً، حيث تمثل شركات الصين جزء هام من هاته الشركات، مما يبرز حاجة الصين و مجتمع الأعمال بها إلى إتخاذ إجراءات فورية لرفع معاييرهم و الحد من الفساد.

حيث يجب على هاته الشركات أن تعلن عما تتخذه من إجراءات لمنع الفساد وعلاقتها بالحكومة، إذ يمثل 60% من الشركات خضعت للتقييم لدراسة لمنظمة الشفافية الدولية - لا تعلن عن أية معلومات بخصوص مساهماتها السياسية.

إذ يجب على الحكومات في الدول الناشئة إصدار قوانين جديدة تحد من الفساد و البيروقراطية و تجبر الشركات على إعلان ما تدفعه للحكومات في كل دولة تعمل بها، إلا أن سن القوانين وحده غير كافي في ردع الفساد و المفسدين ما لم تلتزم الحكومات و هاته الشركات بهاته القوانين من خلال تفعيل دور القضاء و سلطة القانون، حيث وضع التقرير السابق أن الشركات المدرجة علنا كان أداؤها أفضل من الشركات المملوكة للدولة و شركات القطاع الخاص مما يوضح التأثير الإيجابي لمتطلبات الإفصاح المفروضة على الشركات المتداولة علنا على الشفافية.

و عليه فإن "الشركات التي تعمل على نطاق عالمي بدون شفافية تخاطر بالإضرار بعلامتها التجارية و فقدان ثقة المجتمعات المحلية"، وأن الناس لديهم الحق في معرفة ماتدفعه الشركات المتعددة الجنسيات لحكوماتهم و كم الضرائب التي يدفعونها.

آفاق الدراسة:

يعد القضاء على الفساد عاملا مهما في تطور البلدان الناشئة وتدوير عجلة التنمية وارتفاع معدلات النمو فيها، إذ يعتبر الفساد من أهم مؤشرات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وعلى الرغم من النتائج المحققة في هاته الدراسة القياسية المتواضعة والدراسات السابقة إلا ان هناك بعض القيود نعتقد أنها كانت عائقا للوصول لنتائج أكثر دقة ووضوح من بينها الافتقار إلى بيانات طويلة الأجل والأكثر شمولية وأفضل نوعية، كأخذ بحرية الصحافة كعامل مهم في تحديد الفساد.

إضافة لذلك نوعية مؤشرات الفساد إذ نرى أنها يجب أن تكون أكثر تخصصا وأكثر مصداقية حيث أن فساد الشركات المتعددة الجنسيات والشركات الدولية الخاصة يختلف عن فساد الشركات التابعة للحكومات، وأن الحكومة التي تكافئ الموظف أو المواطن المبلغ عن الفساد وتحميه تختلف عن الحكومات الأخرى مع أن هذا الموظف لا يقبل الرشوة.

أما من الجانب القياسي وبالخصوص نموذج الجاذبية حيث اعتمدنا في الدراسة النموذج ثلاثي الأبعاد في تفسير أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو البعد الزمني وبعد المتغيرات محل الدراسة وإضافة بعد البلد المصدر والمضيف، إذ أن هذا النموذج المبتكر بدأ في جوان 2019 ولعلنا كنا من السابقين لذلك حيث نأمل في المستقبل توسيع هذه الدراسة القياسية لتصل لأكثر من ثلاثة أبعاد وبأكثر دقة في النتائج.

المراجع

الكتب	
1	أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة بين تركيا وكوريا الجنوبية ومصر، الدار الجامعية، مصر، 2005
2	حسام الدين عيسى، الشركات متعددة القوميات بدون سنة النشر
3	حسين عمر، الاستثمار والعملة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000
4	حميد عبيد، الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى، دار الكتب، العراق، 2018
5	شوام بوشامة، تقييم واختيار الاستثمارات، الطبعة الأولى، دار الغرب، وهران، 2003
6	عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003
7	عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 1989
8	علي ظاهر الطفيلي، السياسة الاقتصادية الدولية وظائفها ومنظمتها، مؤسسة دار الكتاب الحديثة، بيروت، 1987
9	علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، عمان 2007،
10	كامل بكري، رمضان محمد مقلد، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعية، جامعة الاسكندرية، 2000
11	مبارك سلوس، التسيير المالي الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001
12	محمد السيد السعيد، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، القاهرة، 1978
13	محمد حليم الإمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر (الأسباب والآثار والإصلاح)، مركز الدراسات الوحدة 2011
14	محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار حامد، الجزائر، 2011
15	محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفاس، الأردن، الطبعة الأولى، 2005
16	محي الدين يعقوب أبو الهول، تقييم إهمال البنك الاستثمارية، دار النفائس، الطبعة الأولى، عمان، 2011
17	موسى بودهان، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها، دار مدني، الجزائر، 2006
18	يوسف يوسف حسن، الفساد الإداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته، دار التعلم الجامعي، الإسكندرية، 2014
الرسائل والأطروحات الجامعية	
19	بلعة جويوة، دراسة تحليلية للمنظمة العالمية للتجارة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف 1، 2015
20	بلقاسم أحمد، نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2013
21	بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004

22	حاجة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، قسم الحقوق، 2013
23	دلال بن سميحة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013
24	زيات عادل، إدارة خطر الصرف وسبل تطوير التقنيات التحوط في البلدان الناشئة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2016
25	سامية زيطاي، ديناميكية أسواق الأوراق المالية في البلدان الناشئة حالة الاسواق الدول العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004
26	سعيد بن محمد بن فهد الزهيري القحطاني، إجراءات الوقائية من جريمة الرشوة في المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف، الرياض، 2005
27	سي عفيف البشير، عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة حسب نموذج الجاذبية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2016
28	عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007
29	فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005
30	محمد ناصر بساقلية، التعاون الدولي على محاربة الفساد في المعاملات التجارية الدولية، أطروحة الدكتوراه، جامعة بن عكنون، كلية الحقوق تخصص قانون، 2012
الدوريات والمجلات	
31	أزهار حسن علي، تحليل أثر الفساد على الاستثمار في العراق. مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 23 رقم 101، كلية الاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2017
32	رضا هميسي، دور المجتمع المدني في الوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها، مجلة دفاتر السياسة والقانون. جامعة ورقلة، العدد 1، 2009
33	سحنون فاروق، قياس أثر المؤشرات على الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مقدمة كجزء من متطلبات نيل الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، 2010
34	صفاء يونس الصفراوي، عمار حازم طه، بعض طرق المقدرات التقليدية ومقدر بيز لمعلومات الانحدار الخطي العام، دراسة مقارنة مع تطبيق في مجال طبي، مقال منشور بمجلة الراافدين 70(28)، العراق، 2005
35	عبد الحق طير، عقبة ريمي، بولرباح غريب، أثر الفساد على جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل للفترة 2003-2016، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2019
36	عطاء الله خليل، مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2009
37	عمر حمدان الحضرمي، ظاهرة الفساد الخطورة والتحدي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، منشورات عمادة البحث العلمي، عمان، 2014

38	عمر ياسين خضيرات وعماد الشدوح، أثر مؤشرات الحاكمية الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 21، العدد 3، جامعة آل البيت، الأردن، 2015
39	مبطوش العليجة ومداني بن شهرة، تقديرات نموذج الجاذبية المطبقة على التدفقات البينية للاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تطبيقية على الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 06، جامعة مستغانم، 2014
40	مزهود هاجر وشرابي عبد العزيز، الاستثمار الأجنبي المباشر: أي دور للفساد؟، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 3 العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2017
41	مؤسسة التمويل الدولية، الاستثمار الأجنبي المباشر الدروس المستفادة من الخبرات العلمية، صندوق النقد الدولي، العدد رقم 5 واشنطن، 1997
42	وارث محمد، الفساد وأثره على الفقر إشارة إلى حالة الجزائر، جامعة سعد دحلب البليدة، دفا تر السياسة والقانون العدد الثامن، الجزائر، 2013
التقارير	
43	الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2019، 2019
44	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2020
المؤتمرات والملتقيات والندوات	
45	صفوت عبد السلام عوض الله، دراسة للآثار المحتملة لاتفاقية الترمز على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، 2004
46	مصطفى باكر، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر، 2004
47	مصطفى عز العرب، الاستثمارات الأجنبية: دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، نوفمبر 1988

المراجع باللغة الأجنبية

Books	
48	Adam Smith, Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations, Traduire par Jean-Marie Tremblay, 1776
49	David Ricardo, On the Principles of Political Economy and Taxation, Batoche books, canada, 1871
50	Raymond Bernard, Economie Financière Internationale, Éditions PUF, Paris, 1971
51	Lambert Mand other, Remsey RESET test, Betascript Pupilshing, 2010
Articles	
52	Abotsi, Anselm Komla, Theory of Foreign Direct Investment and Corruption. International Journal of Asian Social Science, Vol 6(6), India, 2016
53	Annie Tertian. International Investment Agreements and Their Impact on Foreign Direct Investment: Evidence from Four Emerging Central

	European Countries. Economics and Finance. Université Panthéon-Sorbonne - Paris I, 2007
54	Baier, S., and J. Bergstrand. Bonus Vetus OLS: A Simple Method for Approximating International Trade Cost Effects using the Gravity Equation. Journal of International Economics, 2009
55	Cristina Mihaela Amarandei, 'Corruption And Foreign Direct Investment. Evidence From Central And Eastern European States', MPRA Paper, Volume V, Issue 3 University Library of Munich, Germany 2013
56	Fabian J. Baier, Foreign Direct Investment and Tax: OECD Gravity Modelling in a World with International Financial Institutions, Athens Journal of Business & Economics - Volume 6, Issue 1, 2020
57	Head, K., and T. Mayer. Gravity Equations: Workhorse, Toolkit, and Cookbook, in G. Gopinath, E. Helpman, and K. Rogoff (eds.) Handbook of International Economics Vol. IV, Amsterdam: Elsevier. 2014
58	Manamba Epaphra and John Massawe, , <u>The Effect of Corruption on Foreign Direct Investment: A Panel Data Study</u> , Turkish Economic Review, Vol 4(1), United Kingdom of Great, 2017
59	Márquez-Ramos L, Martínez-Zarzoso I, Suárez-Burguet , Trade policy versus trade facilitation: An application using 'good old, OLS. Economics: The Open-Access, Open-Assessment E-Journal 6. economics-ejournal.ja.2012-11
60	Michael Pfaffermayr. Constrained Poisson pseudo maximum likelihood estimation of structural gravity models. International Economics. Vol 161. 10.1016/j.inteco.2019
61	Omodero, Cordelia, 'Effect of Corruption on Foreign Direct Investment Inflows in Nigeria', Studia Universitatis Vasile Goldis Arad, Seria Stiinte Economice, Vol 29 Issue 2, 2019
62	Omodero, Cordelia, 'Effect of Corruption on Foreign Direct Investment Inflows in Nigeria', Studia Universitatis Vasile Goldis Arad, Seria Stiinte Economice, Vol 29 Issue 2/2019, Romania, p 54-66, https://doi.org/10.2478/sues-2019
63	Paulo Guimaraes and Pedro Portugal. A Simple Feasible Alternative Procedure to Estimate Models with High-Dimensional Fixed Effects, Stata Journal, 10(4), 2010
64	Paulo Guimaraes, Pedro Portugal. "A Simple Feasible Alternative Procedure to Estimate Models with High Dimensional Fixed Effects, IZA DP No. 3935, 2009
65	Plekhanov Alexander and Belgibayeva Adiya, 'Does corruption matter for sources of foreign direct investment', Review of World Economics, Vol 155, Kiel Institute for the World Economy, Germany 2019
66	Pupovic, Elvira, 'Corruption's Effect on Foreign Direct Investment - The Case of Montenegro', Journal Economic Review, University of Tuzla, Bosna i Hercegovina, 2012

67	Quazi Rahim, Impact of Corruption on Foreign Direct Investment in Africa, International Business Research, Vol. 7, No. 4, Canada, 2014
68	Santos Silva & Silvana Tenreyro. "The Log of Gravity," The Review of Economics and Statistics, MIT Press, vol. 88(4), 2006
69	Santos Silva, J.M.C. and Tenreyro, Silvana, "On the Existence of the Maximum Likelihood Estimates in Poisson Regression," Economics Letters, 107(2), 2010
70	Sergio Correia, Paulo Guimaraes, and Tom Zylkin, ppmlhdfc: Fast Poisson Estimation with High-Dimensional Fixed Effects, arXiv:1903.01690v2, Cornell University. 2019
71	Sergio Correia, Paulo Guimaraes, and Tom Zylkin, Verifying the existence of maximum likelihood estimates for generalized linear models, arXiv:1903.01633v4, Cornell University. 2019
72	Victor Motta, Estimating Poisson pseudo maximum-likelihood rather than log-linear model of a log transformed dependent variable, Published article in the RAUSP Management Journal, Brazil, Vol, 54 No,4, 2019
73	Vintila Denisia, Foreign Direct Investment Theories: An Overview of the Main FDI Theories, European Journal of Interdisciplinary Studies, Volume 2, Issue 2, December 2010
74	Xingwang Qian & Jesus Sandoval-Hernandez, Corruption Distance and Foreign Direct Investment, Emerging Markets Finance and Trade, Association of Business Schools, UK, 2012
75	Younsi, Moheddine & Bechtini, Marwa. "Do institutions and good governance affect inward FDI? Empirical evidence from emerging countries," MPRA Paper 94815, University Library of Munich, Germany, 2019
76	Zouhaier Aloui, The role of political instability and corruption on foreign direct investment in the MENA region, MPRA_paper, N95732, Munich University Library, Germany, 2019
Web sites	
77	https://data.albankaldawli.org
78	https://datahelpdesk.worldbank.org
79	https://info.worldbank.org
80	https://unctadstat.unctad.org
81	https://www.imf.org
82	https://www.transparency.org
83	https://www.unodc.org
84	https://www.wto.org

الملاحق

جدول رقم (3-1) يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول محل الدراسة لدولة الأرجنتين

السنوات	الدولة	البرازيل	الصين	المكسيك	روسيا	تركيا	جنوب إفريقيا
2004	الأرجنتين	1799.306	19	0	0	12	29
2005		2140.0049	4	0	0	12	29
2006		2165.658	11	0	0	12	32
2007		2497.394	157	0	0	12	37
2008		3522.3931	173	0	0	27	31
2009		4444.7158	169	791.8418	197.14999	27	46
2010		5323.793	219	235.22072	198.61501	27	58
2011		5336.2959	405	388.33835	177.5	27	433
2012		6898.002	897	699.4375	12.011527	27	223
2013		7459.708	989	452.53665	23.476946	26	235
2014		7021.4141	881	321.6358	18.965419	25	197
2015		7583.1201	973	632.73495	34.453892	28	407
2016		8144.8262	865	743.83411	49.942365	30	417
2017		7706.5322	857	554.93326	75.430838	33	197
2018		8268.2383	849	566.03241	980.91931	29	258

جدول رقم (3-2) يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول محل الدراسة لدولة البرازيل

السنوات	الدولة المضيفة	الأرجنتين	الصين	المكسيك	روسيا	تركيا	جنوب إفريقيا
2004	البرازيل	0	79	0	0	3	21
2005		682.56647	81	0	0	3	22
2006		0	130	0	0	3	23
2007		0	190	0	0	3	29
2008		0	217	0	0	41	63
2009		0	361	13194.471	0	54	114
2010		3142	924	16185.576	2	56	128
2011		3123	1072	17827.178	2	44	569
2012		0	1450	22376.928	4	93	718
2013		0	1128	26926.678	3	87	658
2014		0	1206	25476.428	8	91	845
2015		0	1584	26026.178	7	101	758
2016		0	1962	24575.928	11	98	859
2017		0	2040	25125.678	9	112	1047
2018		0	849	29675.428	13	123	965

جدول رقم (3-3) يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول محل الدراسة لدولة الصين

السنوات	الدولة المضيفة	الأرجنتين	البرازيل	المكسيك	روسيا	تركيا	جنوب إفريقيا
2004	الصين	0	28	1.000e-06	0	4	382.77087
2005		0	77	0	0	5	683.95258
2006		0	95	0	0	7	2280.3442
2007		0	86	0	0	24	4897.6504
2008		0	57	0	0	38	3126.2761
2009		0	147	0	78.133835	64	13743.767
2010		0	158	3.9410906	108.237	70	13995.265
2011		0	127	47.785789	113.86	83	12744.477
2012		0	364	94.79805	233.78046	99	20284.432
2013		0	401	101.81031	353.70091	115	20824.387
2014		0	338	88.822571	273.62137	131	17364.342
2015		0	575	95.834831	293.54182	147	22904.297
2016		0	612	82.847092	313.46228	163	20444.252
2017		0	549	99.859352	333.38274	179	27984.207
2018		0	486	76.871613	453.30319	123	25524.162

جدول رقم (3-4) يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول محل الدراسة لدولة المكسيك

السنوات	الدولة المضيفة	الأرجنتين	البرازيل	الصين	روسيا	تركيا	جنوب إفريقيا
2004	المكسيك	0	161.502	125	0	1	0
2005		0	158.101	142	0	0	0
2006		0	160.539	129	0	0	0
2007		0	547.40503	151	0	0	0
2008		0	282.08301	173	0	0	0
2009		800.97998	1059.249	174	0	0	0
2010		873.59003	676.685	153	0	5	0
2011		853.8938	743.92999	264	0	5	0
2012		1123.59	1305.261	368	0	0	0
2013		1393.2861	1866.592	472	0	0	0
2014		1662.9823	1427.923	576	0	2	0
2015		1932.6785	1989.254	680	0	3	0
2016		2202.3746	2550.585	784	0	1	0
2017		2472.0708	2111.916	788	0	3	0
2018		2741.767	2673.2469	892	0	6	0

جدول رقم (3-5) يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول محل الدراسة لدولة روسيا

السنوات	الدولة المضيفة	الأرجنتين	البرازيل	الصين	المكسيك	تركيا	جنوب إفريقيا
2004	روسيا	0	0	123.48	0	154	0
2005		0	0	465.57001	0	184	0
2006		0	2	929.76001	0	180	0
2007		0	0	1421.51	0	244	0
2008		0	0	1838.28	0	208	41.805481
2009		0	0	2220.3701	0	303	22.493225
2010		0	0	2787.5601	0	362	67.102959
2011		0	0	3763.6399	0	558	2482.2852
2012		0	0	4888.4902	0	426	3434.2412
2013		0	0	5013.3406	0	294	4386.1973
2014		0	0	6138.1909	0	162	3338.1533
2015		0	0	7263.0413	0	30	3290.1094
2016		0	0	8387.8916	0	102	4242.0654
2017		0	0	8512.7419	0	234	4194.0215
2018		0	2673.2469	9137.5923	0	366	4145.9775

جدول رقم (3-6) يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول محل الدراسة لدولة تركيا

السنوات	الدولة المضيفة	الأرجنتين	البرازيل	الصين	المكسيك	روسيا	جنوب إفريقيا
2004	تركيا	0	0	3	0	0	0
2005		0	0	4	0	0	0
2006		0	1	10	0	0	0
2007		0	0	12	0	0	0
2008		0	0	22	0	0	.85975283
2009		0	0	386	0	2635.5952	1.3550136
2010		0	0	404	0	1966.385	1.5079317
2011		0	0	406	0	3567.1101	1.4736764
2012		0	0	503	0	5661.1489	13.292319
2013		0	0	600	0	6755.1877	15.110962
2014		0	0	697	0	7849.2266	12.929605
2015		0	0	794	0	6943.2654	18.748248
2016		0	0	891	0	8037.3042	10.566891
2017		0	0	988	0	8131.343	12.385534
2018		0	2673.2469	1085	0	8225.3818	14.204176

جدول رقم (3-7) يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول محل الدراسة لدولة جنوب إفريقيا

السنوات	الدولة المضيفة	الأرجنتين	البرازيل	الصين	المكسيك	روسيا	تركيا
2004	جنوب إفريقيا	22	0	59	0	0	11
2005		27	1	112	0	0	11
2006		27	2	168	0	0	10
2007		29	0	702	0	0	11
2008		21	0	3049	0	0	0
2009		29	0	2307	0	34.415398	0
2010		28	0	4153	0	34.529999	0
2011		29	0	4060	0	34.310001	1
2012		22	0	4775	0	34.937847	0
2013		15	0	5490	0	35.565693	1
2014		8	0	6205	0	36.193539	3
2015		1	0	6920	0	36.821384	2
2016		6	0	7635	0	37.44923	4
2017		13	0	8350	0	38.077076	6
2018		20	0	9065	0	38.704922	5